الفوائد المسعدية

في حل أم الجزرية

للإمام عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي

تحقيق

جمال السيد رفاعي

راجعه وقدم له

فضيلة الشيخ علي بن محمد أبو سلبة

عضو لجنة تصحيح الصحف بالأزهر الشريف سابقًا

ورئيس قطاع المعاهد الأزهرية سابقًا

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

هرم: ٥٦٢٨٣١٨ - فيصل: ٧٤١٠٧٠٤

الفنار ديزاينز ت. ٥٨٢٥٣٣٥

الفوائد المسعدية

في حل الجزرية

للإمام عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي

تحقيق

جمال السيد رفاعي

راجعه وقدم له

فضيلة الشيخ علي بن محمد أبو سلبنة

عضو لجنة تصحيح المصحف بالأزهر الشريف سابقًا

ورئيس قطاع المعاهد الأزهرية سابقًا

أولاد الشيخ

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

هرم ٥٦٢٨٣١٨ - فيصل ٧٤١٠٧٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

ربّنا تقبّل منّا

إنّك أنت السّميع العليم

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع

١٨٠٠ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي

977 - 371 - 058 - 0

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

٣٦ ش اليابان - صمرانية غربية - الهرم تليفون/ ٥٦٢٨٣١٨

٤٢ ش إبراهيم عبد الله من ش المنشية - فيصل/ ٧٤١٠٧٠٤

محمول / ٠١٠/٥١١٢٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة فضيلة الشيخ

علي بن محمد أبو سلبة

عضو لجنة تصحيح المصحف بالأزهر الشريف «سابقًا»

ورئيس قطاع المعاهد الأزهرية «سابقًا»

الحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

فقد اطلعت على هذا الكتاب المسمى بـ « الفوائد المسعدية في حل الجزرية » لمؤلفه عمر بن إبراهيم المسعدي ، والذي قام بتحقيقه ولدنا / جمال السيد رفاعي ، فوجدته مفيد النفع جدًّا ، ولكن به إطناب يفيد الخاصة دون العامة ، ولقد بذل فيه محققه جهدًا طيبًا . فجزاه الله خيرًا .

واللَّهَ نسأل أن يوفقنا وإياه لخدمة القرآن الكريم .

علي بن محمد أبو سلبة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠- ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار وبعد: فإن «الفوائد المسعدية في حل المقدمة الجزرية» للإمام عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي من الكتب التي اعتنت بشرح الجزرية والتي أقوم بتحقيقها سائلًا الله تعالى أن ينفع بها، وأن يغفر الله - تعالى - كل ما قصرت فيه وقمت بتقديم مقدمة عن شراح الجزرية وهي:

١- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة الجزرية للعلامة أبي بكر أحمد بن محمد

ابن الجزري ابن المصنف ت ٨٢٧ هـ[١] منها نسخ خطية بدار الكتب المصرية ١٣٩، ١٤٠، ٣٥٩ قراءات ٨٦، ١٤٦، ١٨١ قراءات طلعت، (ب ٢١٥٩٢).

٢- الطرازات المعلمة في شرح الجزرية للعلامة عبد الدايم بن علي الحديدي الأزهري ت ٨٧٠هـ (من تلاميذ ابن الجزري) منها نسخ خطية بدار الكتب المصرية قراءات طلعت ١٩٧ (١-٤٣)، ب (٢٣٨٠٠) وله شرح آخر على المقدمة[٢]، وحققه د. نزار خورشيد عقراوي وطبعته دار عمار - الأردن.

٣- الحواشي الأزهرية في حل المقدمة الجزرية للعلامة خالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥ هـ[٣] منها نسخ خطية بدار الكتب المصرية ب (٢٥٧٢٩، ١٩٧٩٦)، تفسير تيمور ٥٧٣، قراءات طلعت ٨٦، ١٨١ وطبع كثيرًا.

٤- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية للعلامة أبي الفتح المزي ت ٩٠٦ هـ (من تلاميذ ابن الجزري) منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية قراءات ٦٧١.

٥- تحفة المريد لمعرفة مقدمة التجويد لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري ت بعد سنة ٨٤٢ هـ (من تلاميذ ابن الجزري) منها نسخة بالمكتبة الأزهرية ٢٧٩٤/٣٧ مصورة عنها نسخة خطية بدار الكتب المصرية مصورات خارج الدار (ت).

٦- شرح على المقدمة الجزرية لإمام الجامع الجديد المشهور بالكنياوي ت بعد ٨٩٧ هـ منها نسخة خطية بمكتبة البلدية بالإسكندرية ن (١٧٩١-٦).

٧- اللآليء السنية في شرح الجزرية للعلامة أبي بكر بن أحمد بن محمد القسطلاني ت ٩٢٣هـ[٤] منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية قراءات ٦ وطبعه

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٤٨)، والأعلام (١/٢٢٧).

(٢) (كشف الظنون ٢/ ٦٤٤، ٦٤٥)، الضوء اللامع (٤/٤٢)، معجم المؤلفين (٥/١١١).

(٣) الأعلام (٢/٣٣٨)، معجم المؤلفين (٤/٩٦).

(٤) مقرئ محدث، علامة في علوم عدة. شذرات الذهب (٩/١٢١)، البدر الطالع (١/٦٠)، الكواكب =

الأخ الفاضل حسن عباس بمؤسسة قرطبة .

٨- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية للعلامة زكريا الأنصاري[١] منها نسخ خطية بدار الكتب المصرية قراءات طلعت (٨٨)، (٨٩)، تفسير تيمور (٤٣٩)، ب (٢٥٨١١) وطبع كثيرًا ، وله حواش على الحواشي المفهمة لابن المصنف . كشف الظنون (٢/ ٦٤٤، ٦٤٥) .

٩- شرح الجزرية للعلامة شمس الدين محمد بن محمد الدلجي ت ٩٤٧ هـ[٢].

١٠- شرح الجزرية للعلامة أحمد بن مصطفى طاش كبري زادة[٣] منها نسخ خطية بدار الكتب المصرية قراءات طلعت ٨٧، ٩٢، ١٧٠، ١٩٦ وغيرها .

١١- الفوائد السرية في شرح الجزرية للعلامة محمد بن إبراهيم بن الحنبلي ت٩٧١ هـ[٤] منها نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية تفسير تيمور ٢٦، ٣٦٤ .

١٣- شرح الجزرية للعلامة محمد بن عمر المعروف بقورد أفندي[٥] .

١٤- المنح الفكرية في شرح الجزرية للعلامة علي بن سلطان القارئ ت١٠١٤هـ[٦] منها نسخ خطية بدار الكتب المصرية قراءات م ٢٣ قراءات طلعت ١١٤، ب (٢٣٠٤٧) .

١٥- الفوائد المسعدية في حل المقدمة الجزرية للعلامة عمر بن إبراهيم المسعدي ت ١٠١٧ هـ[٧] الذي أقوم بتحقيقه ، ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية قراءات

= السائرة (١/ ١٢٦، ١٢٧)، معجم المؤلفين (١/٢٥٤) .

(١) البدر الطالع (١/٦٠)، كشف الظنون (٢/١٧٩٩)، معجم المؤلفين (١/٢٥٤) .

(٢) شذرات الذهب (٩/١٢١)، الكواكب السائرة (٢/٦)؛ معجم المؤلفين (١١/٢٦٥) .

(٣) الأعلام (٢/ ٣٣٨) ، معجم المؤلفين (٤/ ٩٦) ، بروكلمان (٢/٤٢٥) .

(٤) شذرات الذهب (٩/ ٣٦٥،٣٦٦)، معجم المؤلفين (٣/ ٤٢، ٤٣)، إيضاح المكنون (١/ ٤٦) .

(٥) الأعلام (٥/ ١٢) ، كشف الظنون (١٠٤٤) ، معجم المؤلفين (١١/ ٨٩) ، هدية العارفين (٢/ ٢٥٩) .

(٦) الأعلام (٥/ ١٢) ، معجم المؤلفين (٧/ ١٠٠) ، بروكلمان (٢/ ٤٩٤) .

(٧) الأعلام (٥/ ٣٩) .

٢٠٥ ورمزت لها بـ « ق »، قراءات طلعت ٢٠٣ ورمزت لها بـ « ط »، [illegible] (٢٥٣٢٢)، تفسير تيمور (٣٠٥) ورمزت لها بـ « ت ».

وقد قمت بتخريج الشواهد القرآنية وتركت ما تكرر منها في الكتاب.

١٦- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية للعلامة سيف الدين الفضالي ت ١٠٢٠هـ[١] منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية قراءات ٦٣٩.

١٧- شرح الجزرية للعلامة علاء الدين علي بن محمد الطرابلسي الدمشقي ١٠٣٢هـ[٢].

١٨- تحفة المريد لمقدمة التجويد للعلامة مرعي بن يوسف بن أبي بكر المقدسي ت ١٠٣١هـ منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية قراءات خليل أغا (٤) (٥٨ق).

١٩- النكت اللوذية على شرح المقدمة الجزرية للعلامة حفيد زكريا الأنصاري « حاشية على الدقائق المحكمة » منها نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية قراءات ٦٢، ب (٢١٤٢١).

٢٠- شرح الجزرية للعلامة محمد بن محمد بن حجازي زادة القلقشندى ت ١٠٣٥هـ[٣] منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية قراءات ٢٢٤ وله شرحان آخران [illegible] بـ « الهدية النبوية في شرح الجزرية »، منها نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية قراءات ٢٦٤، ٦٤٢، والآخر يسمى بـ « الفوائد المكية في شرح الجزرية » منه نسخة خطية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقم حفظ ٩٨٤.

٢١- الدرر المنتظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية للعلامة منصور بن عيسى بن غازي السمنودي كان حيًّا ١٠٨٤ هـ[٤] ومنه نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية ١٢٠٤/ ٣٧٦١٥ قراءات.

---

(١) خلاصة الأثر (٢/ ٢٢٠، ٢٢١)، معجم المؤلفين (٢٨٨/٤).

(٢) كشف الظنون (٢/ ٦٤٤، ٦٤٥).

(٣) خلاصة الأثر (٤/ ١٧٤)، معجم المؤلفين (٣/ ٦٨٢)، الأعلام (٦٢/٧).

(٤) معجم المؤلفين (١٨/١٣)، هدية العارفين (٢/ ٤٧٦)، فهرس الأزهرية (١/ ٦٧).

٢٢- الدرر السنية في حل ألفاظ الجزرية للعلامة عبد الجليل القادري بن محمد بن أحمد الدمشقي الشافعي ت ١٠٨٧هـ[١] منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية مجاميع ٢٣٨ .

٢٣- الكواكب المضية في شرح بعض أبيات الجزرية للعلامة محمد بن عبد الرسول الشهر زوري ت ١١٠٣هـ[٢] .

٢٤- الحواشي المحكمة على المقدمة الجزرية للعلامة محمد بن عمر بن قاسم بن إسماعيل البقري كان حيًا سنة ١١٤٦هـ[٣] .

٢٥- حاشية البقري على المقدمة الجزرية للعلامة محمد بن محمد البقري الشافعي منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية قراءات م (١) .

٢٦- تلخيص حاشية شرف الدين حفيد الأنصاري على الجزرية للعلامة أحمد بن عمر الأسقاطي ت ١١٥٩هـ[٤] منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية ب (٢١٤٢١) وله حاشية أخرى على شرح القاضي منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية ب (٢٣١٨٩) .

٢٧- حاشية أخرى على شرح الأنصاري على الجزرية للعلامة حسن بن علي بن أحمد المنطاوي[٥] منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية ب (٢٦٢٠٥) .

٢٨- النكت الحسان على شرح شيخ الإسلام الأنصاري للعلامة عبد الرحمن النحراوي ت ١٢١٠هـ الأعلام (٣/ ٣٤٠) منها نسخ خطية بدار الكتب المصرية قراءات خليل أغا (٣) ، قراءات طلعت ١٩٧، تفسير تيمور ٦١ .

---

(١) معجم المؤلفين ٥/ ٨٢، ٨٣، هدية العارفين ١/ ٥٠١، خلاصة الأثر ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، إيضاح المكنون ١/ ٤٤٧، ٤٥٦، ٢/ ٥٥٣).

(٢) الموسوعة الذهبية في العلوم الإسلامية (٤٥/٢٣٦-٢٣٩).

(٣) معجم المؤلفين (١١/ ٨٩) ؛ فهرس الأزهرية (٢/ ٦٢٣).

(٤) معجم المؤلفين (٢/ ٢٩) ، هدية العارفين (١/ ٧٤) ، التيمورية (٣/ ١٥).

(٥) معجم المؤلفين (٣/ ٢٤٨) ، الأعلام (٢/ ٢٠٥).

٢٩- حاشية على شرح خالد الأزهري على المقدمة الجزرية للعلامة محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر الشهير بالأمير الكبير ت ١٢٣٢هـ . معجم المؤلفين (٣٥٨/٢) ، الأعلام (٢٧١/٧) .

٣٠- حاشية الميهي على الدقائق المحكمة « الدقائق المنتظمة على الدقائق المحكمة » للعلامة علي بن عمر بن أحمد الميهي ت ١٢٤٠هـ منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية قراءات (٥٢٦) في (١٠٦ق) .

٣١- شرح المستكاوي على مقدمة ابن الجزري للعلامة محمود بن عمر بن علي منها نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية ٢٢٢٥٦/٢٤٩ قراءات .

٣٢- شرح الجزرية للعلامة أحمد بن محمد بن البخاري الشنقيطي ت ١٢٧٥هـ[١] .

٣٣- الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة للعلامة محمد بن علي بن يوسف ابن يالوشة التونسي ت بعد ١٣٠٠ هـ [٢] .

٣٤- المطالب العلية على متن الجزرية (أو التعليقات الوفية على متن الجزرية) للعلامة محمد بن بشير بن هلال الدلاجاتي الحلبي ت ١٣٣٩هـ[٣] منها نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية قراءات طلعت ٢٢٩، ب(٢١٣٢٧) .

٣٥- شرح الجزرية للعلامة علي بن غانم المقدسي[٤] .

٣٦- الفوائد السرية على شرح الجزرية للعلامة محمد الشاذلي الحلبي منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تفسير تيمور ٢٦٨ .

٣٧- الهدية في شرح الجزرية للعلامة محمد مصطفى بن موسى إمام وخطيب

---

(١) واضح البرهان ٨، بلاد شنقيط (٤٤٥، ٤٩٣) ، حياة موريتانيا (٢/ ٢٦٣) .

(٢) معجم المؤلفين (١٢/ ٩٧) ، إيضاح المكنون (٢/ ٢١٠) ، تراجم التونسيين (٥/ ١٤٥، ١٤٦) .

(٣) الأعلام (٦/ ٥٣) ، معجم المؤلفين (١٠٣/٩) .

(٤) كشف الظنون (٢/ ٦٤٤، ٦٤٥) .

جامع السليمانية باستانبول خط ١٢٩٠هـ منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية ب(٢٤٣٤٢) .

٣٨- الفوائد التجويدية في شرح الجزرية للشيخ عبد الرازق علي موسى (ط مطابع الرشيد بالمدينة المنورة عام (١٤١٨- ١٩٩٧م) وفيه أخطاء متعلقة في مخرج الضاد تابع فيها غيره بينتها في كتابي «إتحاف الفضلاء في بيان من ألف بين الضاد والظاء» .

٣٩- الدرر البهية شرح المقدمة الجزرية لأسامة عبد الوهاب ط مكتبة التوعية الإسلامية .

٤٠- الروضة الندية في شرح متن الجزرية لمحمود بن محمد بن عبد المنعم العبد ط الكليات الأزهرية .

* * *

ترجمة العلامة المسعدي[1] (٩٧٤-١٠١٧ هـ)

هو عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي ، مقرئ ، من العلماء ، حموي الأصل ، دمشقي المولد والوفاة ، تعلم بدمشق والقاهرة ، تقدم في القراءات وتصدر للإقراء .

مؤلفاته : الفوائد المسعدية في حل الجزرية .

شيوخه : أخذ عن الشمس الدهلي ، والنور بن غانم المقدسي ، وإبراهيم العلقمي ، والشهاب الخانوتي ، والنور الزيادي ، والشهاب أحمد بن أحمد بن عبد الحق ، والشيخ صدر الدين الحنفي ، والزين عبد الرحمن بن الخطيب الشربيني ، والشمس الداودي ، والبرهان بن كسباي .

وفاته : توفي بعلة الاستسقاء يوم الأحد العاشر من جمادى الأولى سنة ١٠١٧هـ ، ودفن مع أبيه بمقبرة باب الصغر .

* * *

(١) الأعلام (٥/ ٤٠، ٤١) ، خلاصة الأثر (٣/٢٠٧-٢٠٨) .

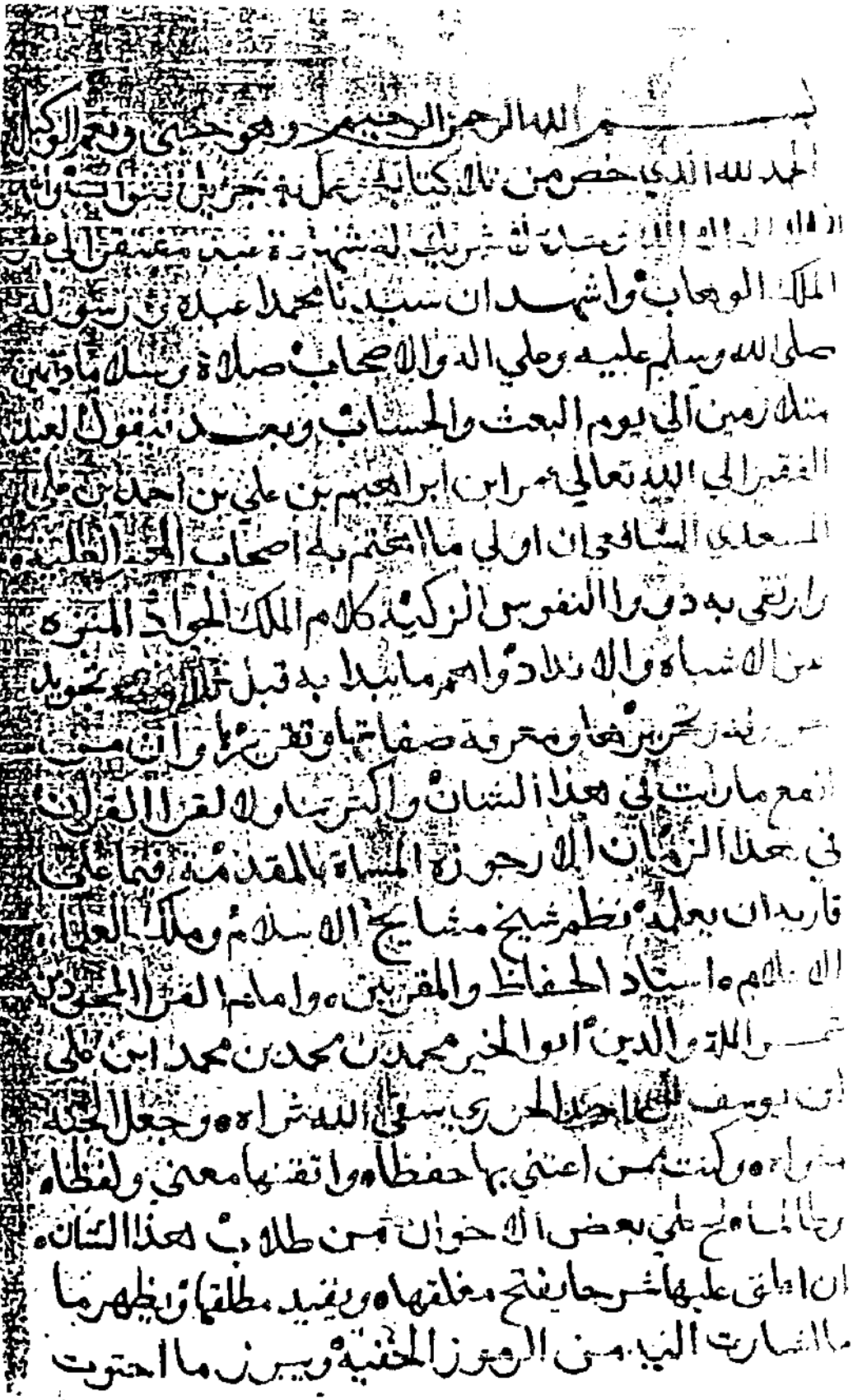

الصفحة الأولى من نسخة تفسير تيمور « ت »

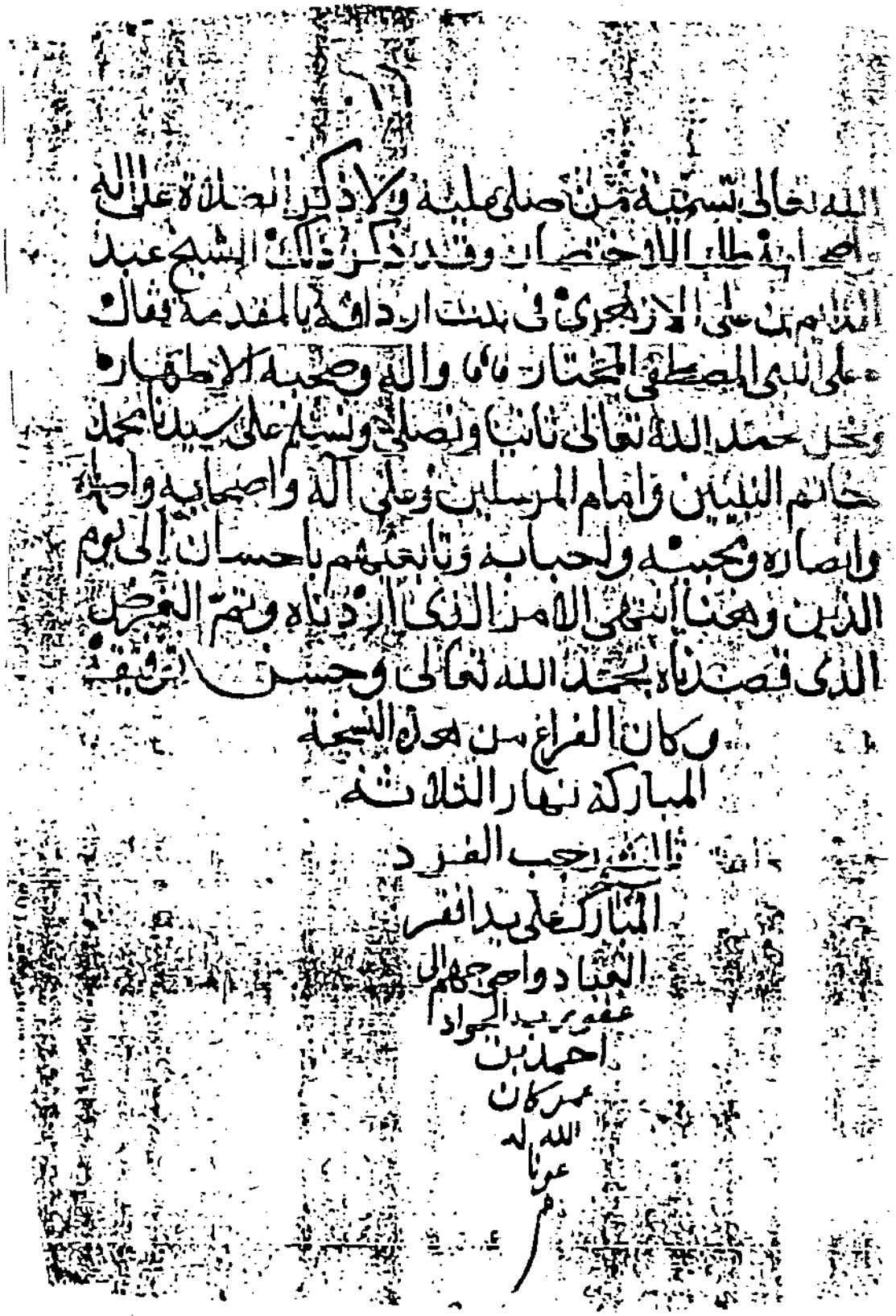

الله تعالى تسمية من صلى عليه ولا ذكر الصلاة على آله
اصحابه طلب الاختصار وقد ذكر ذلك الشيخ عبد
القادم من على الازهري في بدء ارداقه بالمقدمة فقال
على النبي المصطفى المختار وآله وصحبه الاطهار
وبعد حمد الله تعالى تائب ونصلي ونسلم على سيدنا محمد
خاتم النبيين وامام المرسلين وعلى آله واصحابه واصفيائه
وانصاره ومحبيه ولاحبابه وتابعيهم باحسان الى يوم
الدين وهنا انتهى الامر الذي اردناه وتم العمل
الذي قصدناه بحمد الله تعالى وحسن توفيقه

وكان الفراغ من هذه النسخة
المباركة نهار الثلاثاء
ثالث شهر رجب الفرد
المبارك على يد افقر
العباد واحوجهم الى
عفو ربه الجواد
احمد بن
عمر كان
الله له
عونا
آمين

الصفحة الأخيرة من نسخة تفسير تيمور « ت »

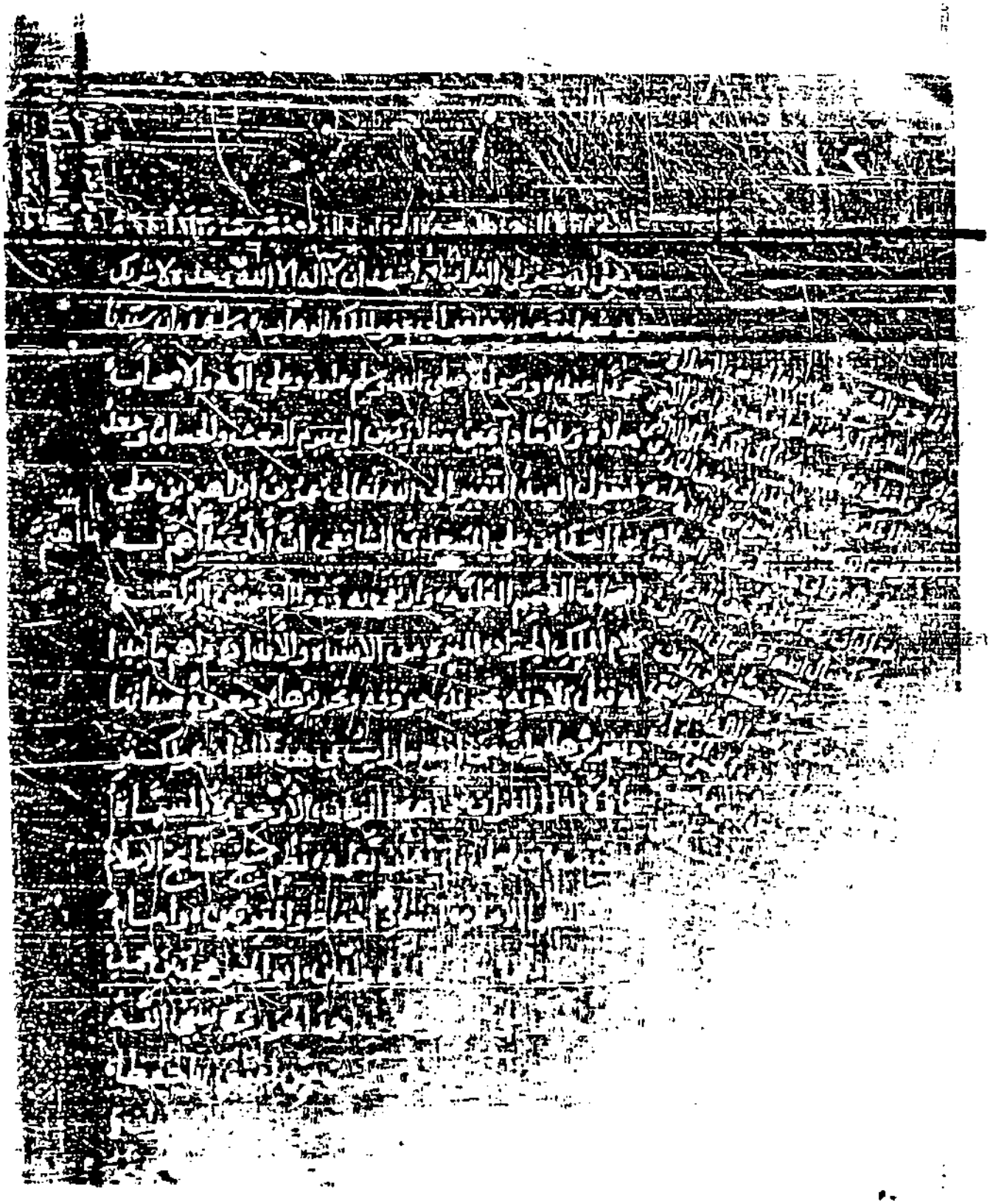

الصفحة الأولى من نسخة قراءات « ق »

الصفحة الأخيرة من نسخة قراءات « ق »

« الفوائد المسعدية في حل الجزرية »

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خص من تلا كتابه وعمل به بجزيل الثواب ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عبد مفتقر إلى عفو الملك الوهاب ، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه[1] وسلم وعلى آله وصحبه صلاة وسلامًا دائمين متلازمين إلى يوم البعث والحساب ، وبعد :

فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى عمر بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن علي المسعدي الشافعي : إن أَوْلى ما اهتم به أصحاب الهمم العلية وارتقى به ذوو النفوس الزكية كلام الملك الجواد المنزه عن الأشباه والأنداد وأهم ما يبدأ به قبل تلاوته تجويد حروفه وتحريرها ومعرفة صفاتها وتقريرها ، وإن من أنفع ما رأيت في هذا الشأن وأكثر تفاؤلًا لقراءة القرآن في هذا الزمان ، الأرجوزة المسماة بـ « المقدمة فيما على قارئه أن يعلمه » نظم شيخ مشايخ الإسلام ، وملك العلماء الأعلام ، أستاذ الحفاظ والمقرئين ،

---

(١) إنما جمع الشيخ - رحمه الله تعالى - بين الصلاة والسلام لكراهة إفراد أحدهما عن الآخر ولقوله تعالى : ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح : ٤] أي : لا أذكر إلا ذكرت معي ، وعن أبي سعيد الخدري[1] رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : أتاني جبريل عليه السلام فقال : إن ربك يقول كيف تدري بما رفعت لك ذكرك قال : الله أعلم ، قال : إذا ذكرت ذكرت معي وقال حسان بن ثابت[2] رضي الله عنه وضم الإله اسم النبي إلى اسمه إذا قال في الخمس المؤذن .. ليجله فذو العرش محمود وهذا الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه وأبو نعيم في الدلائل عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه .

---

(١) هو الصحابي الجليل سعد بن مالك بن سنان ، مناقبه لا يحصيها هذا الموضع الإصابة ٧/ ٢٤٧، السير ٣/ ٦٨٠.

(٢) الصحابي الجليل حسان بن ثابت بن المنذر هو شاعر الرسول ﷺ مناقبه لا يحصيها هذا الموضع ، ت ٤٠ هـ . الإصابة (٢/ ٥٥- ٥٧) .

وإمام القراء المجودين ، شمس الملة والدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن أحمد الجزري[1] سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه ، وكنت ممن اعتنى بها حفظًا وأتقنها معنى ولفظًا وطال وألح عليَّ بعض الإخوان من طلاب هذا العلم أن أعلق عليها شرحًا يفتح (الرموز الخفية ويبرز عليه من الكنوز الخفية)[2] فأجبته إلى ذلك (سائلًا الله أن يخرج به وبي)[3] أحسن المسالك راجيًا دعوة أخ صديق ، ومحب شفيق أن الله يوفقني في الأقوال والأفعال في جميع الأحوال إنه بصير بالعباد وعليه في كل الأمور الاعتماد ، وسميته « الفوائد المسعدية في حل المقدمة الجزرية » وأسأل الله أن ينفع به كما نفع بأصله وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم بمنه وكرمه ، ولا بأس بذكر سندي « بالمقدمة المذكورة »[4] :

فأقول : إنني أرويها من نحو خمسين طريقًا أحسنها وألطفها ، أنني أخذتها عن كل من الشيخين الإمامين العالمين المسند المعمر حسن الصلتي رواية والمحقق إبراهيم العماد « رواية ودراية » فالأول عن صالح الكندي اليمني عن محمد الشرعي عن الناظم ، والثاني البدر الغزي عن أبي الفتح المزي[5] عن الناظم رحمه الله تعالى . فذكرها وقال : بسم الله الرحمن الرحيم ، أي : أفتتح وابتدئ بالبسملة ثم بالحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملًا بخبر « كل امرئ ذي بال (أي خال به) لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » . وفي رواية : « بالحمد لله »[6]، ولا تعارض بين الروايتين ؛

---

(١) ابن الجذري ترجمته مشهورة جدًا ، وانظر البدر الطالع (٣/٢٥٧) ، والأعلام (٧/٤٥) ، وغاية النهاية (٢/ ٢٤٧) .

(٢) في ت : مفلقتها ويقيد مطلقها ويظهر ما أشارت إليه من الرموز .

(٣) في ت (سلك الله بي وبه) .

(٤) من (ت) .

(٥) العوفي محمد بن محمد بن علي بن عطية العوفي الإسكندري الأصل المزي ثم العاتكي أبو الفتح شمس الدين . الأعلام (١/٥٣- ٥٤) ، الكواكب السائرة (١/١٢- ١٦) ، إيضاح المكنون (١/٤ و١/ ٣٩٣) ، هدية العارفين (٢/٢٢٣) (٨١٨-٩٠٦هـ) .

(٦) الخبر رواه أبو داود في سننه وقال : مرسل (١/٢٦٢) ، وأبو داود هو الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث =

لأن الابتداء حقيقي[1] وإضافي فالبسملة حصل الحقيقي وبالحمدلة حصل الإضافي .

يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ[2] رَبٍّ سَامِعِ مُحَمَّدُ ابْنُ الجَزَرِيِّ الشَّافِعِي

أي : يقول محمد الذي جمع في صفح سيده ومالكه السامع لرجائه ليجيبه لما رجاه تفضلًا منه وامتنانًا ، وقوله الجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر ، رضي الله عنهما ، ببلاد المشرق ، وقوله الشافعي[3] نسبة إلى مذهب إمام الأئمة وسلطان الأمة محمد بن إدريس الشافعي ، ومقول القول قوله :

الحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ[4] عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري أي : على جهة التبجيل والتعظيم سواء كان في مقابلة نعمة أو لا ، فالمدح مثله لكن بحذف لفظة الاختياري ، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على الشاكر أو غيره قولًا أو عملًا أو

= السجستاني ، توفي سنة ٢٧٥هـ ، وهو صاحب السنن . صفة الصفوة (٢/ ٨٠، ٨١) ، ومعجم المؤلفين (٤/٢٥٥) .

(١) الابتداء الحقيقي هو الذي لم يسبقه شيء كالبسملة والابتداء غير الحقيقي هو الذي يسبقه شيء إلى الوجود كالحمدلة . من : ط ، ق .

(٢) العفو محو الذنوب والتجاوز عنها ، والصفح سترها بلا فصح والمراد بالعفو هنا إما العفو عن جميع ما صدر عن المصنف ما يحتاج إليه بيان منه أو عما يقع منه في هذه المقدمة سهوًا وإن لم يحتج إليه من باب مواخذة النفس كقولهم حسنات الإبرار سيئات المقربين . من : ط ، ق.

(٣) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الإمام العلم أحد أئمة الإسلام وصاحب المذهب ت ٢٠٤ غاية النهاية (٢/ ٩٥- ٩٧) ، ومن (ق) ، وفي (ط) نسب المصنف فقهه إلى الشافعي ، والشافعي نسبته إلى جده شافع ، وإذا نسب إلى المنسوب حذفت ياؤه .

(٤) قوله وصلى الله على نبيه أي : رحمه ورفع درجته والصلاة لغة : الدعاء ، وشرعًا : الأركان المخصوصة وكلاهما مشعر بالاحتياج وغاية كل منهما الرحمة فلذا فسرت الصلاة بالرحمة حملاً على الغاية ، والفرق بين الحمد والمدح أن الحمد هو الثناء باللسان الخ ، والمدح هو الثناء على الجميل مطلقًا فالمدح أعم مطلقًا من الحمد ، والثناء أعم من المدح ؛ لأنه قد يكون بالذم كقول الشاعر :

أثني علي بما تزيد فإنني هين عليك بمثل رابح الجوارب

وإنما قال الحمد لله ولم يقل أحمد الله إما للتأسي بالقرآن أو لأنه جملة اسمية وهي تدل على التجدد والحدوث وقدم الحمد لله وإن كان ذكر الله أهم نظرًا إلى ذاته لأن المقام مقام الحمد والله أعلم . ليست في ط .

اعتقادًا فهو أعم منهما موردًا وأخص متعلقًا وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد (والصلاة من الله رحمة ، ومن الملائكة استغفار ، ومن الآدميين تضرع ودعاء)[1] ولعله أتى بالسلام لفظًا والنبي إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر بتبليغه كان رسولًا أيضًا[2] وقوله ومصطفاه مأخوذ من الصفوة (بتثليث الصاد)[3] وهي الخلوص أي : مختاره[4] روى مسلم[5] أن رسول الله ﷺ قال : إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشًا من بني كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار ، ثم كمل فقال :

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمُقْرِئِ الْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ

أي : النبي الذي صلى الناظم عليه في البيت السابق هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ثم صلى الناظم - رحمه الله تعالى - على الآل وهم مؤ منو بني هاشم والمطلب على الأصح عند الشافعي ، وعلى أصحابه ، والصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنًا ولو لحظة ، وعلى مقرئي القرآن العاملين به ، وعلى محب القرآن .

تتمة : روى مسلم عن أبي إمامة الباهلي[6] - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اقرءوا القرآن فإنه يجيء يوم القيامة شفيعًا لأصحابه » ، وروى الترمذي[7] عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « إن

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٢٣٦، ٢٣٧) .

(٢) في ط : والرسل أفضل من الأنبياء ونبينا أفضل الرسل ولقد تعسف من فضل آدم عليه .

(٣) ليست في : ت .

(٤) مورد الحمد اللسان فقط ومتعلقه النعمة وغيرها ، ومورد الشكر اللسان والجنان والأركان ومتعلقه النعمة فقط فالحمد أعم بسبب متعلقه وأخص بحسب مورده والشكر بالعكس فبينهما عموم وخصوص من وجوه.

(٥) هو مسلم بن الحجاج القشيري الإمام المحدث ، الفقيه ، المؤرخ ، له الجامع الصحيح ، أصح كتاب بعد صحيح البخاري ، توفي ٢٦١هـ ، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٨، ٥٨٩) وغيره ، بينت شيئًا من فضله في الرد على مجهول طعن فيه . « الدر المنثور في الرد على منكر عذاب القبور » جمعي وترتيبي ، يسر الله طبعه .

(٦) هو أحد الصحابة الكرام - رضي الله عنهم أجمعين - اسمه صدي بن عجلان ، كان من المكثرين في الرواية عن رسول الله ﷺ . توفي سنة ٨١هـ بحمص . الإصابة (٣/٣٣٩- ٣٤١) ، والحديث في مسلم (٨٠٤) .

(٧) هو محمد بن عيسى بن سورة ، الإمام المحدث ، الحافظ ، الفقيه ، المؤرخ ، له الجامع الصحيح ، وغيره ، =

الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب » . وروى البخاري[1] ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران »[2] .

وعن عبد الله بن عمر[3] أن رسول الله ﷺ قال : من قرأ القرآن فقد استدرج النبوة بين جنبيه غير أنه لا يوحى إليه لا ينبغي لصاحب القرآن أن يجد مع من جد ولا يجهل مع من جهل وفي جوفه كلام الله صححه الحاكم[4] وروي الطبراني[5] عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لا يهولهم الفزع الأكبر ولا ينالهم الحساب هم على كثيب من مسك حتى يفرغ من حساب الخلائق رجل قرأ القرآن ابتغاء وجه الله وأم به قومًا وهم به راضون ، وداع يدعوا إلى الصلوات ابتغاء وجه الله ، وعبد أحسن فيما بينه وبين ربه وفيما بينه وبين مواليه .

وخرج الترمذي من حديث ابن مسعود[6] – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله ﷺ من قرأ حرفًا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول الم

= توفي ٢٧٩هـ . السير (٩/٦١- ٦٣) ، الوافي (٤/٢٩٤- ٢٩٦) ، معجم المؤلفين (١/ ١٠٤، ١٠٥) .

(١) هو محمد بن إسماعيل ، الإمام المحدث الفحل العلامة الحافظ ، الذي لا يضره طعن الطاعنين فيه إلى يوم الدين ، والحديث رواه البخاري (١/٤٣٧) .

(٢) مسلم (٧٨٩) .

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب من فقهاء الصحابة ، فضائله ومناقبه كثيرة ت ٧٤ هـ تذكرة الحفاظ (١/ ٣٧ - ٤٠) .

(٤) هو محمد بن عبد الله ، الإمام المحدث ، الحافظ ، صاحب المستدرك على الصحيحين ، وغيره ، توفي ٤٠٥هـ . السير (١/٣٦- ٤٠) ، معجم المؤلفين (١٠/٢٣٨) ، والحديث في المستدرك (١/٧٣٨) .

(٥) هو سليمان بن أحمد الإمام المحدث ، صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها ، توفي ٣٦٠هـ . السير (١٠/١٧٣- ١٧٧) ، ومعجم المؤلفين (٤/٢٥٣) ، والحديث في المعجم الأوسط وكنز العمال (١٥/٨٣٢) رقم (٤٣٣١٠)

(٦) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث الهذلي ت ٣٢هـ الصحابي الجليل شهد بدرًا وجميع المشاهد ومناقبه كثيرة لا يمكن حصرها هنا غاية النهاية (١/ ٤٥٨- ٤٥٩) ، الإصابة لابن حجر (٤/ ١٣٠، ١٣١) ، والحديث في صحيح سنن الترمذي (٢٩١٠) .

حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف .

وفي ذلك من الأخبار ما يعجز المتصدي لجمعها عن الاستيعاب والله الموفق للصواب .

وَبَعْدُ : إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَهْ فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهْ

أي : بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ فهذه مقدمة فيما يجب ويتحتم على قارئ القرآن أن يعلمه وذلك مما يعتبر في تصحيح قراءته فالإشارة بهذه إلى محسوس في الخارج فتكون الخطبة متأخرة عن تمام نظم المقدمة أو إلى معقول في الذهن فتكون مقدمة على نظم المقدمة .

إِذْ وَاجِبٌ[1] عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ[2] قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا

مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

أي : يجب على قراء كتاب الله تعالى قبل الشروع في قراءته أن يعلموا مخارج الحروف والمشهور من صفاتها والوجوب صناعة على من كانت قراءته بالتجويد طبعًا ، وشرعًا على من لم تكن قراءته كذلك بأن أوهمت خللًا في المعنى أو اقتضت تغيير الإعراب ، والمخارج جمع مخرج اسم للموضع الذي ينشأ منه الحرف وهو عبارة عن الجزء المولد للحرف ، والحروف جمع حرف ، وهو في اصطلاحهم صوت حقيقة أو حكمًا معتمد على مقطع أي : مخرج محقق أو مقدر ويختص بالإنسان وضعًا والحركة عرض تحله نطقًا فقولنا حكمًا يدخل فيه الساكن من المشدد والمحذوف للساكنين ونحوهما ويأتي بيان المقطع المحقق من المقدر إن شاء الله تعالى

تنبيهات : الأول : المراد بالحروف حروف الهجاء لا حروف المعاني وهي الهمز ، والباء ، والتاء ، والجيم ، والحاء ، والخاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ،

---

(١) في ط : والوجوب غاية آخر كلامه وهي التقرب إلى الله تعالى بأنعامه .

(٢) تأكيد للوجوب فالواجب قبل الشروع معرفة مخارج الحروف وصفاتها فقط لا التجويد فإنه لا يستطيع ذلك إلا بالأخذ عن مهرة الشأن . (من ط ، ق) .

والشين ، والصاد ، والضاد[1] والطاء ، والظاء ، والعين ، والغين ، والفاء ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والألف ، والياء ، فهي تسعة وعشرون حرفًا وهذا ما عده جمهور الأئمة كالإمام الشاطبي[2]- رحمه الله تعالى - في « حرز الأماني » وما يقع لبعضهم من جعل الألف أولها الواو واللام ألف والياء آخرها فهو غلط ؛ لأنه اسقط الهمز مع أنه حرف بالإجماع ، وقوله لام ألف إن أراد به اللام فقد تقدمت في قوله كاف لام وإن أراد الألف فقد تقدمت أيضًا أول الحروف ومما يرد قوله أيضًا أنا الآن في تعداد الحروف بسيطة لا مركبة واللام ألف حرف معنى مركب من اللام وألف ومعناه النفي .

قال الإمام الجاربردي[3] : بعد نقله أن الحريري[4] أثبت اللام ألف من جملة الحروف التسعة والعشرين في رسالته الرقطاء وهذا لا وجه له . انتهى .

مطلب حسن في الزاي[5] :

ويغلط بعضهم أيضًا في النطق بالزاي فيقول : زين لأن لفظ زين كلمة لا حرف ومعناه الشيء الحسن ، وضده الشين وهو الشيء القبيح ، وعدها المبرد ثمانية وعشرين حرفًا محتجًا بأن كل حرف موجود في أول اسمه ، وألف أوله همز فعلم أنهما حرف واحد ، ورد عليه من خمسة عشر وجهًا .

الأول : أنه يلزم جعل الهمز والهاء حرفًا واحدًا لأن لفظ همز أوله هاء وهو لم يقل بذلك فبطل قوله ببطلان دليله .

الثاني : أن الهمز يبدل ألفًا والشيء لا يبدل من نفسه .

---

(١) وجمع بعضهم حروف الهجاء في هذا البيت فقال : غيث خصب طوق عز ظله تاج ذكر ضد حفش أحسن ٠٠ (من ق) .

(٢) هو الإمام العلامة الكبير القاسم بن فيرة بن خلف ت ٥٩٠ هـ ، له حرز الأماني ووجه التهاني المسمى بالشاطبية . غاية النهاية (٢/ ٢٠) ، الأعلام (٥/ ١٨٠) ، معجم المؤلفين (٨/ ١١٠) .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن يوسف ، لغوي ، نحوي ، صرفي . معجم المؤلفين (١/١٩٨) .

(٤) هو أبو محمد القاسم بن علي ت ٥١٦ هـ . نزهة الألباء (٣٧٩) .

(٥) ليست في ط ، ت .

الثالث : أن الهمز يكون متحركًا وساكنًا والألف لا تكون إلا ساكنة .

الرابع : أن الهمز محقق المخرج والألف مقدر المخرج .

الخامس : أن الألف تفتقر دائمًا إلى حرف قبلها والهمز لا يفتقر إلى حرف قبله .

السادس : أن الألف لا تقع في أول الكلام والهمز يقع أولًا ووسطًا وآخرًا .

السابع : أن الألف لها صورة واحدة تخصها ، والهمز ليس له صورة تخصه بل يستعار له صورة غيره .

الثامن : أن الألف تكون حرف مد والهمز لا يكون حرف مد .

التاسع : أن الألف تقدر نطقًا بحركتين ولا كذلك الهمز .

العاشر : أن سكون الألف لازم وسكون الهمز منفك .

الحادي عشر : أن الهمز مرقق دائمًا والألف ترقق وتفخم بحسب ما قبلها كما يأتي .

الثاني عشر : أن الهمز يسهل ويحقق والألف لا تكون إلا محققة .

الثالث عشر : أن ذات الألف تمال والهمز لا تمال ذاته وإنما تمال حركته .

الرابع عشر : أن الهمز حرف إظهار ولا كذلك الألف .

الخامس عشر : أن الهمز أثقل الحروف نطقًا ، والألف أخفها نطقًا .

الثاني : هذه التسعة والعشرون حرفًا هي المسماة بالحروف الأصول .

مطلب تعريف الحروف الفروع[1] .

وأما الحروف الفروع فهي متفرعة عن هذه التسعة والعشرين المذكورة وهي كثيرة جدًّا ، ومن فصيحها الوارد في الكتاب المجيد ألفا الإمالة والتفخيم ، والهمزة المسهلة واللام المغلظة ، والصاد كالزاي ، وبعضهم عد الهمزة المسهلة ثلاثة أحرف نظرًا إلى التسهيل بالألف ، والواو ، والياء وقد عرف بعض مشايخنا هذه الحروف الفرعية

---

(١) ليست في : ط ، ت .

بأنها : حروف غايرت الأصلية ونشأت عنها بكيفية مختصة بها فإن كيفيتها لا نظير لها في الحروف الأصلية ، وأما ما له نظير في الحروف الأصلية فليس بفرعي كالواو والياء إذا كانتا مديتين فإن نظيرهما الألف ، وكالنون المخفاة ، فإن نظيرتها الميم المخفاة ، وكالحروف المد غمة لأن غالب الحروف تتصف بالإظهار والإدغام ، ولا يلزم من فرعية الإدغام فرعية حروفه بخلاف تسهيل الهمزة فإن التسهيل لا يكون إلا في الهمزة وكذلك إمالة الألف وتفخيمها ، وتغليظ اللام وإشمام الصاد زايًا لا يكون ذلك إلا في هذه الأحرف المذكورة لا يقال حروف المد فرعية لعدم نظير كيفيتها في بقية الحروف لأنا لا نقول الحروف الفرعية ما نشأت عن غيرها واختصت بكيفية ، وحروف المد وإن اختصت بكيفية المد إلا أنها لم تنشأ عن غيرها .

الثالث : تعريف الحروف الفرعية بما ذكرنا أولى من تعريف بعضهم لها حيث قال : هي حروف ترددت بين مخرجين وتولدت من حرفين . انتهى ؛ لأنه يتخلف عنه كل من ألف التفخيم ، واللام المغلظة فإنهما ليسا متولدين من حرفين ولا مترددين بين مخرجين كما هو ظاهر .

واعلم أن النون المخفاة حرف أصلي كما تقدم وليست فرعية خلافًا لبعضهم ؛ لأن هذا البعض علل كونها فرعية بتحول مخرجها من طرف اللسان إلى الخيشوم وهذه العلة لا شك إنها علة لكون النون المخفاة أصلية لا فرعية ؛ لأن الحرف الأصلي غير الفرعي كما هو ظاهر وليس معنى التحول المذكور إلا اتحاد الحرف وعدم تعدد نهايته أنه لما اختلفت كيفية الحرف تعدد مخرجه لا ذائه ولين سلمنا أن تحول الحرف من مخرج إلى آخر تقتضي فرعيته للزم عليه فرعية كل من الواو ، والياء المديتين ، والميم المخفاة ، فإن الواو والياء المديتين يتحول مخرجهما حينئذ من بين الشفتين ووسط اللسان إلى الجوف كما يأتي ، وكذلك الميم المخفاة يتحول مخرجها حينئذ من بين الشفتين إلى الخيشوم كما يأتي أيضًا واللازم باطل فكذا ملزومه فثبت أن النون المخفاة حرف أصلي ، والله أعلم .

الرابع : الحروف الأصلية إنما يتم تعدادها تسعة وعشرين على لغة العرب أما على غير لغتهم ؛ فلا لأن العرب اختصت باستعمال الهمزة متوسطة ومتطرفة ولم تستعملها العجم إلا في أول الكلام .

قال الشهاب القسطلاني في « لطائف الإشارات » : والحاء المهملة مما انفردت به العرب في كلامها ولا توجد في كلام غيرها ، والعين المهملة مما انفردت بكثرة استعمالها فإنها قليلة في كلام بعض الأمم ، ومفقودة في كلام كثير منهم . انتهى .

وقال الشيخ أبو حيان[1] : الضاد المعجمة قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم . وقال أيضًا : الظاهر أن الظاء المشالة والذال المعجمة والثاء المثلثة مما انفردت به العرب واختصت به دون العجم والذال المعجمة ليست في الفارسية والثاء المثلثة ليست في الرومية والفارسية أيضًا . وقال أيضًا : ليست الفاء في لسان الترك ولذلك يقولون في فقيه بقيه بالباء المشربة . انتهى .

ونص الإمام الجاربردي على أن : الطاء المهملة ليست من لغة العجم وذكر أنهم إذا أرادوا النطق بها نطقوا بها تاء فوقية فيقولون سلطان سلتان ثم تمم فقال :

مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِمَ[2] فِي الْمَصَاحِفِ

مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهَا

أي : يجب (أي : وجوبًا صناعيًا)[3] على قراء القرآن أن يعلموا ما تقدم حالة كونهم محققين تجويد القرآن ، والوقف والابتداء ، ورسم ما يحتاجون إليه في المصاحف العثمانية من المقطوع والموصول ، وتاء التأنيث المكتوبة بالتاء الفوقية وغير ذلك مما يأتي .

---

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان ت ٧٤٥ هـ ، علامة ذو علوم كثيرة . غاية النهاية (٢/ ٢٨٥، ٢٨٦)، طبقات المفسرين (٢/ ٢٨٦ -٢٩١) ، ونص أبو حيان في لطائف الإشارات (١/١٩٠) .

(٢) وما الذي رسم : عطف على المواقف . ليست في : ط ، ت .

(٣) ليست في : ط ، ت .

واعلم أن المصاحف التي أمر عثمان - رضي الله عنه - بكتابتها سبعة ولما تمت ولله الحمد جعل مصحفًا بالمدينة المشرفة وأرسل مصحفًا إلى مكة المشرفة ، ومصحفًا إلى البصرة ومصحفًا إلى الكوفة ، ومصحفًا إلى البحرين ، ومصحفًا إلى اليمن ، وأمر رضي الله عنه أهل كل مصر أن يتركوا ما سوى مصحفهم وأن يقتدي كل بمصحفه الذي أرسل إليه واختار لنفسه مصحفًا وهو المسمى بالمصحف الإمام قال ابن جبارة[1] في شرح العقيلة : فإن قلت ما المراد بمصحف عثمان رضي الله عنه هل هو مصحف اختص به غير ما جعله إمامًا في المدينة أو هو ؟

قلت : الظاهر أنه ليس المراد ما جعله إمامًا في المدينة بل مصحف اختص به هو لنفسه إما بأن كتبه لنفسه أو كتبه غيره له . انتهى . والأصح أن مصحف عثمان رضي الله عنه تغيب عنا ولم يظهر له خبر عند المشايخ الذين يهتدى ويقتدى بهم في النقل والرواية كما قاله الإمام مالك بن أنس[2] رضي الله عنه ثم شرع في المخارج فقال :

باب مخارج الحروف[3]

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

أي : الحروف الأصول المتقدم ذكرها[4] تخرج من سبعة عشر مخرجًا على ما اختاره الحذاق الذين اتعبوا أنفسهم في اختبار ذلك كالخليل بن أحمد[5] ومكي بن أبي

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الولي الصالحي ت ٧٢٨هـ الأعلام (١/ ٢١٤) ، معجم المؤلفين (٢/ ١٢٥) .

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر إمام دار الهجرة وصاحب المذهب المالكي ت ١٧٩ هـ . غاية النهاية (٢/ ٣٥، ٣٦) .

(٣) زيادة من المحقق .

(٤) سمي الحرف حرفًا لأنه غاية أصوات وغاية كل شيء حرفه أي :- طرفه وسمي حرف المعنى حرفًا لأنه صلة بين الاسم والفعل فهو طرف لكل منهما لأنه آخر الأول وأول الآخر . من ط ، ق .

(٥) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي من أئمة اللغة ، والأدب ، (ت ١٧٠هـ) . الأعلام (٢/ ٣٦٣) .

طالب[1] والهزلي[2] وابن شريح[3]، وقال سيبويه[4] وكثير من القراء والنحاة ستة عشر بإسقاط الجوف وجعل الألف من الحلق والياء مدية كانت أو لا من وسط اللسان والواو مدية كانت أو لا من بين الشفتين فإن قلت هذه الثلاثة إذا كانت حروف مد تكون هوائية ومقر الهواء الجوف فما معنى جعل مخرجها من غير الجوف ؟ فالجواب : أن معنى جعلها من غير الجوف أن مبدأها من غير الجوف ثم تتصل بالجوف فتستمر باستمرار الهواء وتنقطع بانقطاعه ومن ثم قال الإمام الجعبري[5] رحمه الله تعالى والتحقيق ما ذكر الخليل . انتهى . وقال قطرب[6] ، والفراء[7] ، والجرمي[8] ، وابن دريد[9] أربعة عشر بإسقاط الجوف أيضًا ، وجعل اللام ، والنون ، والراء من مخرج واحد .

قال الشهاب القسطلاني[10] في « لطائف الإشارات » : والتحقيق ما ذهب إليه سيبويه وأتباعه ؛ لأن ظهر اللسان غير طرفه والحافة غيرهما وعلى كل قول فذلك تقريب وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجًا كما قرره الصرفيون ؛ لأن كيفية كل

---

(١) هو مكي بن أبي طالب إمام مقرئ مشهور ت ٤٣٧ هـ . غاية النهاية (٢/ ٣٠٩، ٣١٠)، الأعلام (٧/ ٢٨٦).

(٢) هو يوسف بن علي بن جبارة بن محمد الإمام الكبير في القراءات والعربية ت ٤٦٥ هـ . غاية النهاية (٢/ ٣٩٧- ٤٠١).

(٣) هو محمد بن شريح بن أحمد الرعيني إمام كبير في القراءات ت ٤٧٦ هـ . غاية النهاية (٢/ ١٥٣) .

(٤) هو عمرو بن قنبر علامة ، أديب ، نحوي كبير ت ١٨٠ هـ . بغية النحاة (٣٦٦، ٣٦٧) ، معجم المؤلفين (٨/ ١٠) .

(٥) هو إبراهيم بن عمر بن خليل إمام كبير في القراءات وغيرها . غاية النهاية (١/ ٢١) ، الدرر الكامنة (١/ ٥) ، وله ترجمة مفصلة في مقدمة تحقيقي لمجموعة من كتبه .

(٦) هو محمد بن المستنير بن أحمد من أئمة اللغة والأدب . الأعلام (٧/ ٩٥).

(٧) هو يحيى بن زياد بن عبد الله . غاية النهاية ٢/٣٧١ ، الأعلام (٨/ ١٤٥) .

(٨) هو صالح بن إسحاق من أئمة اللغة والأدب ت ٢٢٥ هـ . الأعلام (٣/١٨٩) .

(٩) هو أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ت ٣٢١هـ . الأعلام (٦/٣١٠) .

(١٠) لطائف الإشارات (١/١٩٠) .

حرف غير كيفية مغايره إذ لو خرج حرفان مثلًا من مخرج واحد للزم أن يكون الأول غير الثاني وبالعكس وحينئذ فالتحقيق أن للحروف التسعة والعشرين تسعة وعشرين مخرجًا لكن لما قرب بعض المخارج من بعض قربًا شديدًا بحيث لا يفصل بين الأول والثاني إلا فاصل يسير جدًا كنحو جرم البرغوث أطلق عليها مخرج واحد مجازًا .

تنبيهات : الأول بحصر المخارج على ما ذكره الناظم - رحمه الله تعالى - خمس جهات الجوف ، والحلق ، واللسان ، والشفتان ، والخيشوم ، فالجوف فيه مخرج واحد لثلاثة أحرف والحلق فيه ثلاثة مخارج لستة أحرف .

(مجمع المخرج ١، ٣، ١٠، ٣، ١ =١٧ ومجمع الحروف ٣، ٦، ١٨، ٤، ٣ = ٣٣)[1] .

واللسان فيه عشرة مخارج لثمانية عشر حرفًا ، والشفتان فيهما مخرجان لأربعة أحرف ، والخيشوم فيه مخرج واحد لحرفين فمجموع ذلك سبعة عشر مخرجًا لثلاثة وثلاثين حرفًا وإنما كانت ثلاثة وثلاثين حرفًا لأن كلًا من الواو والياء والميم والنون تكرر بتكرر مخرجه لاختلاف أحواله واعلم أن من هذه الخمس جهتين مقدرتي المخرج وهما الجوف ، والخيشوم وثلاث جهات محققة المخرج

مطلب الحروف المحققة المخرج والمقدرة المخرج[2] .

ما يخرج من جهة معلومة من موضع معين كالهمزة فإنه من أقصى الحلق تحقيقًا ويعنون بالمقدر ما يخرج من جهة معلومة لكن لا من موضع معين بل ينقطع النفس في تلك الجهة كالألف فإنها تخرج من الجوف لكن هل من وسطه أو من أوله أو من آخره ؟ لا يعلم ذلك بل انقطع الصوت فيه ، وما نقل عن سيبويه من تحقق المخرج في الخيشوم مجهول على أنه محقق من أقصى الأنف ثم يجري فيه وهذا نظير ما تقدم عنه في حروف المد .

---

(١) ليست في : ط ، ت .

(٢) ليست في : ط ، ت .

الثاني : من جعل اللام ، والنون ، والراء من مخرج واحد لم يمنع إثبات مخرج للنون حال إخفائها وإدغامها وهو الخيشوم .

مطلب : إذا أردت تعلم مخرج الحرف فسكنه وأدخل عليه همزة الوصل[1] .

الثالث : إذا أردت أن تعلم مخرج الحرف فسكنه أو شدده وهو أبين وأدخل عليه همزة الوصل ، وأصغ إليه فحيث انقطع صوته كان مخرجه ثم ألا ترى أنك إذا قلت أب قد أطبقت إحدى الشفتين على الأخرى فقد علمت أن مخرج الباء من بين الشفتين لا يقال إدخال همزة الوصل على الحروف ظاهر في غير نحو الحرف المرام أو المشم أو الهمز المسهل أو ألف الإمالة أو المخفي إما هذه فكيف يفعل بها لأنا نقول هذه لغيرها وكيفية ذلك أن تأتي بالحرف على ما له من الروم أو الإشمام أو تسهيل الهمز أو إمالة الألف أو إخفاء الحرف وتأتي بهمز الوصل قبله نهايته إنك تأتي بحركة همز الوصل ممالة إذا نطقت بمسمى حرف الإمالة ، واعلم أن اختبار مخارج الحروف بما ذكر إنما يكون في الحروف المحققة أما المقدرة كالساكن المد غم كالقاف الأولى من نحو الخف فلا يتأتى فيه ما ذكر ؛ لأن الحرف حينئذ مقدر لا يظهر فيه الاختبار المذكور كما صرح به الناظم – رحمه الله تعالى – في نشره .

الرابع : للحروف أسماء ومسميات كأسمائها معلومة ، وتقدم ذكرها لكن منها ما له اسم واحد وهو ستة عشر حرفًا الجيم ، والدال ، والذال ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والعين ، والغين ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والواو ، والألف ، ومنها ما له أسمان وهو اثنا عشر حرفًا : الهمز ، والباء ، والتاء ، والثاء ، والحاء ، والخاء ، والراء ، والطاء ، والظاء ، والفاء ، والهاء ، والياء ، فإنه يقال همز وهمزة وبالمد والقصر وكذا البقية ، ومنها ما له أربعة أسماء وهو الزاي بياء تحتية بعد الألف وبالمد مع الهمز مع حذف الياء وبالقصر من غير همز مع حذف الياء أيضًا وبكسر الزاي وتشديد الياء .

---

(١) من : ت .

مطلب في الفرق بين الاسم والمسمى[1] .

وكل اسم من المذكورات لغة خلافًا لمن زعم أن قصرها ضرورة فإنه لم يحفظ أنها لغة وأما مسمياتها فهي الكيفية الحاصلة للحرف حال تركيبه مع غيره كالهمز واللام من الحمد فإذا سئلت عن اسم الحرف فاذكره باسمه بأن تقول همزة يا تا ثا إلى آخرها ، وإذا سئلت عن مسمى الحرف من كلمة فإن كان ساكنًا حكيته بهمز الوصل قبله كما إذا قيل لك كيف تنطق بمسمى الميم من نحو الحمد فنقول في الجواب أم ، وإن كان متحركًا حكيته بهاء السكت بعده ، ومن ذلك ما سأل الخليل أصحابه عن كيفية النطق بالجيم من جعفر ؟ فقالوا : جيم . فقال : إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه والجواب جه ؛ لأنه المسمى انتهى . فينبغي للشخص إذا سئل عن النطق بالحروف أن يقل للسائل مرادك الأسماء أم المسميات أم هما ، فإذا ثبت له شيء أجابه عنه فإن قلت قراءة القرآن المجيد هل هي باسمك أم بمسمياتها ؟ فالجواب بالمسميات إلا بعض فواتح السور لمعنى .

الخامس : يختلف حال همز الوصل مع الحروف عند اختبارها المذكور في التنبيه الثالث فمع غير حروف المد الأنسب أن يكون مكسورًا ؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين ونص على كسره الإمام أبو عمرو الداني[2] - رحمه الله تعالى - في شرح الخاقانية ، وأما مع حروف المد فيفتح مع الألف ويكسر مع الياء ويضم مع الواو ولكن بعضهم يأتي باللام قبل الألف فيقول لا ولا يأتي بالهمز ويدعى أن اللفظ باللام يصير له معنى وهو النفي ولا كذلك مع الهمز ثم قال : فإن قلت : إن اللفظ مع الهمز له معنى أيضًا وهو النداء قلت : وإن كان معناه النداء إلا أنه خفي على بعض الناس بخلاف النفي مع اللام فإنه ظاهر يفهمه كل أحد انتهى . وفيه نظر لأن اللام أيضًا مع غير الألف يصير اللفظ له معنى بواسطتها نحو : لن بكسر اللام على قياس كسر

---

(١) ليست في : ط ، ت .

(٢) هو الإمام عثمان بن سعيد إمام كبير في القراءات وغيرها . غاية النهاية (١/ ٥٠٣- ٥٠٥) .

الهمزة فإنه أمر من لان يلين ، والحاصل إنهم لم ينظروا في إخراج الحروف إلى أن اللفظ يصير له معنى أولًا وإنما ينظرون إلى خروج الحرف فقط ، وحينئذ فالأولى قبل الألف أن يؤتي بالهمز لتكون الحروف كلها على نسق واحد ثم شرع في تفصيل المخارج فقال :

لِلْجَوْفِ : أَلِفٌ وَأُخْتَاهَا ، وَهِي حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي[1]

أي : أول المخارج الجوف وهو الخلاء الداخل من الحلق للألف وأختيها وهما الواو واليا إذا سكنتا حقيقة وجانسهما ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء سوا كان سكونهما أصليًا كـ ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا﴾ ﴿وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ أم عرضيًا كـ « هو » و« هي » وقفًا بخلافهما إذا تحركتا أو سكنتا ولم يجانسهما ما قبلهما فإنهما يخرجان من غير الجوف كما يأتي وقولنا حقيقة مخرج للواو والياء المدغمتين المجانس لهما ما قبلهما نحو : « عدو » و« ولي » فإنهما حينئذ وإن كانتا ساكنتين إلا أن سكونهما بحسب الفرض والتقدير وهو غير معتبر كما هو ظاهر كلامهم لا يقال كل من الواو والياء أختان للألف إلا إذا سكنتا وانفتح ما قبلهما كالألف ؛ لأنا نقول اعتبار الأختية إنما هو من حيث اتصافهما بالمد لا من حيث السكون مع الفتح القبلي لأنهما حينئذ يعتمدان في مخرجهما وهما لا يكونا أختين للألف إلا إذا لم يعتمدا في المخرج كالألف كما هو واضح ثم أخبر الناظم – رحمه الله تعالى – أن هذه الثلاثة هي أحرف المد ويقال لها الجوفية بخروجها من الجوف والهوائية لاستمرارها باستمرار الهواء وانقطاعها بانقطاعه وهذه الثلاثة بالصوت الساذج أشبه لكنها تتميز عنه بتصعد الألف وتسفل الياء واعتراض الواو ، والصوت

تعريف الصوت الساذج ما هو[2] .

الساذج هو العاري عن الحركات والسكنات ويكون في الحيوان غير الآدمي فإن

---

(١) في هامش ط ، ق ، وفي بعض النسخ : للجوف ألف وفيه دلالة على الخفية .

(٢) ليست في : ط ، ت .

قلت ما سبب اختصاص هذه الحروف بالمد ؟ فالجواب أن كل حرف غيرها مساو لمخرجه فانحصر فيه ، ومخرج حروف المد أوسع منها فجرت فيه بحسبها كالأجسام ومن ثم قبلت الزيادة

تنبيهات : الأول : اعلم أن الأصل في الثلاثة الألف للزومها السكون مع المجانس القبلي الناشيء عنهما لزومها حالة بها سكونهما مع المجانس القبلي على أن هذه الحالة عرضية لهما والحالة الأصلية[1] فيهما هي الحركة ومعلوم أن ما لزم حالة واحدة أصل لما له أحوال متعددة لا يقالا ليست الألف أصلًا لهما ؛ لأن كيفيتها من السكون وفتح ما قبلها مغاير لسكونهما مع ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء لأنا نقول المدار على حالة المد فيهما المشابهة لحالة المد في الألف وأما الكيفية فبحث آخر ألا ترى أن الأصل في الحروف الإظهار والإدغام فرع عنه وكيفيتهما مختلفة ؟

الثاني : كل حرف له باعتبار ذاته وما قبله ست عشرة حالة إلا حروف المد المذكورة وبيان ذلك أن كل حرف يكون متحركًا بالحركات الثلاثة وساكنًا وما قبله كذلك فأربعة في أربعة ستة عشر وأما حروف المد فلا يكمل لها ذلك فأما الألف فليس لها إلا حالة واحدة وهي سكونها مع فتح ما قبلها وسقط عنها خمس عشرة حالة ، وأما الواو والياء فبعكس الألف وذلك أنه سقط عنهما حالة واحدة وثبت لهما خمس عشرة حالة فالحالة الساقطة عن الواو هي سكونها مع كسر ما قبلها ولو وجد ذلك لانقلبت يا كـ « ميزان » ، و« ميقات » إذ الأصل « موزان » و« موقات » لأنهما من الوزن والوقت والحالة الساقطة عن الياء هي سكونها مع ضم ما قبلها ولو وجد ذلك لانقلبت واوًا كـ « موسر » و« موقن » إذ الأصل « ميسر » و« ميقن » لأنهما من اليسر واليقين وهذا هو الأصل وإلا فقد يكون للحرف أكثر من ست عشرة أو أقل وذلك باعتبار ما يعرض له من التشديد ولحوق التنوين وكون الحرف مبدوءًا به ونحو ذلك .

---

(١) في الهامش من النسخ : حالة واحدة وهي المد بخلاف الواو والياء فإن المد إنما يلزمهما حالة سكونهما مع المجانس القبلي .

الثالث : إنما بدأوا في تعداد المخارج بالجوف دون الشفتين اللتين[1] هما الأوليين باعتبار أن أول الإنسان رأسه ورجلاه آخره لأنهم اعتبروا مادة الصوت وهي الهواء الخارج من الجوف الحاصل بتموج الرئة إذا تموجت حصل بمحض خلق الله تعالى هواء تدفعه القوة الإنسانية إلى المحل المراد فينقرع فيه بالآلة الفمية فإذا انضغط في ذلك المحل حصل أصوات متكيفة بكيفيات مخصوصة وهي الحروف إلا أن الكيفيات المخصوصة مختلفة باختلاف الآلات كما هو ظاهر وحينئذ فلما اختلفت باختلاف الحالات أي : تصادم الجسمين اختلفت الحروف ويلزم عنها اختلاف التراكيب اللازم لهما اختلاف معانيها .

الرابع : إنما قيدوا الواو والياء بالسكون مع المجانس القبلي دون الألف ؛ لأنها دائمًا تكون ساكنة مفتوحًا ما قبلها سواء كانت أصلية كـ ﴿مَآ أَنزَلَ﴾ [البقرة : ٤١] أم عرضية كـ ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة : ١١٨] وقفًا بإبدال التنوين ألفًا ، واعتراض بعضهم على تعريف حروف المد بأنه بالعرضيات العامة فيها وفي غيرها ؛ لأن السكون مع الفتح القبلي يكون في الألف وفي غيرها كاللام من نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة : ٢] والسكون مع الضم يكون في الياء[2] وفي غيرها كاللام من نحو : ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ مردود بقيد الدوام وما ذكر من اللامين والسين فلا يدوم له ذلك غايته أنه تعريف بالرسم وأما بالحد فقال بعض مشايخنا .

مطلب تعريف حروف المد .

في تعريف الألف : صوت ممدود بالأصالة بعد فتح وفي تعريف الواو صوت ممدود بعد ضم وفي تعريف الياء صوت ممدود بعد كسر فقوله صوت جنس شامل بجميع الحروف ، وقوله ممدود فصل مخرج لما عدا حروف المد واللين ، وقوله بالأصالة

---

(١) في ق : الذين .

(٢) في الهامش من النسخ : الواو وفي غيرها كالسين من نحو : ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة : ٦] والسكون مع الكسر في يكون في الياء .

في جانب الألف مخرج لحرف اللين فإن مدهما بطريق الحمل على كونهما حرفي مد ، وقوله بعد فتح في تعريف الألف مخرج للواو واليا المديتين وبعد ضم في تعريف الواو مخرج الألف والياء المدية وبعد كسر في تعريف الياء مخرج للألف والواو المدية ، وإنما لم يقل في تعريف الواو والياء بالأصالة ؛ لأن مدهما مَرْضٍ لهما لا بطريق الأصالة وأيضًا لو ترك قيد الأصالة في تعريف الألف لم يخرج كل من الواو والياء الينيتين بقوله بعد فتح .

الخامس : وبه نختم هذا المبحث إن شاء الله تعالى وهو مشتمل على ثلاث مسائل .

الأول : قال أكثر النحاة الفتحة متولدة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء واحتجوا بأن الحروف سابقة الحركات ، وقال قوم بالعكس بدليل أن كل حركة إذا أشبعت نشأ منها حرف يجانسها ، وقال المحققون : لا يتولد حرف من حركة ولا حركة من حرف ؛ لأن الذاتي لا يكون مادة للعرض ، ولا بالعكس .

الثانية : قال قوم : الحركة سابقة الحرف لصحة[1] وجوده عاريًا منها وقال أهل التحقيق : مقترنتان لما يلزم من تقدمها وتأخرها قيام العرض بذاته .

الثالثة : قال بعض : الحرف أكثر من الحركة ويلزمه اجتماع الضدين وقال بعض الحركة أكثر ويلزمه استقلال العرض وقال أهل الحق متساويان تساوى المسامتة لا المكافأة انتهى من شرح الحرز للإمام الجعبري - رحمه الله تعالى - ثم تمم فقال :

ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ : هَمْزٌ هَاءُ وَمِنْ وَسَطِهِ : فَعَيْنٌ حَاءُ[2]

أي : ثاني المخارج أقصى الحلق وهو آخر طابقتي الحلق مما يلي الصدر والهمز والها وثالث المخارج وسط الحلق للعين ، والحاء المهملتين[3] وهذا الذي نص عليه سيبويه

---

(١) لتوقف وجود الحرف المبدوء عليها ، وقال آخرون : الحرف سابق الحركة .

(٢) همزها تقديره ثم ها حذف حرف العطف للوزن هنا ، وفي مواضع كثيرة فتفطن لها ولا تحتج إلى التنبيه إليها في كل موضع . (من ق ، ط) .

(٣) لما كان الحلق أقرب المواضع إلى الجوف أتى به بعده مرتبطًا فقال ثم الخ . (من ق ، ط) .

وغيره ، وعكس المهدوي[1] وغيره فجعلوا الحاء قبل العين والمراد بالوسط ما ليس بأول ولا آخر ولا يعترض على الناظم - رحمه الله تعالى - من حيث تسكينه سين وسط لضرورة النظم وأيضًا فهي لغة لكنها ضعيفة ، والضابط في إسكان سينه وتحريكها أنها تسكين للمتحرك وتحرك للساكن ، أو يقال كلما صلح أن يحل مكانه لفظة بين كان سكونها وإلا فبتحريكها ثم كمل فقال :

أَدْنَاهُ : غَيْنٌ خَاؤُهَا ، وَالْقَافُ : أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ ، ثُمَّ الكَافُ
أَسْفَلُ ، وَالْوَسْطُ : فَجِيمُ الشِّينُ يَا وَالضَّادُ : مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا
الأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا وَاللَّامُ : أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

أي : **رابع المخارج** أدنى الحلق وهو آخره مما يلي اللسان للغين والخاء المعجمتين وهو ظاهر كلام سيبويه ، وعكس مكي وغيره فقدموا الخاء على الغين ، ويقال بهذه الستة حلقية لخروجها من الحلق ، **وخامس المخارج** : أقصى اللسان وهو أوله مما يلي الحلق وما يقابله من الحنك الأعلى من منبت اللهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق للقاف ، **وسادس المخارج** : أقصى اللسان تحت مخرج القاف وما يقابله من الحنك الأعلى من آخر اللهاة للكاف ويقال للحرفين لهويان لتركب مخرجهما من اللهاة وغيرها .

وسابع المخارج : وسط اللسان للجيم والشين المعجمة والياء التحتية غير المدية إذ المدية تقدم أنها من الجوف وترتيب الثلاثة على ما ذكره الناظم - رحمه الله تعالى - هو ما عليه جمهور القراء والنحاة وقدم المهدوي الشين على الجيم والياء ويقال للثلاثة شجرية لخروجها من شجر الفم وهو مجمع[2] ما بين اللحيين عند العنفقة .

وثامن المخارج : حافة اللسان وما يليه من الأضراس للضاد المعجمة المستطيلة من الجهة اليسرى وهو أيسر وأمكن أو من اليمنى والناس مختلفون في إخراجها فبعضهم

---

(١) هو الإمام أحمد بن عمار المقرئ صاحب التصانيف الكثيرة المتوفى سنة ٤٤٠هـ . غاية النهاية (٩٢/١) ، الأعلام (١٨٤/١) ، الوافي بالوفيات (٢٥٧/٧) .

(٢) وقيل هو منفتح ما بين اللحيين .

يخرجها منهما لكن من الجانب أيسر وأمكن ، وبعضهم بالعكس وبعضهم يخرجها منهما على حد سواء ، وقيل أن عمر[1] - رضي الله عنه - كان يخرجها من الجانبين في آن واحد وبالجملة فهو حرف صعب[2] مخرجًا على الإنسان ومن ثم قال ﷺ : « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش » أي : الذين هم أصل العرب وهم أفصح منه نطقا بها فانا أفصح العرب وقوله بيد : بمعنى من أجل لكن قال الناظم رحمه الله تعالى كغيره من المحدثين : هذا الحديث لا أصل له ، ولا يصح . انتهى . ويقال لهذا الحرف مستطيل لخروجه باستطالة الصوت .

وتاسع المخارج : أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه وما بينهما وبين ما يليها من الحنك الأعلى .

قال سيبويه : فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية للام وعدم تعيين الناظم رحمه الله تعالى للحافة إشارة منه إلى أنها تخرج منهما لكنها بعكس الضاد حيث إن اللام من الجهة اليمنى أسهل وأمكن من اليسرى كما حكاه الشيخ أبو حيان عن شيخه أبي على بن أبي الأخوص[3] ، والله أعلم .

تنبيه : كون مخرج الكاف تحت مخرج الضاد إنما هو باعتبار ، أولهما : أن القاف أقرب من الكاف إلى الجوف وكل ما يقرب إلى الجوف يقال له فوق بالنسبة لما بعده كما صرح به الإمام الجعبري - رحمه الله - ثانيهما : أن مخرج القاف من منبت اللهاة والكاف من آخرها ولا شك أن منبتها فوق آخرها .

---

(١) هو عمر بن الخطاب أبي حفص أم المؤمنين ، الصحابي الجليل ، ثاني الخلفاء الراشدين ، مناقبه كثيرة عن أن تحصى . الإصابة (٤/٢٧٩، ٢٨٠) .

(٢) في الهامش قال في شرح الهادي . [الكافي في شرح الهادي للزنجاني كشف الظنون (٢/٢٠٢٧)] ما معناه أن من قال : إنما خص النبي ﷺ الضاد بالذكر من دون غيرها من الحروف لصعوبتها على اللسان فقد أخطأ لاستواء العرب الفصحاء في الإثبات بالحروف كلها .

(٣) الإمام الحسين بن عبد العزيز بن محمد ، من شيوخ أبي حيان في القراءات . غاية النهاية (١/٢٤٢-٢٤٣) .

مطلب عدة الأسنان[1] :

فائدة : تنفع في بعض مخارج الحروف وهي أن عدة أسنان الإنسان اثنين وثلاثون سنًا غالبًا أربع تسمى ثنايا وهي أول ما يبدو من الأسنان من مقدم الفم ، اثنين من أعلى واثنين من أسفل ، وأربع تسمى رباعية بوزن ، وثماني وهي المحيطة بالثنايا من الجانبين من أعلى ومن أسفل ، وأربع تسمى ثنايا وهي المحيطة بالرباعية من الجانبين من أعلى ومن أسفل أيضًا ، وأربع من أعلى تسمى طواحن أي أضراس وهي المحيطة بالضواحك من الجانبين من أعلى ومن أسفل أيضًامن كل جانب ست ثلاث من أعلى وثلاث من أسفل ، وأربع تسمى نواجز بإعجام آخره وهى محيطة بالطواحن من الجانبين من أعلى ومن أسفل أيضًا وتسمى هذه الأربع الأخيرة ضرس الحلم وضرس العقل ومن غير الغالب أن يكون أسنان الإنسان ثماني وعشرين بإسقاط النواجز ، ثم كمل فقال :

وَالنُّونُ : مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا وَالرَّا : يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ

أمر الناظم – رحمه الله تعالى – القارئ بجعل عاشر المخارج وهو طرف اللسان أي : بينه وبين ما فوق الثنايا العليا تحت مخرج اللام إلى جهة الخيشوم قليلًا للنون المتحركة والساكنة المظهرة . قال الإمام الجعبري – رحمه الله تعالى –: وذلك يشمل التنوين أيضًا .

وحادى عشر المخارج : ما قارب مخرج النون للراء لكن مخرج النون من طرف اللسان من بطنه وهو الملاقى لسقف الحلق والراء من طرفه أيضًا لكن من ظهره ؛ لأن اللسان عند النطق بالراء ينحنى حتى يقرع ظهره التحرير الكائن فى الحلق الأعلى وليس للراء مخرج محقق ؛ لأنها حرف مكرر لا يمكن ثبات اللسان معه وإنما المحقق مبدأ مخرجه ، ويقال للام والنون والراء ذلقية لخروجها من ذلق[2] اللسان وهو طرفه ،

---

(١) من (ت) .

(٢) في ط : « ذلق كل شيء ، ويقال فلان ذلقي اللسان أي : حده » . وانظر كنز المعاني (٦١٥) .

ثم كمل فقال :

وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا : مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا ، والصَّفِيرُ : مُسْتَكِنّ
مِنْ طَرَفَيْهِمَا ، ومِنْ بَطْنِ الشَّفَة : فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَهْ

أي : **ثاني عشر المخارج** طرف اللسان وما يقابله من أصول الثنايا[1] العليا مصعد إلى جهة الحنك الأعلى للطاء والدال المهملتين والتاء المثناة فوق ، ويقال للثلاثة نطعية لخروجها من نطع غار الحنك الأعلى وهو سقفه .

وثالث عشر المخارج : بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى للصاد والسين المهملتين والزاي وإليها الإشارة بقوله : والصفير مستكن أي : وحروف الصفير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ويقال للثلاثة أسلية لخروجها من أسلة كل من اللسان ورءوس الثنايا السفلى ، أي : مقدمتهما .

ورابع عشر المخارج : من طرف اللسان وطرف الثنايا العليا للظاء والذال المعجمتين والثاء المثلثة ويقال للثلاثة لثوية نسبة إلى اللثة ، وناي اللحم النابت فيه الإنسان .

وخامس عشر المخارج : بين بطن الشفة مع أطراف الثنايا المشرفة أي : العليا للفاء ويراد بالشفة السفلى لعدم تأتي ذلك مع العليا .

وقول الناظم – رحمه اللَّه –: ومن عليا الثنايا من تقدم الصفة على الموصوف وإضافتها إليه ، والمراد بالثنايا في المواضع المتقدمة الثنيتان ، وإنما عبر الناظم رحمه اللَّه تعالى بلفظ الجمع على حد قوله تعالى : ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم : ٤] لعدم اللبس ولأن اللفظ بالجمع أخف من التثنية هنا ؛ ثم كمل فقال :

لِلشَّفَتَيْنِ : الوَاوُ بَاءٌ مِيمُ وَغُنَّةٌ : مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ

أي : **سادس عشر المخارج** : كائن بين الشفتين للواو غير المدية ، والباء الموحدة ،

---

(١) أي : الثنايا العليا من باب حروف طبقه .

وللميم لكن بانفتاحهما مع الأول وانطباقهما مع الأخيرين[1] ويقال للثلاثة مع الفاء شفوية أو شفهية نسبة إلى موضع خروجهن وهو الشفتان .

وسابع عشر المخارج : الخيشوم الذي هو خرق لطيف منجذب من أقصى الأنف إلى داخل الحلق للميم والنون الساكنين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة والتنوين في مثل النون في ذلك وإلى ذلك الإشارة بقوله : وغنة . ..

أي : وحرفا الغنة بحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، واعلم أن الغنة صفة وليست حرفًا خلافًا لزاعمه ؛ لأن حروف الهجاء بالإجماع تسعة وعشرون وليست الغنة واحدًا منها .

تنبيهات : الأول : الغنة صوت يشبه صوت الغزالة من ضياع ولدها وهي صفة ذاتية للميم والنون ولو تنوينًا ، قوية فيهما ومن ثم جذبتهما حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة من مخرجهما الأصلي وحولتهما إلى الجوف على الصحيح .

قال الناظم – رحمه الله تعالى –: أما حالة الإظهار فلم تقم الغنة فيهما فلم يتحولا حينئذ عن مخرجهما الأصلي ، وكذلك الواو والياء إذا لم يكونا حرفي مد لم يتحولا إلى الجوف لعدم المقتضى كذلك .

الثاني : الغنة تجرى في الخيشوم كجريان المد في الجوف فمن ثم كانت الغنة شبيهة بالمد لكل وجه فإن حروف المد تمنع الإدغام ولا كذلك حرفاها ، وأيضًا للغنة صفة ذاتية في حرفيها وأما المد فصفة ذاتية في بعض حروفه وهو الألف وعرضية في الواو والياء بدليل انفكاكها عنهما حال تحريكهما مثلًا ، وأيضًا فحروف المد بمنزلة الحركة في الفصل بين الساكنين ، ولا كذلك حرفاها ، لا يقال نحو : « أنت » وقفًا الغنة فصلت بين الساكنين إذ النون ساكنة والتاء ساكنة واجتماع الساكنين على غير

---

(١) وانطبقان مع البا أكثر من انطباقها مع الميم . من : ق ، ط .

حد مرفوض[1] في غير الوقف أما فيه فيغتفر كـ « الحمد » وقفًا أيضًا فلا يجوز مط الغنة في حرفيها كالمد في حروفه لعدم الرواية بذلك ، وحينئذ فمعيار الغنة موكول إلى الذوق السليم ، والتجويد المستقيم المبني على المشافهة ، والأخذ عن الأستاذ الكبير والعالم النحرير .

الثالث : الغنة أصل في النون بالنسبة إلى الميم لقرب مخرج النون إلى الخيشوم الذي حل محل الغنة ، وبهذا يندفع اعتراض بعضهم بلزوم كون النون والميم حال الغنة **متماثلين** لاتحاد المخرج والصفات ، وأيضًا فالنون مجمع على إخفائها عند الحروف الخمسة عشر ، وأما الميم ففي إخفائها عند الباء خلاف كما يأتي .

الرابع : يجب إخلاص الحروف وبيانها وإخراجها من مخارجها المقدرة لها على حسب ما تقدم ولنوضح ذلك بتصوير الفم ووضع كل حرف في مخرجه لينكشف للطالب مراده بذلك فإن معرفة المخارج من أهم ما يطلب من القارئ ويتحتم عليه وهذه صورة الفم[2] المذكور .

واعلم أن هذا التصوير ليس من التصوير المحرم ؛ لأن التصوير المحرم إنما هو تصوير حيوان كامل أو ناقص يعيش الحيوان مع ذلك النقص كناقص اليد أو الرجل بخلاف الذي لا يعيش به كناقص الرأس فلا يحرم ومنه تصوير الفم المتقدم .

الخامس : اعلم أن ما تقدم مخارج الحروف الأصول ، وأما مخارج الحروف الفروع فكل من ألفي الإمالة والتفخيم واللام المفخمة من مخرج أصله ، وذلك معلوم مما تقدم ، وأما الهمزة المسهلة فإن سهلت بين الهمزة والألف كان مخرجها بينهما أو سهلت بين الهمزة والياء كان مخرجها بينهما ، وكذلك الصاد المشمة فإن مخرجها بين مخرج كل من الصاد المهملة والزاي ، والله أعلم ، ثم لما فرغ من مخارج الحروف أخذ في الكلام على صفاتها ، فقال :

---

(١) في هامش ت : لأنا نقول إن اجتماع الساكنين على غير حده مرفوض .

(٢) وقع في غير « ط » صورة للفم فيها مخارج الحروف .

باب صفات الحروف[1]

صِفَاتُهَا : جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ ، وَالضِّدَّ قُلْ[2]

اعلم أن الصفات جمع صفة وهي لفظ يدل على معنى في موصوفه إما باعتبار ذاته أو باعتبار محله ، فالأول : كوصف الحرف بالجهر والشدة ونحوهما ، والثاني : كوصفه بكونه حلقيًا مثلًا ، والناظم - رحمه الله تعالى - تكلم على المشهور من ذلك وهو قسمان : قسم له ضد ، وقسم ليس له ضد ، وبدأ بالأول فذكر في هذا البيت منها خمسة المجهورة ، والرخوة ، والمستفلة ، والمنفتحة ، والمصمتة ، وذكر في الأبيات الآتية أضدادها على اللف والنشر المرتب .

واعلم أن الصفات قسمان ذاتية كالجهر وإخوته وعرضية كالحركة والسكون والتحقيق وضده والإخفاء والروم والإشمام واللين وغير ذلك .

تنبيه : فائدة الصفات الذاتية تمييز الحروف المشتركة في المخرج كالذال والظاء المعجمتين فإنه لولا التسفل والانفتاح اللذان في الذال لكانت ظاء إذ المخرج للحرف كالميزان يعرف بها الكمية والصفة كالناقد تعرف بها الكيفية ، ولولا اختلاف المخارج والصفات لكان كلام البشر كأصوات الحيوان التي لها مخرج واحد وصفة واحدة لا يقال : فائدة الصفات تمييز الحروف المشتركة في المخرج فما فائدتها في الحروف غير المشتركة في المخرج إذًا المخرج حينئذ هو المميز لبعضها عن بعض لأنا نقول : هي أيضًا تمييز الحروف غير المشتركة ببيان القوي من الضعيف وإنما قالوا : تمييز الحروف المشتركة في المخرج ؛ لأنه محل اشتباه الحرف بغيره غالبًا ثم كمل فقال :

مَهْمُوسُهَا : فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ[3] شَدِيدُهَا لَفْظُ : أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ[4]

---

(١) زيادة من المحقق .

(٢) أي : صفات الحروف كثيرة ذكر منها في رعايته أربعة وأربعين ، وزاد الناس وتفصلوا ومشهورها سبعة عشر وهو الذي اقتصر عليه المصنف .

(٣) سكت شخص من الذكر أو القرآن أو غير ذلك فحثه أي : ثم عليها حرفي ذلك . من ق ، ط .

(٤) اسم امرأة أي : بكت أي تبكي من خوف الله تعالى فتعجب من ذلك لا سيما في زماننا. من ق ، ط .

أي : **سادس الصفات** المهموسة وحروفها عشرة جمعها الناظم – رحمه الله تعالى – في قوله : فحثه شخص ، سكت ، الفاء ، والحاء المهملة ، والثاء المثلثة ، والهاء ، والشين ، والخاء المعجمتان والصاد والسين المهملتان ، والكاف ، والتاء الفوقية ، والهمس لغة : الخفاء ، وسميت حروفه مهموسة لجرى النفس معها عند النطق بها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها ، ويقابل الهمس من البيت الأول .

الجهر وهو لغة : الإعلان وسميت حروفه مجهورة لمنع النفس أن يجري معها عند النطق بها وقوة الاعتماد عليها في مخارجها ، والحروف المجهورة[1] ثمانية عشر حرفًا الهمز ، والباء الموحدة ، والجيم ، والدال ، والذال ، والواو ، والزاي ، والضاد المعجمة ، والطاء ، والظاء ، والعين ، والغين ، والقاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والواو ، والياء التحتية ، **وسابع هذه الصفات** الشديدة وحروفها ثمانية جمعها الناظم – رحمه اللّه تعالى – في قوله : أجد ، قط ، بكت ، الهمز ، والجيم ، والدال المهملة ، والقاف ، والطا المهملة ، والباء الموحدة ، والكاف ، والتاء الفوقية .

والشدة لغة : القوة ، وسميت حروفها شديدة لحبس الصوت عند النطق بحروفها وقوة الاعتماد عليها في مخارجها ، وضدها من البيت الأول الرخوة[2] وهي لغة : اللين وسميت حروفها رخوة لجري الصوت معها عند النطق بها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها .

والحروف الرخوة خمسة عشر حرفًا الثاء المثلثة ، والحاء ، والخاء ، والذال المعجمة ، والراء ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والظاء ، والغين المعجمتان ، والفاء ، والهاء ، والواو ، والياء التحتية ، فإن قلت كيف يجمع في الحرف الواحد صفتان متنافيتان كالكاف والتاء الفوقية فإنهما مهموستان شديدتان ، والهمس صفة ضعيفة والشدة صفة قوية ، فالجواب إن اتصافهما بالشدة في ابتداء النطق بهما

---

(١) جمع الحروف المجهورة بعضهم في قوله : ظل قف برضى إذ غزا جند مطيع . من ق ، ط .

(٢) جمع الحروف الرخوة من قال : جنس قال خط خشص حز وضعث ياخذ . من ق ، ط .

وبالهمس في الانتهاء إذ هما في ابتداء النطق ينضغطان في المخرج ويعتمدانه وينحبس الصوت معهما ثم يضعف الاعتماد عليها ويجري النفس معهما كما هو مشاهد حسًا ويجاب بذلك أيضًا عن غيرهما مما اجتمع فيه الصفات المتنافية كالذال والظاء المعجمتين فإنهما مجهورتان رخوتان .

تنبيه : الفرق بين المجهورة ، والشديدة : أن المجهورة لا يجري معها النفس ، والشديدة لا يجري معها الصوت ، والفرق بين المهموسة ، والرخوة أن المهموسة يجري معها النفس ، والرخوة يجري معها الصوت فعلم من ذلك أنه لا يلزم من الجهر الشدة ولا العكس لأنه قد يجري النفس مع الحرف ولا يجري الصوت معه كالكاف والتاء ، وقد يجري الصوت معه ولا يجري النفس كالضاد .

تنبيه آخر : هذه الصفات وما سيعطف عليها لا تكون إلا في ثمانية وعشرين حرفًا وهي ما عدا الألف ، أما الألف فلا تتصف على حدتها بصفة أصلًا بل هي هوائية تابعة لما قبلها إن كان مجهورًا فمجهورة أو مهموسًا فمهموسة أو مفخمًا فمفخمة أو مرققًا فمرققة وكذلك يقال ذلك في بقية الصفات ويلحق بالألف في عدم الإتصاف بصفة على حدته الواو والياء المديتان لأنهما حينئذ هويان كالألف وسيأتي مزيد بيان ذلك إن شاء الله تعالى ، واعلم أن مرادنا بالبيت الأول هما وفيما يأتي قول الناظم رحمه الله تعالى : صفاتها جهر إلى آخره ثم كمل فقال :

وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ : لِنْ عُمَرْ وَسَبْعُ عُلْوٍ : خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ حَصَرْ[1]

أي : هناك خمسة أحرف جمعها الناظم - رحمه الله تعالى - في قوله : « لن

---

(١) أي : تواضع ياعمر واترك الغضب وعمر مبني على الضم ؛ لأنه ضادي مفرد معرفة مكسر آخره مشعر . قيل هذه القضية جرت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، مر رجل من الصحابة كان يمشي إلى السوق راكبًا ، كان صاحب مال وعبيد ، وكان يمشي معه عشرة من الغلمان أو أكثر ، فلقاه عمر - رضي الله عنه - فأنكر عليه الدرة وقال له : ما سمعت قول رسول الله ﷺ : « لا تكبروا في المشي تصعروا لله » . فقال في جوابه : « لن عمر » إلى ما وديتهم معي للتكبير وإنما هي من البيت مع كل واحد واحدة فقد اشتريت ذلك فلا يرى أحدًا منهم معي في مجيء . من : ق ، ط .

عمر» اللام ، والنون ، والعين المهملة ، والميم ، والراء ، لا ينحبس الصوت معها كالشديدة ولا يجري معها كالرخوة فجاءت معترضة بينهما فسميت بينية .

وثامن الصفات المستعلية وحروفها سبعة جمعها الناظم – رحمه الله تعالى – في قوله خص[1] ضغط قظ الخاء المعجمة ، والصاد ، والضاد ، والغين المعجمة ، والطاء المهملة ، والقاف ، والظاء المعجمة .

والاستعلاء لغة : العلو ، وسميت حروفه مستعلية ؛ لارتفاع اللسان عند النطق بحروفه إلى الحنك الأعلى ، وضد المستعلية من البيت الأول المستفلة وهي لغة : الانخفاض ، وسميت حروفها مستفلة لتسفل اللسان وانخفاضه عند النطق بحروفها عن الحنك الأعلى وحروفها أحد وعشرون حرفًا : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والحاء المهملة ، والدال ، والذال ، والواو ، والزاي ، والسين ، والشين ، والعين المهملة ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء ، ولا يعترض علينا من حيث عدم عدنا الألف منها لما تقدم ثم كمل فقال :

وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ : مُطْبَقَهْ وَفَرَّ مِنْ لُبِّ : الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَهْ[2]

أي : **تاسع الصفات المطبقة** وحروفها أربعة الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والانطباق لغة : الالتصاق والتساوي وسميت حروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بها ، قال بعض المحققين : وفي تسميتهم هذه الحروف بالمطبقة يجوز لأن الطبق إنما هو باللسان والحنك الأعلى ، وأما الحروف فهي مطبق عند النطق بها ، فاختصر ذلك وقيل مطبقة ومثله كثير في الاستعمال والكلام في المنفتحة كذلك لأن حروفها لا تنفتح وإنما يفتح اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بها انتهى بمعناه وضد المطبقة من البيت الأول المنفتحة ، والانفتاح لغة : الافتراق ، وسميت حروفه منفتحة لانفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها ،

---

(١) أي : في بيت من قصب ونحوه ضغط أي : ضيق أي : امنع من الدنيا بمثل ذلك . من : ق ، ط .

(٢) أي : هرب من لب إني من وسط لأن لب كل مبني وسطه .

وحروفه أربعة وعشرون حرفًا : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والحاء ، والخاء ، والعين ، والغين ، والفاء ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء .

وعاشر الصفات : المذلقة وحروفها ستة جمعها الناظم - رحمه الله تعالى - في قوله : فر ، من ، لب ، الألف ، والواو ، والميم ، والنون ، واللام ، والباء الموحدة ، والذلق : هو الطرف ، وسميت حروفه مذلقة لخروج بعضها من ذلق اللسان ، وبعضها من ذلق الشفة أي : طرفيها ، وضدها من البيت الأول المصمتة ، والصمت لغة : المنع ، وسميت حروفه مصمتة لمنع تركيب أصول كلمة من أربعة أحرف أو خمسة أحرف من حروفها أي : لابد أن يكون معها من الحروف المذلقة أيضًا ، والحروف المصمتة اثنان وعشرون حرفًا الهمزة ، والتاء الفوقية ، والثاء المثلثة ، والجيم ، والحاء ، والخاء ، والدال ، والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والعين ، والغين ، والقاف ، والكاف ، والهاء ، والواو ، والياء التحتية .

تنبيهات : الأول : أما تفخم حروف الاستعلاء حال الفتح والضم كله نحو : طفق وقل أو بعضًا نحو : « يخصمون » بالاختلاس و« يخلق » بالروم وحال السكون أيضًا سواء كان السكون أصليًا كالنصير أم عرضيًا كالأرض وقفًا أما حال الكسر والإمالة فهي مرققة ؛ لأن كلا من الكسر والإطالة مناف للتفخيم ؛ لأنهما يستدعيان تسفل اللسان وانخفاضه ، والتفخيم يستدعى ارتفاعه وسواء كان الكسر كاملًا كـ ﴿صِرَٰطَ﴾ أم ناقصًا كـ ﴿فِرْقٍ﴾ وقفًا بالروم وسواء كانت الإمالة صغرى أم كبرى نحو ﴿وَعَصَىٰٓ﴾ [طه : ١٢١] و﴿قَضَىٰٓ﴾ [القصص : ٢٩] و﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة : ٣٣] و﴿لَظَىٰ﴾ [المعارج : ١٥] و﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [الأعلى : ١١] و﴿طَغَىٰ﴾ [النازعات : ١٧] ﴿وَسَعَىٰ﴾ [الإسراء : ١٩] .

الثاني : إنما لم يركبوا أصول كلمة من أربعة أحرف أو خمسة من الحروف المصمتة لثقلها ومن ثم قالوا في نحو : « عسجد » و« عسطوس » إنهما أعميان أي :

ثقيلان في ذاتهما على اللسان كالرجل الأعمى في مشيه ، إذ النطق بالحروف بمنزلة المشي والانتقال من حرف إلى آخر بمنزلة الانتقال من خطوة إلى أخرى وما في بعض الشروح من أن « عسجد » أعجمي غلط فاحش وتصحيف من الكتبة ، والصواب ما ذكرنا فإنه عربي ويشهد بذلك قول العلامة الشمس القباقبي[1] في منظومته التي ضاهى بها هذه المقدمة حيث قال :

وغيرها مصمتة لم يأت منها رباعي أو خماسي كلمة
إلا ندورًا في كلام العرب كعسجد وعسطوس فادأب

اللهم إلا أن يكونوا أصحاب تلك الشروح مشوا على القول المرجوع أن ذلك أعجمي وليس بعربي فلم يره ما ذكرناه .

الثالث : ما تقدم من تخصيص المطبقة بالأربعة السابقة ومن تخصيص الحروف المذلقة بالستة السابقة أيضًا في كل منهما مسامحة فإن غير الأربعة المطبقة كالدال المهملة والتاء الفوقية ينطبق معهما اللسان أيضًا ، ولم يذكروهما من الحروف المطبقة بل هذان الحرفان ينطبق اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بهما انطباقًا محكمًا ليس هو عند النطق بكل من الصاد المهملة ، والظاء المعجمة بل لا يكاد اللسان ينطبق على الحنك الأعلى عند النطق بكل من الصاد المهملة ، والظاء المعجمة أصلًا كما هو ظاهر للمتأمل ، وكذلك أيضًا غير الستة المذلقة كالذال والظاء المعجمتين . فإنهما يخرجان من ذلق كل من اللسان والثنايا العليا أي : طرفهما أيضًا ولم يذكرهما من الحروف المذلقة أيضًا بل هذان الحرفان أيضًا أولى بالوصف بالإذلاق من النون والباء والميم كما هو ظاهر للمتأمل أيضًا .

واعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف وأقواها حروف الإطباق ولايعترض علينا في عدم عدنا الألف من الحروف المنفتحة والمصمتة لما تقدم ثم لما فرع الناظم

---

(١) هو محمد بن خليل بن أبي بكر بن محمد الحلبي ت ٨٤٩هـ علامة في القراءات ، وغيرها معجم المؤلفين (٢٨٨/٩) ، هدية العارفين (٢/ ١٩٦) .

رحمه الله تعالى من الصفات التي لها ضد شرع يتكلم على الصفات التي ليس لها ضد فقال :

صَفِيرُهَا : صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ : قُطْبُ جَدٍ ، وَاللِّينُ
وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا ، وَانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا ، وَالانْحِرَافُ : صُحِّحَا
فِي اللَّامِ وَالرَّا ، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي : الشِّينُ ، ضَادًا : اسْتَطِلْ

أي : **حادي عشر الصفات** الصفير وحروفه ثلاثة الصاد والسين المهملتان ، والزاي وأقواها الصاد لما فيها من الاستعلاء والإطباق ويليها الزاي لما فيه من الجهر ثم السين ، وسميت حروفه بذلك لخروج صوت منها مع حروفها يشبه صفير الطائر ، وعادمة الصفير غيرها وهي خمسة وعشرون حرفًا ماعداها وما عدا الألف لما تقدم .

وثاني عشر الصفات القلقلة ، ويقال : اللقلقة أيضًا ، وحروفها خمسة جمعها الناظم – رحمه الله تعالى – في قوله : (قطب ، جد) القاف ، والطاء المهملة ، والباء الموحدة ، والجيم ، والدال المهملة ، والقلقلة لغة : الحركة .

قال الناظم – رحمه الله تعالى – في « النشر » : وسميت حروفها بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فتحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونها في الوقف وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بها فذلك الصوت في سكونها أبلغ منه في حركتها وهو في الوقف أمكن انتهى[1] . وما وقع لبعضه من تخصيص القلقلة في حروفها حال سكونها فهو محض غلط لا يساعده نقل ويكفينا في الرد عليه العبارة المذكورة للناظم – رحمه الله تعالى – الذي هو أخبر بكتب أهل الأداء ومقاصدهم ، وقد قيل في ترجمته : أنه لم تسمع الأعصار بمثله ، وعادمة القلقلة غيرها ، وهي ثلاثة وعشرون حرفًا ما عداها وماعدا الألف لما تقدم أيضًا .

وثالث عشر الصفات اللين : ويكون في حرفين الواو والياء إذا سكنتا وانفتح ما قبلهما كـ « خوف » و« بيت » ، وسميا بذلك لخروجهما بلين وعدم كلفة على

(١) النشر (٢٠٣/١) .

اللسان ، وعادمة اللين غيرهما وهي ستة وعشرون حرفًا ماعداهما وماعدا الألف لما تقدم ، والألف وإن كانت لينية إلا أنه لا يطلق اللين في عرفهم إلا على الواو والياء المذكورين فقط .

ورابع عشر الصفات الانحراف : ويكون في حرفين اللام والراء ، والانحراف لغة : الميل ، وسمي حرفاها بذلك لأنهما ينحرفان عن مخرجهما حتى يتصلا بمخرج غيرهما ، وعادمة الانحراف غيرهما وهي ستة وعشرون حرفًا ماعداهما وما عدا الألف لما تقدم أيضًا .

وخامس عشر الصفات التكرير : ويكون في حرف واحد فقط وهو الراء وإليه الإشارة بقوله : « جعل » أي : وصف بالضمير المستتر في جعل يعود على أقرب مذكور وهو الراء ، والتكرير إعادة الشيء مرة بعد مرة أخرى ، وسمي حرفه بذلك لارتعاد حرف اللسان عند النطق به وعادمة التكرير غيرها ، وهي سبعة وعشرون حرفًا ما عداه وماعدا الألف لما تقدم أيضًا .

وسادس عشر الصفات التفشي : ويكون في حرف واحد فقط وهو الشين المعجمة والتفشي لغة : الاتساع ، وسمي حرفه بذلك لأنه يتفشى في مخرجه حتى يتصل المخرج الظاء المشالة ، وعادمة التفشي غيرها وهي سبعة وعشرون حرفًا ما عداه وما عدا الألف لما تقدم أيضًا .

وسابع عشر الصفات الاستطالة : وتكون في حرف واحد فقط وهو الضاد المعجمة والاستطالة لغة : الامتداد ، وسمي حرفها بذلك ؛ لأنه يستطيل حال النطق به حتى يتصل بمخرج اللام ، وعادمة الاستطالة غيره وهي سبعة وعشرون حرفًا ما عداه ومنْ عدا الألف لما تقدم أيضًا ، والفرق بين المستطيل والممدود .

مطلب الفرق بين المستطيل والممدود :

اعلم أن الفرق بين المستطيل ، والممدود أن المستطيل ما جرى في مخرجه بعد استكمال ذاته ، والممدود ما جرى في مخرجه قبل استكمال ذاته واستكملها بعد

تمام مده .

– **تنبيهات : الأول** : ليست القلقلة في عرفهم حركة ولا شبيهة بالحركة خلافًا لبعضهم ، قال الخليل : القلقلة شدة الصياح والقلقلة شدة الصوت . انتهى .

– **الثاني** : القلقلة في المخفف والمشدد والذي سكونه أصلي أو عرضي على حد سواء ولا يتوهم إنها في المثقل أكثر من المخفف والإشمام إنما جاء من جهة التشديد .

– **الثالث** : لا تكون القلقلة إلا في الحروف المحققة أما المقدرة كالقاف الأولى المدغمة من نحو الحق فليس فيها قلقل لفقد محلها حينئذ وكونه حرفًا إنما هو من حيث التقدير وكذلك يقال في بقية الصفات مع الحروف المقدرة .

– **الرابع** : اللين صفة عرضية لحرفيها وليست ذاتية كالصفات اللاتي قبلها واللاتي بعدها ؛ لأنها لا توجد في الحرف إلا في بعض أحواله وهي السكون مع الفتح القبلي ولو كانت ذاتية لوجدت في موصوفيها ساكنين أو محركين انفتح ما قبلهما أو لا .

– **الخامس** : إذا حجز بين الياء الساكنة والفتح الذي قبلها ألف نحو : ﴿هُدَايَ﴾ [طه : ١٢٢] وقفًا لا تخرج الياء عن كونها حرف لين ؛ لأن الألف وإن حجزت بينهما وبين الفتح إلا أنها من جنس الفتح وكذلك لاتخرج الياء المذكورة عن كونها حرف لين إذا أميلت الألف التي قبلها لأن ألف الإمالة ناشئة عن الألف المنتصبة التي قبلها الألف ناشئة عن الفتح ، ولم يتيسر لي الآن مثال للواو ولئن وجدت بعد الألف كانت حرف لين أيضًا كالياء وليست الياء والواو المدغمتين في نحو : ﴿حَيَّ﴾ [الأنفال : ٤٢] وجد حرفي لين لأنهما مقدران والتشديد مانع من كونهما حرفي لين كما هو مانع من كون الياء والواو من نحو : ﴿وَلِيُّ﴾ [البقرة : ٢٥٦] و﴿عَدُوٌّ﴾ [الكهف : ٥٠] حرفي مد كما تقدم .

– **السادس** : اللام أكثر انحرافًا من الراء وانحرافهما مختلف فإن انحراف اللام يكون في بطن اللسان ، وانحراف الراء يكون في ظهره وإنكار بعضهم الانحراف في

الراء رده الناظم – رحمه الله تعالى – بقوله : « صحح » فالتصحيح إنما هو الراء ، وأما اللام فهي منحرفة اتفاقًا فألف « صححا » لإطلاق الشاعر[1] ولا يظن أنها للتثنية لفساده يكون التصحيح في اللام أيضًا .

– **السابع** : قولهم الراء حرف مكرر أي : له قبول التكرير كقولهم لغير الضاحك إنسان ضاحك أي : قابل للضحك ومع ذلك فتكرير الراء لحن يجب التحفظ عنه .

قال الإمام الجعبري – رحمه الله تعالى –: وتكرير الراء لحن يجب التحفظ عنه لا به وهذا كمعرفة السحر ليجتنب ، وطرق السلامة منه أن يلصق اللافظ به أي : بالراء ظهر لسانه بأعلى حنكة لصقًا محكمًا مرة واحدة ، ومتى ارتعد حصل من كل مرة راء . انتهى .

– **الثامن** : قال الإمام الجعبري – رحمه الله تعالى –: اعلم أن من الصفات متضادًا فلا يجتمع متضادان أي : كالهمس ، والجهر ومنها غير متضاد فيمكن اجتماع صفتين فصاعدا أي : كالجهر ، والشدة وكل منها صفة قوة تقوي موصوفها أي : كالشدة وصفة ضعيف تضعفه أي : الرخاوة ، ومن ثم انقسمت الحروف لهذا الاعتبار ثلاثة أقسام : قوي مطلقًا : وهو ما اجتمعت فيه صفات القوة ويتشعب منه الأقوى أي : كالطاء المهملة ، وضعيف مطلقًا : وهو ما انفردت فيه صفات الضعف ويتفرع منه الأضعف أي : كالهاء ، وقوى من وجه ، وضعيف من آخر وهو ما اجتمع فيه النوعان أي كالجيم والتاء والتكافؤ عام انتهى . فالقوية : الجهر ، والشدة ، والاستعلاء ، والإطباق ، والصمت ، والصفير ، والقلقلة ، والانحراف ، والتكرير ، والتفشي ، والاستطالة ، والغنة . والضعيفة : الهمس ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والإذلاق ، واللين ، والمد ، وها أنا ذاكر توزيع الصفات المذكورة في هذه المقدمة على الموصوفات تتميمًا للفائدة إن شاء الله – تعالى – فأقول : للهمز خمس صفات : الجهر ، والشدة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت .

---

(١) في ق ، ط : الشعر .

للباء الموحدة : ست صفات الجهر ، والشدة ، والاستفال ، والانفتاح ، والاذلاق ، والقلقلة .

وللتاء الفوقية : خمس صفات : الهمس ، والشدة ، والاستفال الانفتاح والصمت .

وللثاء المثلثة : خمس صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستفال ، والإنفتاح ، والصمت .

وللجيم : ست صفات : الجهر ، والشدة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت ، والقلقلة .

للحاء المهملة : خمس صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت .

للخاء المعجمة خمس صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستعلاء ، والانفتاح ، والصمت .

وللدال المهملة : ست صفات : الجهر ، والشدة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت والقلقلة .

وللذال المعجمة : خمس صفات : الجهر ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح والصمت .

وللراء : سبع صفات : الجهر ، والتوسط بين الشدة ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت ، والصفير ، والاذلاق ، والانحراف ، والتكرير .

وللزاي : ست صفات : الجهر ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت ، والصفير .

وللسين المهملة : ست صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت ، والصفير .

وللشين المعجمة : ست صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ،

والصمت ، والتفشي .

وللصاد المهملة : ست صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستعلاء ، والإطباق ، والصمت ، والصفير .

وللضاد المعجمة : ست صفات : الجهر ، والرخاوة ، والاستعلاء ، والإطباق ، والصمت ، والاستطالة .

وللطاء المهملة : ست صفات : الجهر ، والشدة ، والاستعلاء ، والإطباق ، والصمت ، والقلقلة .

وللظاء المشالة : خمس صفات : الجهر ، والرخاوة ، والاستعلاء ، والإطباق ، والصمت .

وللعين المهملة : خمس صفات : الجهر ، والتوسط بين الشدة ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت .

وللغين المعجمة خمس صفات : الجهر ، والرخاوة ، والاستعلاء ، والانفتاح ، والصمت .

وللفاء : خمس صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح .

والاذلاق ، وللقاف : ست صفات : الجهر ، والشدة ، والاستعلاء ، والانفتاح ، والصمت ، والقلقلة .

وللكاف : خمس صفات : الهمس ، والشدة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت .

واللام : ست صفات : الجهر ، والتوسط بين الشدة ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والإذلاق ، والانحراف .

والميم : ست صفات : الجهر ، والتوسط بين الشدة ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والاذلاق ، والغنة .

وللنون : ست صفات : الجهر ، والتوسط بين الشدة ، والرخاوة ، والاستفال ،

والانفتاح ، والإذلاق ، والغنة .

وللهاء : خمس صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح والصمت .

وللواو غير المدية وغير اللينية أيضًا : خمس صفات : الجهر ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت .

ولليا التحتية غير المدية وغير اللينية أيضًا : خمس صفات : الجهر ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصمت .

وأما الواو والياء إذا كانت حرفي لين فلهما تلك الصفات الخمس مع صفة اللين ، وأما إذا كانت حرفي مد وكذلك الألف فلا يتصفن بصفة ، والاستفال إلا بالمد فقط لما تقدم .

واعلم أن هذا الذي ذكرناه في الصفات تبعًا للناظم - رحمه الله تعالى - هو المشهور المعمول به والمعول عليه ، وإلا فكم من منازع في وصف بعض الحروف ببعض ما ذكر وإنما تركنا التعرض لتقديره والجواب عنه لخوف الإطالة مع أنه لا طائل تحته ، ثم لما فرغ الناظم - رحمه الله تعالى - من مخارج الحروف وصفاتها شرع في الكلام على ما يترتب على ذلك فقال :

باب التجويد[1]

وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ الْقُرَآنَ آثِمُ

مطلب وجوب تعليم التجويد على ولي الصبي المميز[2] .

أي : يجب قراءة القرآن العظيم كلًا أو بعضًا بالتجويد وجوبًا لازمًا محتمًا على المكلف الذي لا يحسن القراءة ، كانت قراءته تخل بالمعنى والإعراب وكذلك يجب على ولي الصبي المميز أن يعلمه ذلك ؛ لأنه من جملة الشرائع التي ذكرها الفقهاء

(١) زيادة من المحقق .

(٢) ليست في ط ، ت .

رضي الله عنهم بل صلاته (التي يضرب عليها لعشر متوقفة)[1] على قراءته كما لا يخفى قال الناظم – رحمه الله تعالى – في النشر[2]:

ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم متعبدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها والناس في ذلك بين محسن مأجور ومسيء آثم أو معذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله – تعالى – باللفظ الصحيح العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي والنبطي القبيح استغناءً بنفسه، واستبدادًا برأيه وحده، وإنكارًا على ما ألفه من حفظه، واستكبارًا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه فإنه مقصر بلا شك وآثم بلا ريب وغاش بلا مرية، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»، أما من كان لا يطاوعه لسانه ولا يجد من يهديه إلى الصواب أي: كأن نشأ ببادية بعيدة عن الإسلام ولا يجد ما يرتحل به لأجل التعلم فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها. انتهى.

فعلم بذلك أن التجويد يكون لطلب التحرز والتحفظ من اللحن في القراءة وهو لغة: يستعمل لمعان ولكنه هنا الخطأ والميل عن الصواب، وقسموه إلى جلي وخفي واختلفوا في حده وتعريفه اصطلاحًا، والصحيح كما قال الناظم – رحمه الله تعالى – أن اللحن فيهما أي: الجلي والخفي خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل إلا أن الجلي يخل إخلالًا ظاهرًا يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم كإبدال الحرف بآخر، ورفع المنصوب، وخفض المرفوع، وتشديد المخفف، وعكسه، والخفي يخل اخلالًا لا يعرفه إلا علماء القراءة وأئمة الأداء وهو أن لا يوفي الحرف حقه كأن يقصر القارئ في صفة الحرف التي استحقها كترك الإخفاء، والإقلاب، والغنة من حروفها، أو يزيده

---

(١) ليست في: ت.

(٢) النشر (١/٢١٠، ٢١١).

على صفته التي استحقها كالإفراط في الممدود والتعسف في تفكيك الحروف والإسراف في إشباع الحركات والتشديد من المخفف ، وهو ما ذكر بعضهم من اقتصار وجوب التجويد على ما يلزم المكلف قراءته في المفترضات عليه فقط ليس بصحيح ؛ لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه وإيجاد اللحن إليه سبيلًا إلا عند الضرورة من عدم مطاوعة اللسان أو من لا يجد من يهديه إلى الصواب ، كما تقدم . كيف وقد قال الله تعالى : ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر : ٢٨] .

تنبيه آخر : أول ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحًا يمتاز به عن مقاربه ، وتوفية كل حرف صفته المعروفة له ، توفية تخرجه عن مجانسه ، يعمل القارئ لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالًا يصير ذلك له طبعًا وسليقة ، وامتياز الحرف عما يقاربه يكون بالمخرج فيما إذا شاركه في الصفات كالضاد والظاء المعجمتين أو بكل من المخرج والصفات فيما إذا لم يشاركه في الصفات كالقاف والكاف وامتياز الحرف عما يجانسه يكون بالصفات فقط لاتحادهما في المخرج كالطاء المهملة والتاء الفوقية ومرادنا بالصفات في ذلك غالبها كما هو معلوم عند المتقن لما تقدم فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حده موفيًا حقه فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد كما هو ظاهر ، فكم ممن يحسن النطق بالحروف مفردة ولا يحسن النطق بها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ، ومقارب ، وقوي ، وضعيف ، ومفخم ، ومرقق ، وغير ذلك ، فيجذب القوي الضعيف ، ويغلب المفخم المرقق فيصعب على اللسان النطق به بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حال التركيب

مطلب : من أحكم صحة التلفظ حالة التركيب فقد حصل حقيقة التجويد[1].

فمن أحكم صحة التلفظ حالة التركيب فقد حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب ثم إن الناظم – رحمه الله تعالى – بيّن علة وجوب التجويد حيث قال :

---

(١) ليست في : ط ، ت .

لِأَنَّـهُ بِـهِ الإِلَـهُ أَنْـزَلَا وَهَـكَـذَا مِـنْـهُ إِلَـيْـنَـا وَصَـلَا

ضمير لأنه يرجع إلى القرآن وضمير به يرجع إلى التجويد أي : إنما وجب تجويد القرآن لأن الله - سبحانه وتعالى - أنزله على نبيه محمد ﷺ مجودًا مرتلًا فيجب على الشخص أن يقرأه على الصفة التي أنزله الله - تعالى - بها ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى أن القرآن العظيم وصل إليه مجودًا عن مشايخه نقلًا عن السلف عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام عن اللوح المحفوظ عن رب العزة - تبارك وتعالى - واعلم أن الأئمة رضي الله عنهم استدلوا على وجوب التجويد من الكتاب والسنة وإجماع الأمة فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] .

قال الزمخشري[1] الترتيل هو أن تأتي بالقراءة على ترسل وتؤدة بتبين الحروف والحركات ، وسئل علي بن أبي طالب[2]- رضي الله عنه وكرم وجهه - عن قوله تعالى : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ . فقال : الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ، ولم يقتصر - سبحانه وتعالى - على الأمر حتى أكده بالمصدر اهتمامًا به وتعظيمًا له فأمر الله تعالى لنبيه ﷺ بالترتيل خطاب له والمراد أمته لأنه ﷺ كان يقرأ القرآن كما أنزل كما هو معلوم .

ومن السنة قوله ﷺ : « اقرأوا القرآن بلحون العرب ، وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر » ، وفي رواية : « والكتابيين فإنه سيجيء أقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم[3] .

---

(١) هو الإمام محمود بن عمر بن محمد بن أحمد علامة في اللغة والنحو ، والصرف ، والتفسير ، معتزلي الاعتقاد ت٥٣٨ هـ . بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٢) هو أمير المؤمنين وأحد الخلفاء الراشدين فضله لا ينكر ومناقبه لا تحصى ، قتل شهيدًا سعيدًا سنة ٤٠ هـ . غاية النهاية (١/ ٥٤٦ - ٥٤٧) .

(٣) ضعف الحديث الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - في ضعيف الجامع (١٠٦٧) .

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري[1] في شرح هذه المقدمة بعد ما أورد هذا الحديث : والأمر في الخبر محمول على الندب ، والنهي على الكراهة إن حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف وإلا فعلى التحريم . انتهى .

والمراد بلحون العرب : القراءة بلسانهم وطبعهم السليم كما جبلوا عليه من غير زيادة ولا نقص . والمراد بلحون أهل الفسق : الأنغام المستفادة من علم الموسيقى ، والمراد بالذين لا يجاوز حناجرهم : الذين لا يتدبرونه ، ولا يعملون به أي : لا يصعد لهم عمل والحاصل أنا قد استفدنا وجوب التجويد من حملهم النهي على التحريم إن لم تحصل المحافظة على صحة ألفاظ الحروف ، وأما الإجماع فأجمعت الأمة من لدنه ﷺ إلى يومنا هذا على وجوب التجويد ، قال الإمام علم الدين السخاوي[2] – رحمه الله تعالى – جاء رجل إلى نافع[3] أحد القراء السبعة فقال : خذ علي الحدر ، فقال نافع : ما الحدر؟ ما اعرفها أسمعنا . قال : فقرأ الرجل فقال نافع – رضي الله عنه – حدرنا أن لا نسقط الإعراب ، ولا نشدد مخففًا ، ولا نخفف مشددًا ، ولا نقصر ممدودًا ، ولا نمد مقصورًا قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ سهل جزل ، لا نمضغ ، ولا نلوك نسهل ، ولا نشدد نقرأ على أفصح اللغات وأحضاها ، ولا نلتفت إلى أقاويل الشعراء ، وأصحاب اللغات أصاغر عن أكابر ملي عن وفي ديننا دين العجائز ، وقراءتنا قراءة المشايخ نسمع القرآن ولا نستعمل فيه الرأي ثم قرأ نافع – رحمه الله –: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ

---

(١) هو زكريا بن محمد علامة كبير في القراءات ، وغيرها ترجمت له ترجمة مفصلة في مقدمة تحقيقي لكتابه تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر ، ط أولاد الشيخ ، البدر الطالع (١/٦٠) ، كشف الظنون (٢/١٧٩٩) ، معجم المؤلفين (١/٢٥٤) ، وانظر شرح المقدمة له (٣٦، ٣٧).

(٢) هو الإمام علي بن محمد بن عبد الصمد إمام في القراءات والتفسير وغيره ت ٦٤٣ هـ . غاية النهاية (٢/ ٢٣) .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم ت ١٦٩ هـ اشتهرا بالرواية عنه قالون وورش . غاية النهاية (٢/ ٣٣٠ - ٣٣٤) .

بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] . انتهى .

وقال الإمام الماوردي في الحاوي : القراءة بالألحان الموضوعة إن أخرجت لفظ القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر مدود أو مد مقصور أو تمطيط يخفى به بعض اللفظ ويلتبس المعنى فهو حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع ؛ لأنه عدل به عن نهجه القويم إلى الاعوجاج والله - تعالى - يقول : ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ وإن لم يخرجه اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيله كان مباحًا لأنه زاد بألحانه في تحسينه[1] . انتهى .

وتبعه على ذلك الأئمة الأعلام كالإمام النووي[2] في الروضة ، والإمام ابن المقرئ[3] في مختصرهم وفي هذا القدر كفاية إن شاء الله - تعالى - إذ سياق عبارات الناس في وجوب التجويد مما يفر حصره إلا أن بين آخر كلام الماوردي وهو قوله : إن لم يخرجه اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيله كان مباحًا ، وبين بعض كلام شيخ مشايخنا زكريا الأنصاري المتقدم وهو قوله : والنهي على الكراهة إن حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف منافاة من حيث أن الماوردي جعل ذلك مباحًا والشيخ زكريا جعله مكروهًا اللهم إلا أن يجمع بينهما بأن يقال إن كلام الشيخ زكريا محمول على ما إذا حصلت المحافظة على صحة الحروف وانضم إلى ذلك تكلف مثلًا في إخراج الحروف ، وإن كلام الماوردي ولم يكن مع ذلك التكلف المذكور وهذا الجمع أولى من تضعيف أحد الكلامين كما هو معلوم .

تنبيه : يستحب للقارئ تحسين صوته في قراءة القرآن المجيد ، فإن النفوس كما لا

---

(١) هو علي بن محمد بن حبيب علامة في الفقه وغيره . الأعلام (١٤٦/٥) ، معجم المؤلفين (١٨٩/٧) .

(٢) هو يحيى بن شرف النووي فقيه ، حافظ ، لغوي ، محدث ت ٦٧٧ هـ . تذكرة الحفاظ (٢٥٠/٤- ٢٥) معجم المؤلفين (١٣/ ٢٠٠-٢٠٥) .

(٣) هو إسماعيل بن أبي عمر شرف الدين فقيه ، أديب ، له الروض مختصر روضة الطالبين وعمدة .... ، توفي سنة ٨٣٦هـ . كشف الظنون (٩٢٩/١ ، ٦٣٠) ، الضوء اللامع (٢٩٢/٢- ٢٩٥) ، ومعجم المؤلفين (٢٦٢/١ ، ٢٦٣) .

يخفى لها حظ من الأصوات الحسنة ، فإنه إذا جليت ألفاظ القرآن لعزيز بالأصوات الطبيعية مع مراعاة قوانين التجويد على الأسماع تلقتها القلوب فأقبلت عليها النفوس وربما أتم ذلك تدبر آياته ، والتفكر في غوامضه ، والتبحر في مقاصده فيحصل حينئذ للشخص الامتثال لأوامره ، والانتهاء عن مناهيه ، والرغبة في وعده والرهبة من وعيده ، قال رسول الله ﷺ : « زينوا القرآن بأصواتكم »[1] ، وكذلك أيضًا يستحب رفع الصوت بالقرآن ، قال رسول الله ﷺ : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به » ، رواه الشيخان ، قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في شرح الروض : ومحل أفضلية رفع الصوت إذا لم يخف رياءً ولم يتأذ به أحد وإلا فالإسرار أفضل وهذا جمع بين الأخبار المقتضية لأفضلية الرفع والأخبار المقتضية لأفضلية الإسرار نقله في المجموع عن العلماء . انتهى .

تنبيه آخر : ينبغي للقارئ إذا قرأ نحو قوله عز وجل : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة : ٣٠] ، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة : ٦٤] ، ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة : ١١٦] ، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران : ١١٨] ، و﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة : ٧٣] ، أن يخفض بذلك صوته كما كان يفعله إبراهيم النخعي – رضي الله عنه – نقل ذلك النووي – رحمه الله تعالى – في التبيان ثم كمل فقال :

وَهُوَ أيضًا حِلْيَةٌ[2] التِّلَاوَةِ وَزِينَةُ الأَدَاءِ والقِرَاءَةِ

أي : التجويد حلية وزينة لكل من التلاوة ، والأداء ، والقراءة ، والفرق بين الثلاثة

---

(١) أي ألفاظ القرآن والله أعلم . (من ط ، ق) .

(٢) وهو بضم مع تخفيف الواو على الحبل أو مع تشديدها ، ولغة على الخبر والرواية على الدال ، ومرجع الضمير التجويد والحلية أراد بها الزينة بخلاف الاسم المحل على الحال على عكس قول تعالى : ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف : ٣١] في ما قيل من أنه أطلقت فيه الزينة وأريد محلها وهو الثوب الذي يداري السوأة ؛ لأن أخذ الزينة نفسها وهي ستر العورة الحاصل بالثوب غير ممكن لكونه مصدرًا . من هامش (ت) .

أن التلاوة قراءة القرآن متتابعًا كالأوراد ، والأسباع ، والدراسة ، وأن الأداء هو الأخذ عن المشايخ ، وأن القراءة تطلق عليهما فهي أعم منهما[1] .

تنبيه : مراتب التجويد ثلاث : التحقيق ، والحد ، والتدوير ، فالتحقيق مذهب ورش[2] وعاصم[3] وحمزة[4] ، وهو الطمأنينة والمبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من نحو إشباع المد ، وتحقيق الهمزة ، وإتمام الحركات إذ لا يكون معه غالبًا اختلاس ولا قصر ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير تجاوز حد الإفراط من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من إشباع الحركات ، وتكرير الراءات ، وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات ، كما قال إمام المحققين حمزة – رضي الله عنه – لمن يبالغ في ذلك : أما علمت إن ما كان فوق الجعودة فهو قطط ، وما كان فوق البياض فهو برص ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة ، والترتيل نوع من التحقيق عند الأكثرين ، وفرق بعضهم بينهما بأن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين ، وبأن الترتيل للتدبر والتفكر والاستنباط فكل تحقيق ترتيل ولا عكس والحدر بالدال المهملة مذهب ابن كثير[5] وأبي عمرو[6] وقالون[7] وهو الإسراع فهو عبارة عن إدراج الحروف وتخفيفها بالقصر والتسكين ، والاختلاس وغير ذلك مع تمكين الحروف ، وتفكيكها ، وبيانها وإخلاص

---

(١) يعني القراءة بحضرة مشايخ عقيب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه .

(٢) هو عثمان بن سعيد المصري ت ١٩٧ هـ ، أحد الذين اشتهرا بالرواية عن نافع . غاية النهاية (١/٥٠٢ – ٥٠٣) .

(٣) هو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود إمام أهل الكوفة في القراءة ت ١٢٧ هـ ، اشتهرا بالرواية عنه حفص وشعبة . غاية النهاية (١/ ٣٤٦– ٣٤٩) .

(٤) حمزة هو حمزة بن حبيب الزيات ت ١١٨ هـ ، إمام أهل الكوفة في القراءة ، اشتهر بالرواية عنه خلف وخلاد . غاية النهاية (١/ ٢٦١– ٢٦٣) .

(٥) هو عبد الله بن كثير المكي إمام أهل مكة في القراءة ت ١٢٠ هـ اشتهرا بالرواية عنه البزي وقنبل . غاية النهاية (١/٤٤٣، ٤٤٤) .

(٦) هو أبو عمرو البصري إمام أهل البصرة في القراءة ت هـ ، اشتهرا بالرواية عنه الدوري والسوسي . غاية النهاية (١/٣٦٤) .

(٧) هو أبو موسى عيسى بن مينا ت ٢٢٠هـ ، أحد الذين اشتهروا بالرواية عن نافع . غاية النهاية (١/٢٠٢، ٢٠٣) .

بعضها من بعض ، وتأدية الحروف حقها من الحركات ، والسكنات ، والتشديد وغير ذلك مع ملاحظة الجائز من الوقوف إذ مراعاة الوقف والابتداء وجوبًا ، وامتناعًا ، وحسنًا ، وقبحًا . على ما يأتي بيانه من تحاسن القراءة يزيدها رونقًا ، وبهاءً ، والتدوير مذهب ابن عامر[1] والكسائي[2] وهو التوسط بين المقامين وما ذكر من تخصيص كل مرتبة ببعض القراء هو الغالب على قراءة القراء السبعة وإلا فكل القراء يجيزون كلا من الثلاثة مراتب المتقدمة .

تتمة : اختلف العلماء - رضي الله عنهم - في الأفضل هل هو الترتيل مع قلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة فذهب بعضهم إلى الثاني تمسكًا بما رواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : من قرأ حرفًا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها ، الحديث رواه الترمذي وصححه .

قال الناظم - رحمه الله تعالى - في النشر : والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف والخلف وهو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها لأن المقصود من قراءة القرآن فهمه والتفقه فيه والعمل به وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه وقد جاء ذلك منصوصًا عن ابن مسعود وابن عباس[3] - رضي الله عنهما - وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد فقال الذي قرأ البقرة وحدها أفضل .

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى - : وأحسن بعض أئمتنا - رحمه الله - فقال : إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجل وأرفع قدرًا وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عددًا

---

(١) هو عبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة ، اشتهر بالرواية عنه هشام وابن ذكوان غاية النهاية (١/ ٢٢٣ -٢٢٥)، وانظر النشر (١/ ٢٠٨، ٢٠٩) .

(٢) هو علي بن حمزة الكسائي إمام أهل الكوفة في القراءة والعربية اشتهرا بالرواية عنه أبو الحارث والدوري غاية النهاية (١/ ٥٣٥- ٥٤٠) ، الأعلام (٤/ ٢٨٣) .

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ت ٦٨هـ الصحابي الجليل البحر الحبر ، مناقبه أكثر من أن تحصى هنا . غاية النهاية (١/ ٤٢٥ ، ٤٢٦) ، صفوة الصفوة (١/ ٧٤٦- ٧٥٨) .

فالأول كمن تصدق بجوهرة عظيمة وأعتق عبدًا قيمته نفيسة جدًّا ، والثاني كمن تصدق بعدد كثير من الدراهم أو أعتق عددًا من العبيد قيمتهم رخيصة .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي[1] - رحمه الله -: واعلم أن الترتيل مستحب لا لمجرد التدبر فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضًا في القراءة الترتيل والتؤدة ؛ لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام وأشد تأثيرًا في القلب من الهذرمة والاستعجال ثم أخذ الناظم[2] - رحمه الله تعالى - في تعريف التجويد فقال :

وَهُوَ : إِعْطَاءُ الحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ كُلِّ صِفَةٍ وَمُسْتَحَقَّهَا

اعلم أن التجويد في اللغة التحسين وفي الاصطلاح : ما ذكره الناظم - رحمه الله تعالى - في هذا البيت من إعطاء الحروف حقها من صفاتها السابقة ذاتية كانت أم عرضية ، ومستحقها مما ينشأ عن صفاتها الذاتية مع بلوغ الغاية والنهاية في إتقانها وتحسينها وخلوها من الزيادة والنقص وبراءتها من الرداءة في النطق والإدمان في تحرير مخارجها وبيان صفاتها بحيث يصير ذلك للقارئ سجية وطبيعة سواء كانت تلك الحروف أصلية أم فرعية مركبة أم بسيطة فإذا لم يعط القارئ الحروف حقها ومستحقها لربما تغير مدلول الكلمة وفهم منها معنى آخر نحو ﴿وَعَصَىٰٓ﴾ [طه : ١٢٢] و﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء : ٢٠] فإنه إذا لم يعط كلًا من الصاد المهملة والظاء المشالة صفته من الاستعلاء والإطباق لصارت الصاد سينًا مهملة والظاء المشالة ذالًا معجمة ويصير اللفظ ﴿عَسَى﴾ [النساء : ٨٤] و﴿مَحْذُورًا﴾ [الإسراء : ٥٧] .

تنبيه : الفرق بين حق الحروف ، ومستحقها أن حق الحروف : صفاتها الذاتية اللازمة لها كالجهر والشدة والاستعلاء ، وأن مستحقها ما ينشأ عن تلك الصفات الذاتية اللازمة كالتفخيم فإنه ناشئ عن كل من الاستعلاء والتكرير ، وكالترقيق فإنه

---

(١) هو محمد بن محمد الغزالي إمام في التفسير والأصول والتصوف ت ٥٠٥ هـ معجم المؤلفين (١١/ ٢٦) ، السير (١٢/ ٧٥- ٨١) ، وانظر النشر (٢٠٩/١) .

(٢) ليست في ت .

ناشئ عن الاستفال فإن قلت :

ما فائدة الفرق بين الحق والمستحق[1] ؟ فالجواب : أن الحق صفة لازمة للحرف في كل حال كالاستعلاء والتكرير ، والاستفال ، فإنها تكون في الحرف حال سكونه ، وتحريكه بجميع الحركات ، وأما المستحق كالتفخيم ، والترقيق فإنهما لا يكونان في الحرف إلا في بعض أحواله وذلك أن التفخيم الناشئ عن الاستعلاء ، والتكرير المذكورين يكون في الحرف حال سكونه وتحريكه بالفتح والضم فقط وأما حال تحريكه بالكسر فلا يوجد فيه التفخيم بل ضده ، وهو الترقيق لأن بين الكسر والتفخيم مانعة الجمع إذ الكسر يستدعي انخفاض اللسان ، والتفخيم يستدعي ارتفاعه وأن الترقيق الناشئ عن الاستفال المذكور يكون في الراء حال كسرها وفي اللام إذا لم تكن في الاسم الجليل وقبلها فتح أو ضم كما يأتي ، أما حال سكون الراء مع انتفاء سبب الترقيق قبلها وتحريكها بغير الكسر فلا يكون فيها ترقيق مع أنها مستفلة وكذلك اللام إذا كانت في الاسم الجليل وقبلها فتح أو ضم فلا يكون فيها ترقيق مع إنها مستفلة أيضًا ثم أكمل فقال :

وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ

هذا البيت تتمة للبيت السابق ، والتجويد في الاصطلاح أيضًا : رد كل حرف لأصله أي : حيزه[2] الذي خرج منه واللفظ في نظير ذلك الحرف بعد لفظك به مثل لفظك[3] به أولًا فإن كان الأول مرققًا فنظيره يكون مرققًا ، أو مفخمًا فنظيره مفخمًا ،

---

(١) في هامش النسخ : الفرق بين حق الحروف ومستحقها بهذا الوجه المذكور جزم ابن الناظم وغيره بعطف المغاير على المغاير ولو اعتبرنا تفسيرياً مع اعتبار الصفة أعم من الأصلية والناشئة منها لجاز ، لكن التفسير خلاف الأصل وتعميم الصفة بعد الاختصار من الذكر على خصوص الصفات الأصلية خلاف الظاهر .

(٢) في هامش النسخ : قول ابن الناظم أي : حيزه من مخرجه كلمة من فيه لسان وحملها على التبعيض مع حمل المخرج على النوعي فاسد لأن الجوف مخرج نوعي وحروفه لا ترد إلى جزء منه بل إليه كله .

(٣) في هامش النسخ : فإن قلت كون التلفظ بالثاني كالتلفظ بالأول في رعاية غاية المخرج والحق والمستحق أمر قد فهم مما مر لتعلق الإعطاء والرد المذكورين ثمة بكل حرف فما الفائدة في ذكره ؟ قلت التوضيح ، والتوطئة ذكر ما هو معتبر في التجويد من ترك التكلف والتعسف فأصل الأمر الثالث ليس ترك التكلف =

أو مشددًا فنظيره مشددًا ، أو ممدودًا فنظيره ممدود ، إلى غير ذلك والحاصل جعل النظير لنظيره لتكون القراءة على نسق واحد ثم كمل فقال :

مُكَمَّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ

أي : مكملًا ذلك كله من إعطاء الحروف حقها من الصفات ، ومستحقها مما ينشأ من ذلك وردها إلى مخارجها يكون من غير تكلف ولا تعسف ولا مشقة بل يكون القارئ متلطفًا في النطق بالحروف ، هذا كله في حق من كانت قراءته بالصنف طبقًا أو صنفًا ، أما من كانت قراءاته بالرخاوة واللين وخفض الصوت فالعكس ؛ لأن الغرض إنما هو الإتيان بالقدر الجائز وما من قوله ما تكلف زائدة للتأكيد قال شارح الجامع الصغير العلقمي[1] : والتحريف والزيادة في كتاب الله - تعالى - كفر .

تنبيه : اعلم أن قراء زماننا ابتدعوا في القراءة أشياء كثيرة لا تحل ولا تجوز لأنها تكون في القراءة إما بزيادة على الحد المتقدم بيانه أو بنقص عنه وذلك بواسطة الأنغام لأجل صرف الناس إلى سماعهم والإصغاء إلى نغماتهم فمن ذلك شيء يسمى بالترقيص : وهو أن يقصد السكت على الساكن ثم ينفر عنه مع الحركة في عدوٍ وهرولة ومنه شيء يسمى بالترعيد : وهو أن يرعد صوته كأنه يرعد من برد وألم ومنه نوع يسمى بالتطريب : وهو أن يترنم بالقرآن فيمد في غير محل المد ويتركه في محله ومنه شيء يسمى بالتحزين : وهو أن يترك القارئ طباعه وعاداته في التلاوة ويأتي بالقراءة كأنه حزين أو يأتي بها كأنه يبكي من خشوع وخضوع ، ومنه شيء آخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون ويقرأون بصوت واحد فيقطعون القراءة ويأتي بعضهم ببعض الكلمة وآخر ببعضها الآخر ويأتي بعضهم بنصف كلمة الثاني ، ويقف على النصف الأول من الكلمة التي بعدها وبعضهم يترك حرفًا من وسط الكلمة أو من آخرها ، وبعضهم

= وأصل الأمور الثلاثة رعاية الذات والصفة ومما نشأ عنهما وترك التكلف والتعسف في كل حرف .

(١) هو محمد بن العلقمي ، شمس الدين ، فقيه ، محدث ، من تلاميذ السيوطي (ت٩٦٣هـ) ، له الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير كشف الظنون (١/٥٦٠) ، شذرات الذهب (٨/٣٣٨ - ٣٣٩) ، معجم المؤلفين (١٠/١٤٤) .

يزيد حرفًا كألف في وسط الكلمة أو آخرها لتطابق معه النغمة ويحافظون على مراعاة الأصوات ، ولا ينظرون إلى ما يترتب على ذلك من الإخلال بتعظيم كلام الملك الجبار فكل ذلك حرام يمتنع قبوله ويجب رده وإنكاره على مرتكبه فإنه لا يحصل التجويد به ، ولا بتمضيغ اللسان ولا بتقعير الفم ولا بتشديق الحنك ، ولا برخاوة الطبع ، ولا بغلاظته ، ولا بإخراج الصوت من الخيشوم بحيث يشبه الأخن ، ولا بعبة الصوت ، ولا بتعويج الفك ، ولا بتمطيط المشدد ، ولا بتقطيع المد ، ولا بتطنين الغنات ، ولا بحضرمة الراءات قراءة ينفر عنها السليم من الطباع وتمجها القلوب والأسماع (بالثواب فضلًا عن الإخلال)[1] ، بل القراءة التي يجب قبولها ولا يحل إنكارها هي القراءة الحلوة اللطيفة السهلة المرتلة العذبة الألفاظ التي لا تخرج من طباع العرب وفصاحتهم برياضة اللسان ، وتهذيب النطق ، وانفتاح الحنجرة ، وقوة الصوت وصفائه ، وجودة الفك قراءة لا مضغ فيها ، ولا لوك ، ولا تعسف ، ولا تكلف ، ولا تعقيد فيها ، ولا سكت في غير محله ، ولا تقطيع لها ، ولا ترقيص لها ، ولا تحزين فيها ، ولا تكلف للنطق ، ولا للتجويد ، ولا تعسف بإخراج الحرف من غير مخرجه ، ولا بمراعاة نغمة تطرب القارئ ، والسامع بحيث تخرج عن الحد ، ولا بحصرمة الصوت ، ولا بمزج الحروف بعضها ببعض ولا بإظهار وإدغام وإقلاب وإخفاء وتشديد وتحريك ومد وغنة وترقيق وتفخيم في غير محله في الجميع وإنما هي قراءة صحيحة سليمة مما ذكرنا فإن القراءة على وفق القواعد التجويدية طبعًا وملاحظة هي الجوهرة المصونة والدرة المكنونة خصوصًا إذا عضدها معرفة المعاني بتدبر المباني فإنها تزداد حسنًا وبهاءً ورونقًا وسناءً ولطفًا .

تنبيه آخر : إذا كانت قراءة الشخص المتكلم على خلاف ما وصفنا فينبغي للشيخ أن يرد عليه ويعلمه القدر الجائز فإذا كان طبعه غليظًا جدًّا أو رخوًا جدًا ولم يرجع عن ذلك بسهولة فينبغي للشيخ أن يبالغ في الرد على ذلك الشخص ويتأتي في النطق

---

(١) ليست في : ت .

بحروف القرآن بعكس ما يتلطف به التلميذ وإن كان ذلك مخالفًا للقدر الجائز ليرتدع التلميذ وينظر أن بين لفظه ولفظ شيخه مباينة كلية فيرجع التلميذ للغة من طبعه رباني بالتدبر والجائز وهو المواف ثم أكمل فقال :

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ

أي : ليس بين التجويد وتركه فرق إلا برياضة امرئ أي : مداومة الإنسان على القراءة بأخذه لها من أفواه المشايخ لا بمجرد النقل والسماع كما ترى المكاتب ماذا يبلغ بالكتابة من أجل رياضة بها أي : لمداومته عليها وله ليوقف أستاذه عليها ويجب أن تكون تلك الرياضة بفكه أي نعم القارئ لا بمجرد تخيلها في ذهنه فإن ذلك من ترك التجويد ، والفك واحد الفكات أي : ملتقى الشدقين من الجانبين وهو من إطلاق الجزء على الكل .

تتمة : من ترك التجويد أيضًا أشياء كثيرة منها القراءة باللين والرخاوة في الحروف وكونها غير صلبة بحيث تشبه قراءة الكسلان والنعسان ، ومنها النقر بالحروف عند النطق بها بحيث يشبه المشاجر ، ومنها تقطيع الحروف بعضها من بعض بما يشبه السكت خصوصًا الحروف المظهرة ؛ قصدًا في زيادة بيانها إذ الإظهار له حد معلوم ، ومنها عدم بيان الحرف المبدوء به والموقوف عليه وكثير من الناس يتساهلون فيهما حتى لا يقال ولا يسمع لهما صوت ، ومنها إشباع الحركات بحيث يتولد منها حروف مد ، وربما يفسد المعنى بذلك ، ومنها أن يبلغ القارئ بالقلقلة في حروفها رتبة الحركة كلًا أو بعضًا ومنها إعطاء الحرف صفة مجاورة قوية كانت أو ضعيفة ، ومنها تفخيم الراء الساكنة إذا كان قبلها سبب ترقيقها ، ومنها إشراب الحرف بغيره ومنها إشباع حركة الحرف الذي قبل الحرف الموقوف عليه بحيث يتولد منها حرف مد ، وكثير من الناس من يفعله ومنها إبدال الحرف بغيره ، ومنها تخفيف المثقل وعكسه خصوصًا الحرف الموقوف عليه ، ومنها تحريك الحروف السواكن كعكسه ومنها زيادة المد في حروفه على المد الطبيعي بلا سبب ، ومنها النقص عن المد الطبيعي في حروفه

لكن هذا النقص أفحش من تلك الزيادة ؛ لأن الزيادة قد عهدت وذلك إذا وجد السبب وارتفع المانع كما يأتي بيانه بخلاف النقص فإنه لم يعهد في حالة أصلًا ، ومنها مد الواو والياء اللينتين بلا سبب ، ومنها المبالغة في إخفاء الحروف بحيث يشبه المد ، ومنها زيادة حبس الصوت مع الحروف المدغمة بحيث يشبه السكت ، ومنها ضم الشفتين عند النطق بالحروف المعجمة المفتوحة لأجل مبالغة التفخيم ، ومنها عدم ضم القارئ شفتيه عند النطق بالحروف الشفوية ، ومنها شوب الحروف المرققة شيئًا من الإمالة ظنًا من القارئ أن ذلك مبالغة في الترقيق إلى غير ذلك ثم شرع في ذكر أحكام وقواعد متعلقة بالتجويد ناشئة من الصفات السابقة فقال :

باب في استعمال الحروف[1]

فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفِ وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ

أمر الناظم – رحمه الله تعالى – بترقيق الحروف المستفلة ومعلوم أنه مستثنى من ذلك حروف منها اللام والراء في بعض أحوالهما كما يأتي ومنها الألف والواو المدية لما تقرر في الصفات إنهما تابعان لما قبلهما في صفته بدليل أن الناظم – رحمه الله تعالى – حذر القارئ من تفخيم الألف بعد الحرف المستفل ، ومن قال : إن ظاهر عبارة الناظم – رحمه الله تعالى – تحذير القارئ من تفخيم الألف مطلقًا وأنها مرققة دائمًا أي : سواء كان قبلها حرف مستفل أو مفخم فقد أخطأ في فهم عبارته فإن هذا شيء لم يقصده الناظم – رحمه الله تعالى – ولا أراده بل الناظم نفسه قد شنع على من يقول بذلك وها أنا ذاكر لك عباراته في نشره حيث قال : وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما تقدمها فإنها تتبعه ترقيقًا وتفخيمًا فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو ، ويريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه ، وأما نص بعض المتأخرين أي : كالإمام الجعبري

---

(١) زيادة من المحقق .

على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه ورأيت من ذلك تأليفًا للإمام أبي عبد الله محمد بن بضحان[1] سماه « التذكرة والتبصرة لمن نسى تفخيم الألف » فإنكاره صادر عن جهله وغلظ طباعه أو عدم اطلاعه أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها التصريح بذكر تفخيم الألف ثم قال : والدليل على جهله أنه يدعى أن الألف في قراءة ورش « طال » و« فصالًا » ، وما أشبههما مرققة وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين طرفين مغلظين والدليل على غلظ طباعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف « قال » ، وألف « مال » حال التجويد ، والدليل على عدم إطلاعه أن أكثر النحاة نصّوا في كتبهم على تفخيم الألف ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان – رحمه الله تعالى – فكتب عليه طالعته فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية وبلغ في حسنه الغاية .. انتهى كلام الناظم – رحمه الله تعالى – فالحاصل أن قول الناظم – رحمه الله تعالى – « وحاذرن من تفخيم لفظ الألف » أي : إذا كان قبلها حرف مستفل كما تقدم والواو المدية في ذلك كالألف كما تقدم أيضًا وإنما لم يلحق الياء المدية بالألف هنا كالواو لأن قبلها كسرًا وتقرر غير مرة أن الكسر مناف للتفخيم ثم كمل فقال :

وَهَمْزَ : الحَمْدُ أَعُوذُ اِهْدِنَا اللَّهُ ، ثُمَّ لَامَ : لِلَّهِ لَنَا
وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضْـ والْمِيمَ مِنْ : مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَض

أي : وحاذرن أيها القارئ أيضًا من تفخيم الهمزة المبتدأة من نحو الحمد ولاسيما إذا أتى بعدها ألف نحو أتى فإذا جاء بعدها حرف مفخم كان التحفظ من تفخمها آكد نحو ﴿ٱللَّهُ﴾ [المائدة : ١٢] ، ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ [آل عمران : ٢٦] ﴿وَأَصْلِحْ﴾ [الأعراف :

(١) هو الإمام المقرئ العلامة محمد بن أحمد بن بضحان بن عبد الدولة ، الدمشقي أبو عبد الله ، له التذكرة في الرد على من رد تفخيم الألف أو أنكره (ت ٧٤٣هـ) . غاية النهاية (٢/٥٧– ٥٩) ، وإيضاح المكنون (١/٢٧٦) ، وانظر النشر (١/٢١٥، ٢١٦) .

١٤٢] ، فإن كان ما بعدها حرفًا مجانسًا أو مقاربًا كان التحفظ بسهولتها أوكد نحو ﴿ٱهۡدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] وكثير من الناس من ينطق بها في ذلك كالمتهوع فيجب التحفظ بها سهلة في الذوق عذبة في النطق خصوصًا الساكنة نحو: ﴿يَأۡكُلُونَ﴾ ثم حذرك الناظم - رحمه الله تعالى - أيضًا من تفخيم اللام من نحو ﴿لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥] و﴿لَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢] واللام الأولى من و﴿وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ [الكهف: ١٩] خصوصًا إذا جاورت حرفًا مفخمًا كاللام الثانية نحو و﴿وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ و﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٨٩]، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿لَسَلَّطَهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠]، ثم حذرك أيضًا من تفخيم الميم لاسيما إذا أتى بعدها حرف مفخم نحو ﴿مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] و﴿مَرۡيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٢] خصوصًا إذا اكتنفها حرفان مفخمان نحو ﴿مَّخۡمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣] فإن أتى بعدها ألف كان التحفظ من التفخيم أوكد نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٤] وكثير من الأعاجم والترك ما يفعله ثم كمل فقال:

وَبَاءَ : بَرْقٍ ، بَطِلٍ ، بِهِمِ ، بِذِي وَاحْرِصْ عَلَى الشِّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ : حُبِّ ، الصَّبْرِ رَبْوَةٍ ، اجْتُثَّتْ ، وَحَجِّ ، الْفَجْرِ

أي: وحاذرن أيها القارئ أيضًا تفخيم الباء الموحدة إذا أتى بعدها حرف مفخم نحو يفي فإن حال (بينهما ألف)[1] كان التحذير من تفخيمها أوكد نحو: ﴿وَبَٰطِلٌ﴾ و﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو: ﴿وَبَرۡقٌ﴾ وكذلك أيضًا يجب التحفظ بإخراج الجيم من مخرجها فربما خرجت من دونه فينتشر بها اللسان فتصير ممزوجة بالشين كما يفعله بعضهم أيضًا[2]، ثم إن الناظم - رحمه الله تعالى - حرض القارئ على بيان الشدة والجهر اللذين في الباء الموحدة والجيم إذا أتى بعدهما بعض الحروف الخفية أو الضعيفة نحو ﴿بِهِمۡ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وَبِذِى﴾

---

(١) زيادة من: ت.

(٢) بل ربما نابها اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف كما يقول بعضهم. من: ق، ط.

[النساء: ٣٦] و﴿جَهَنَّمُ﴾ [النبأ: ٢١] و« بحي » خصوصًا إذا سكنا نحو ﴿الصبر﴾ و﴿رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] و﴿ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] و﴿ٱلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإنه إذا لم يلاحظ كل من الجهر والشدة اللذين فيهما لاشتبهت الباء بالفاء، والجيم بالشين ثم عطف قائلًا:

وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلًا إِنْ سَكَنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

أمر الناظم - رحمه الله تعالى - بإظهار صفة القلقلة في حروفها المتقدم ذكرها إذا سكنت وصلًا، ووقفًا زيادة إظهار عليها إذا كانت متحركة فإن الساكن يتحفظ له أكثر من المتحرك خصوصًا إذا كان قويًا وجاور حرفًا ضعيفًا. ثم ذكر - رحمه الله تعالى - أنه تكون في حالة الوقف على حروفها الساكنة أظهر منها في حالة وصل فروعها الساكنة بما بعدها وسبب ذلك أن القارئ حين وقفه ينصب لسانه على الحرف الموقوف عليه صبة واحدة فيظهر الحرف ظهورًا كليًا بخلافه في الوصل فإن اللسان يكون متلفتًا إلى الحرف الذي بعد الحرف المقلقل فيظهر الحرف ظهورًا دون ذاك والأمثلة في الوصل ﴿يَقْطَعُونَ﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿قِطَرًا﴾ [الكهف: ٩٦] و﴿رَبْوَةٍ﴾ و﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾ [النحل: ١٢١] ﴿يَدْخُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤] وفي الوقف ﴿مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿مُحِيطٌ﴾ [البقرة: ١٩] و﴿مُرِيبٍ﴾ [ق: ٢٥] و﴿مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥] و﴿مَّرِيدٍ﴾.

ثم عطف قائلًا:

وَحَاءَ: حَصْحَصَ، أَحَطتُ، الْحَقُّ وَسِينَ: مُسْتَقِيمٍ، يَسْطُو، يَسْقُو

أي: وبينا أيضًا أيها القارئ الحاء المهملة من نحو ﴿هَٰذِهِ﴾ الألفاظ الثلاثة وهي ﴿حَصْحَصَ﴾ [يوسف: ٥١] و﴿أَحَطتُ﴾ و﴿ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦] لئلا تكتسب تفخيمًا من هذه الحروف المستعلية التي جاورتها وكذلك أيضًا بينا أيها القارئ انفتاح واستفال وهمس السين المهملة من نحو هذه الثلاثة ألفاظ أيضًا وهي ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١] و﴿يَسْطُونَ﴾ [الحاج: ٧٢] و﴿يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣] لئلا

تكتسب قوة وتفخيمًا بما جاورها أيضًا من الحروف المستعلية فتصير زايًا أو صادًا مهملة ثم انتقل إلى حكم الراء فقال :

باب الراءات[1]

وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ
إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَا أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا

أي : رقق أيها القارئ – يرحمك الله تعالى – الراء بشرط أن تكون مكسورة سواء كانت الكسرة أصلية كـ ﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٧] أم عرضيًا ، نحو ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] والروم في ذلك كالكسر الكامل لأن وجود بعض الحركة كوجود كلها وذلك نحو ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] ، وقفًا بالروم وكذلك رقق الراء أيها القارئ أيضًا إذا سكنت سواء توسطت أم تطرفت بعد كسر أو ياء ساكنة مدية كانت أو لينية كـ ﴿أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] وكـ ﴿خَبِيرٌ﴾ [فاطر: ١٤] و﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٤] وقفًا أو بعد إمالة صغرى أو كبرى[2] كـ ﴿ٱلدَّارُ﴾ [البقرة: ٩٤] وقفًا لمميله وذلك بشرط ألا يكون بعدها في كلمتها حرف استعلاء فتفخم ، ووقع في القرآن العظيم منه أربعة مواضع فقط وهي ﴿فِرْقٍ﴾ بالشعراء ، و﴿قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧] ، بالأنعام ﴿وَإِرْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧] بالتوبة و﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] ، بالفجر هذا وصلا أما في حالة الوقف عليها فلا يشترط فيها إلا كسر ما قبلها أو أن يكون قبلها ياء ساكنة مدية كانت أو لينية أو اطلة سواء كان سكونها في الوقف أصليًا كانت أم عرضيًا كـ ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ [يس: ١١] وشرط الكسر أن يكون أصليًا متصلًا بها في كلمتها نحو ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] فإن كان أصليًا ولم يتصل بها في كلمتها نحو ﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ﴾ [الجن: ٢٧] أو كان

---

(١) زيادة من المحقق .

(٢) أما إذا كان بعدها الإمالة من حيث هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء والفرق بين الكبرى والصغرى أن الكبرى تكون إلى الكسر أقرب ، والصغرى تكون إلى الفتح أقرب .

عرضيًا متصلًا بها في كلمتها نحو ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ﴾ [يوسف: ٨١] حالة الابتداء أو كان عرضيًا منفصلًا نحو ﴿أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ﴾ [النور: ٥٠] فإن الراء في ذلك مفخمة وأما إذا كانت مفتوحة أو مضمومة فهي مفخمة إلا المفتوحة إذا أميلت حركتها نحو ﴿بُشۡرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] فإنها مرققة ؛ لأن الإمالة من مسوغات الترقيق .

تنبيهات : الأول : إذا حجز بين الراء الساكنة والكسر الذي قبلها حاجز غير حصين كالذكر وقفًا فترقق وإذا كان الحاجز حصينًا كـ ﴿مِصۡرَ﴾ وقفًا ففيها التفخيم والترقيق حينئذ والمراد بالحاجز الحصين حرف من حروف الاستعلاء السبعة .

(مطلب مفيد)[1] .

الثاني : الأصل في الراء التفخيم وأما الترقيق فهو فرع عن التفخيم فيها ؛ لأنه يتوقف على سبب يقتضيه ، والأصل الذي هو التفخيم يتوقف على سبب يقتضيه على أن التفخيم ليس أصلًا فيها لأنهم لم يعدوها من حروف الاستعلاء لكن لما كان فيها صفة قوية مختصة بها وهي التكرير أشبهت حروف الاستعلاء وعادل التكرير صفة الاستعلاء في حروفها فحملت الراء على حروف الاستعلاء لذلك فصار التفخيم فيها أصلًا ثانويًا بالمحل المذكور وتعليل بعضهم يشبه الراء بالحروف المستعلية بأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى الذي هو محل حروف الاستعلاء فيه نظر مما يلزم عليه من أن كل حرف خرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يكون شبيهًا بحروف الاستعلاء كالدال المهملة والنون ، واللازم باطل فكذا ملزومه .

الثالث : الأصل في السببية لترقيق الراء الكسر ، وإما الإمالة ، والياء فبالحمل على الكسر ؛ لأن الإمالة تستدعي انخفاض اللسان وتسفله كالكسر ، ولأن الياء بمنزلة كسرتين لا يقال حيث كانت الياء بمنزلة كسرتين تكون أصلًا في السببية ويكون الكسر محمولًا عليها لأنا نقول كونها بمنزلة كسرتين أمر تقديري والكسر أمر محقق

---

(١) ليست في : ت .

ولاشك أن المحقق أصلًا للمقدر وأيضًا فالكسر بسيط والياء إذا قدرت بكسرتين تفيد مركبة ولاشك أن البسيط أصل للمركب وإن ما كانت الياء ساكنة سببًا دون المتحركة لأن المتحركة بغير الكسر لا تستدعي تسفل اللسان كالساكنة .

الرابع : إنما لم تفخم الراء المكسورة كالذكر وصلًا ؛ لأن التفخيم يستدعي ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى والكسر يستدعي انخفاضه إلى الحنك الأسفل فيلزم التنافي وإنما رققت الراء الساكنة بعد الأسباب المذكورة ؛ لأن سكونها أضعفها فجذبتها الأسباب إلى لازمها وهو الترقيق .

الخامس : نحو : ﴿خَيْرٌ﴾ وقفًا لا يزاد في ترقيق الراء لاجتماع السببين وهما الكسر والياء الساكنة لأن السبب إنما هو المجاور فقط وهو هنا الياء

السادسة : إذا وقف على نحو والفجر لا يقال فيه الترقيق والتفخيم فالأول نظرًا إلى أن أصل الراء الكسر والثاني نظرًا إلى السكون الذي لم يتقدمه سبب يوجب الترقيق لأننا نقول إذا سكنت الراء ولم يتقدمها سبب يوجب الترقيق رجعت إلى أصلها وهو التفخيم وجهًا واحدًا فإن الشيء إذا رجع إلى أصله لا يتفرع عليه اعتدادًا بالعارض وعدمه وإنما يتفرع على العكس كما هو ظاهر (وهو خروج الحرف عن أصله)[1] واعلم أن حرف الاستعلاء .

مطلب حرف الاستعلاء[2] :

الذي يمنع ترقيق الراء شرط ألا يكون مكسورًا أما المكسور فقد ذكره الناظم – رحمه الله تعالى – في قوله :

وَالْخُلْفُ فِي : فِرْقٍ ؛ لِكَسْرٍ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

أي : اختلف النقلة في تفخيم راء ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء : ٦٣] وترقيقها من قوله تعالى في سورة الشعراء ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء : ٦٣] ، فوجه التفخيم

---

(١) ليست في : ت .

(٢) ليس في : ت .

وجود حرف الاستعلاء متأخرًا عن الراء في كلمتها ، ووجه الترقيق أن حرف الاستعلاء إنما يكون مانعًا من الترقيق إذا كان غير مكسور ، أما إذا كان مكسورًا كما هنا فقد ذهبت . سلطنته عن نفسه فلم يفخم فكيف تتعدى سلطنته إلى غيره ويفخم لأجله ، ثم أمرك الناظم - رحمه الله تعالى - بإخفاء تكرير الراء إذا شددت لأن إخفاءه حينئذ أوكد منه إذا كانت مخففة .

قال مكي - رحمه الله تعالى - : يجب على القارئ أن يخفي تكرير الراء ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفًا ومن المخفف حرفين . انتهى .

ويجب التحفظ أيضًا مما يفعله بعضهم من المبالغة في إخفاء تكريرها حال التشديد فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء المهملة وذلك خطأ لا يجوز فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديدًا ينبو عنه اللسان نبوة واحدة من غير مبالغة في الحصرمة .

تنبيه : ما تقرر في راء ﴿فِرْقٍ﴾ إنما هو في الوصل والوقف بالروم كالوصل وأما الوقف بالسكون فهل يكون فيه الوجهان كالوصل أو يقال : من فخم وصلًا مع كسر حرف الاستعلاء فخم وقفًا مع سكونه بالأولى ومن رقق وصلًا أجرى الوجهين حال الوقف بالسكون فالتفخيم لعدم كسر حرف الاستعلاء والترقيق نظرًا إلى كسره في الأصل وهو الوصل أو يقال ليس فيه إلا التفخيم وجهًا واحدًا لعدم كسر حرف الاستعلاء كل محتمل ولم أر في ذلك نقلًا ، وحيث لم يكن نقل فالذي يميل إلى القلب إجراء الوجهين في الوقف كالوصل لأنه ظاهر إطلاق عباراتهم فإنهم لم يقصدوا الوجهين لا بوصل ولا بوقف ، والعلم عند الله - تبارك وتعالى - ثم لما فرغ الناظم - رحمه الله تعالى - من الكلام على الراء أخذ في الكلام على اللام فقال :

باب اللامات[1]

وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنِ اسْمِ ﴿ٱللَّهُ﴾ عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَـ : عَبْدُ اللَّهِ

أي : فخم أيها القارئ اللام من الاسم الجليل وهو لفظ ﴿ٱللَّهُ﴾ بشرط أن

(١) زيادة من المحقق .

يتقدمه في اللفظ فتح نحو ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٢] أو ضم كـ ﴿عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩] وأما إذا تقدمه في اللفظ كسر فرقق أيها القارئ اللام منه سواء كان أصليًا نحو ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] أم عرضيًا نحو ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩١]، وسواء كان متصلًا نحو ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] أم منفصلًا نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

تنبيه: اعلم أن حكم اللام عكس حكم الراء فإن الأصل في اللام الترقيق والأصل في الراء التفخيم وأن الراء لا ترقق إذا كان قبلها كسر عارض أو منفصل واللام ترقق إذا كان قبلها ذلك وإنما رققت اللام إذا كان قبلها الكسر العارض أو المنفصل؛ لأن أصلها الترقيق والشيء بأدنى ملحظ يرجع إلى أصله، ولما كان الترقيق فرعًا في الراء اشترط في الكسر الذي قبلها ألا يكون عارضًا ولا منفصلًا كما تقدم.

تنبيه آخر: اعلم أنه علم من مجموع ما تقرر من الصفات إلى هنا أن الحروف المتصفة بالتفخيم أحد عشر حرفًا وهي حروف الاستعلاء السبعة، والألف، والواو، والراء، واللام، ومجموع ذلك أحد عشر حرفًا ثم عطف قائلًا:

وَحَرْفَ الاِسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ، وَاخْصُصَا الإِطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوُ: قَالَ وَالْعَصَا

أي: وفخم أيها القارئ حرف الاستعلاء أي: جميع الحروف المستعلية وهي السبعة المتقدمة ثم أمر الناظم - رحمه الله تعالى - بزيادة تفخيم حروف الأطباق على بقية حروف الاستعلاء وذلك لقوة صفة الإطباق على الاستعلاء ثم مثل الناظم - رحمه الله تعالى - لكل من حروف الاستعلاء وحروف الإطباق بمثال فمثل لحروف الاستعلاء بقال ولحروف الإطباق بـ « العصا » من قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ وبقية الأمثلة ﴿خَٰلِدِينَ﴾ [طه: ٧٦] و﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر: ١] و﴿ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧] وطامة [1] و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤] و﴿ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧] لايقال هذا البيت مكرر لأنه مفهوم من قول الناظم - رحمه الله تعالى - فيما تقدم « فرققن مستفلًا من أحرف » لأنا نقول أما أولًا فلا نسلم أنه مفهوم من ذلك

---

(١) ليست في: ت.

البيت لأنه لا يلزم من نصه على ترقيق الحروف المستفلة التنصيص على تفخيم الحروف المستعلية ولئن سلمنا ذلك فدلالة المنطوق أولى من دلالة المفهوم ، وأما ثانيًا فلم ينص هناك على زيادة تفخيم حروف الإطباق على بقية حروف الاستعلاء .

تنبيه : التفخيم هو تسمين الحرف وربوه في مخرجه ، والترقيق ضده وهو إنحاف الحرف ثم كمل فقال :

وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ : أَحَطتُ ، مَعْ بَسَطتَ وَالْخُلْفُ بِـ : نَخْلُقكُّمْ وَقَعْ

أمر الناظم – رحمه الله تعالى – بإظهار صفة الإطباق التي في الطاء المهملة المدغمة في التاء الفوقية من نحو ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة : ٢٨] و﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر : ٥٦] لأن الطاء حرف قوي والتاء حرف ضعيف وقد تقرر في كتب الخلاف أن إدغام القوي في الضعيف ممنوع ، ولكن وجب الإدغام هنا للتجانس حينئذ ، فوجب إبقاء صفة الإطباق رعاية لما تقرر في كتب الخلاف ، ووجب الإدغام للتجانس ، وأما صفة الاستعلاء التي في القاف المدغمة في الكاف من قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات : ٢٠] بالمرسلات فاختلف في إبقائها وحذفها فذهب مكي وغيره إلى إنها باقية مع الإدغام كهي في نحو ﴿أَحَطتُ﴾ وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغامًا محضًا كهو في نحو قوله : ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ﴾ ، وإنما لم يجب إبقاء الاستعلاء في القاف وجهًا واحدًا للإطباق في الطاء لضعف القاف عن الطاء لا يقال لأي شيء لم تدغم الضاد في التاء نحو ﴿أَفَضْتُم﴾ [البقرة : ١٩٨] كما أدغمت الطاء في التاء من نحو ﴿أَحَطتُ﴾ لأنا نقول : ﴿أَحَطتُ﴾ غلب فيه قوة السبب وهو التجانس ، وأما نحو ﴿أَفَضْتُم﴾ فليس كل من الضاد والتاء متجانسين فإن قلت ظاهر النظم أن الخلاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ إنما هو في صفة الإطباق لأنها هي المذكورة أول البيت مع أن ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ ليس فيه صفة إطباق فالجواب أن عطف الناظم – رحمه الله تعالى – لفظ ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ على ما قبله لا يقتضي مشاركته له في صفته التي هي الإطباق أيضًا بل ليفيدنا الناظم – رحمه الله تعالى – أن لفظ ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ وقع في إبقاء

صفته خلاف مع قطع النظر عن كونها إطباقًا أو استعلاء ثم عطف، فقال :

وَاحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا

أي : كما يجب الحرص على تحريك الحرف المتحرك كذلك يجب الحرص على تسكين الحرف الساكن مثل اللام من ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] والنون والميم من ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] واللام والغين والواو من ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] واللام الثانية من ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] وليحذر من الذي يفعله بعض العجم في اللام الساكنة من قصد قلقلتها حرصًا على إظهارها فإن ذلك لا يجوز ولم يرد به نص ولا أداء، ثم عطف قائلًا :

وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ : مَحْذُورًا ، عَسَى خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِـ : مَحْظُورًا ، عَصَى

أمر الناظم - رحمه الله تعالى - بتخليص انفتاح الذال المعجمة من نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ لئلا تشتبه بالظاء المعجمة من نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ فيجب بيان انفتاح الذال واستفالها في ذلك وفي غيره خصوصًا إذا جاورها مرة تفخيم نحو ﴿ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] و﴿أَنذَرْتُكُمْ﴾ [فصلت: ١٣] و﴿ٱلْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨] لا سيما في نحو ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [النمل: ٩٢] لئلا يصير اللفظ « المنظرين » ، وليحذر من النطق بها دالًا مهملة كما يفعله بعض النبط ومن النطق بها زايًا كما يفعله بعض العجم ، وكذلك أمر الناظم - رحمه الله تعالى - بتخليص انفتاح السين المهملة من نحو قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ﴾ [التحريم: ٥] لئلا تشتبه بالصاد المهملة من نحو قوله تعالى : ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ فيجب بيان انفتاح السين واستفالها في ذلك أيضًا وفي غيره خصوصًا إذا أتى بعدها حرف إطباق نحو : ﴿مَسْطُورًا﴾ و﴿ٱلْقِسْطَ﴾ لئلا تشتبه بالصاد المهملة أيضًا ، ويصير اللفظ « مصطورًا » و« القصط » ويجب التحفظ ببيان همس السين أيضًا إذا أتى بعدها غير ما ذكر أيضًا نحو ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ و﴿مَسْجِدًا﴾ لئلا تضارع في ذلك الزاي[1] والجيم ثم عطف

---

(١) مذكورة في « ط » وغيرها .

فقال :

وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَا كَـ : شِرْكِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَةَ

أمر الناظم - رحمه الله تعالى - بمراعاة صفة الشدة التي في الكاف من نحو « شرككم » لئلا تشتبه بالكاف الصماء الثابتة في بعض لغات العجم فإنها ليست من لغة العرب وكذلك التاء الفوقية من نحو ﴿يَتَوَفَّىٰ﴾ و﴿ٱلْفِتْنَةِ﴾ [النساء: ٩١] وكما تجب مراعاة شدتها كذلك تجب مراعاة صفاتها الباقية أيضًا كالهمس .

تنبيه : يجب التحفظ بالحروف إذا كررت نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و« نشاء أصبنا » و﴿بِسَبَبٍ﴾ و﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦] و﴿تَوَفَّتْهُمُ﴾ [النحل: ٢٨] و﴿ٱلرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا﴾ [النازعات: ٦، ٧] و﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ و﴿حَاجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] و﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ و﴿صَدَدْنَٰكُمْ﴾ [سبأ: ٣٢] و﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١] و﴿مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] و﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ، ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ [يس: ١٤] و﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤] و﴿نَطْبَعُ عَلَىٰ﴾ ، ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾ [النور: ٣٣] و﴿تَعْرِفُ فِى﴾ [الحج: ٧٢] و﴿حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] و﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿إِنَّكِ كُنتِ﴾ [طه: ٣٥] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ﴾ [ص: ٨٨] . و﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥] و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] (وروي) ، و﴿يَسْتَحْىِۦ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿وَٱلْبَغْىِ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠] وذلك لصعوبة اللفظ بالحرف المكرر على اللسان وَمَثَّلَ مكي - رحمه الله تعالى - ذلك بالماشي الذي يرفع رجله مرتين أو ثلاث ويردها كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه ولذلك آثروا الإدغام بشرط التخفيف ، ثم لما فرغ الناظم - رحمه الله تعالى - من التجويد ، وأحكامه أخذ في الكلام على الإدغام ، فقال :

باب الإدغام والإظهار[1]

وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَـ : قُل رَّبِّ و: بَل لَّا ، وَأَبِنْ
فِي يَوْمِ ، مَعْ : قَالُواْ وَهُمْ ، و: قُلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ ، فَالْتَقَمْ

(١) زيادة من المحقق .

أي : إذا التقا حرفان متماثلان أو متجانسان وكان الأول منهما ساكنًا فادغمه ادغامًا محضًا سواء كان في كلمة نحو ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ [النساء: ٧٨] و﴿وَجَدتُّمْ﴾ أم في كلمتين نحو : ﴿كَلَّا بَل لَّا يَخَافُونَ﴾ [المدثر: ١٤] ﴿وَقُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣] واستثنى الناظم - رحمه الله تعالى - من المثلين ما إذا كان الأول حرف مد نحو ﴿قَالُوٓاْ وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦] ، و﴿فِي يَوْمٍ﴾ [البلد: ١٤] فمنع إدغامه في الذي يليه واستثنى من المتجانسين ما إذا كان الحرف الأول حرف حلق من كلمة نحو ﴿وَسَبِّحْهُ﴾ أو من كلمتين نحو ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] سواء كان بعد حرف الحلق حرف حلقي كما ذكر أم لا نحو ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] .

تنبيهان : الأول : الإدغام لغة : الإدخال ، يقال أدغمت اللجام في فم الفرس أي : أدخلته ، واصطلاحًا : اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد فقولنا اللفظ بساكن فمتحرك جنس يندرج فيه المظهر والمدغم والمخفي ، وقولنا بلا فصل خرج به المظهر وقولنا من مخرج واحد خرج به المخفي قاله الإمام الجعبري - رحمه الله تعالى - ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى - وليس أي : الإدغام بإدخال حرف كما ذهب إليه بعضهم بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا طلبًا للتخفيف .. انتهى .

مطلب : الإدغام ليس بإدخال حرف بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما[1] .

والوصف الذي وصفه هو قوله فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم ، وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان عنهما رفعة واحدة من غير وقف على الأول ولا فصل بحركة ولا روم .. انتهى .

الثاني : المثلان ما اتفقا مخرجًا وصفة ذاتية كالهمز والهمز ، والمتجانسان ما اتفقا مخرجا واختلفا صفة ذاتية . كالطاء والدال المهملتين ، وقولنا : ذاتية لتخرج العرضية فإنها ليست معتبرة في ذلك وإلا لما صح أن يقال أن نحو ﴿بَل لَّا﴾ [الفجر:

---

(١) ليست في : ط .

١٧] مثلان مع أنهما مثلان ، واعلم أنه ليس لنا متجانسين إلا على القول بأن للحرفين أو الثلاثة مخرجًا واحدًا أما على التحقيق من أن كل حرف له مخرج يختص به كما تقدم في المخارج فلا .

الثالث : إنما لم يجز إدغام حرف المد لأنه صفة المد خاتمة مقام الحركة ، فكأنه لم يجتمع مثلان أولهما ساكن بخلاف حرف اللين نحو ﴿عَصَوا۟﴾ ﴿وَكَانُوا۟﴾ فإنه مدغم إجماعًا لعدم المد فيه والدليل على أن صفة المد قائمة مقام الحركة أنهم اكتفوا بالمد الفرعي في الفصل بين الساكنين نحو ﴿دَآبَّةٍ﴾ [هود : ٦] لا يقال تقديركم أن صفة المد قائمة مقام الحركة يقتضي أن يختلف فيها هل هي مع الحرف أو قبله أو بعده على وزان ما تقدم في الحركة مع أن صفة المد مع الحرف على كل قول لأنا نقول لا يلزم من تشبيه الشيء بآخر من جهة أن يعطى أحكامه من بقية الجهات وإنما لم يجز إدغام حروف الحلق لبعدها وأما نحو ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة : ٢٨، ٢٩] فنادر والكلام إنما هو على الأعم الأغلب .

الرابع : الأصل في الحروف الإظهار لعدم توقفه على سبب ، والإدغام فرع منه لتوقفه على السبب وهو التماثل ، والتجانس ، وأما التقارب فليس هذا محله وإنما محله كتب الخلاف كالشاطبية ، والتيسير وتمثيل الناظم - رحمه الله تعالى - بـ ﴿قُل رَّبِّ﴾ للمتجانسين لا يتمشى إلا على رأي الفراء وإتباعه كما هو معلوم من المخارج وإنما مثل به تشحيذًا لذهن الطالب وتقوية له على الفحص والبحث عن مثل ذلك .

الخامس : إنما لم تدغم اللام في النون من نحو ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات : ١٨] أن النون لما لم يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه كالميم والواو استوحش أن تدغم اللام فيها وإدغام الكسائي اللام في النون من نحو ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ من تفرداته لكن اغتفر إدغام لام التعريف لكثرة دورها في أربعة عشر حرفًا وهي التاء الفوقية كـ ﴿ٱلتَّوَّابُ﴾ [التوبة : ١٠٤] والثاء المثلثة كـ ﴿ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء : ١١] والدال كـ ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة : ٨٥]

والذال كـ ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] والراء كـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ٣] والزاي كـ ﴿وَٱلزَّيۡتُونَ﴾ والسين كـ ﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ [الأنفال: ٦١] والشين كـ ﴿ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ﴾ [البقرة: ١٩٤] والصاد كـ ﴿وَٱلصَّٰٓئِمِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥] والضاد كـ ﴿ٱلضَّرَّآءُ﴾ [الأعراف: ٩٥] والطاء كـ ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٩] والظاء كـ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الإنسان: ٣١] واللام كـ ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] والنون كـ ﴿ٱلنَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩] وهي الحروف المسماة بالحروف الشمسية كأنهم شبهوا اللام بالنجم والحروف المدغم فيها سبب لخفاء اللام بإدغامها فيهن كما أن الشمس سبب لخفاء نور النجم وإذا تقرر ذلك فبقي من حروف الهجاء أربعة عشر حرفًا غير الألف تظهر هذه اللام عندها وهي الهمزة، كـ ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١] والباء الموحدة كـ ﴿ٱلۡبَلَدَ﴾ [البلد: ١] والجيم كـ ﴿ٱلۡجِبَالَ﴾ [النمل: ٨٨] والحاء كـ ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ [البقرة: ١٤٧] والخاء كـ ﴿ٱلۡخَلۡقُ﴾ [الأعراف: ٥٤] والعين كـ ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ [غافر: ٢] والغين كـ ﴿ٱلۡغَفُورُ﴾ [البروج: ١٤] والفاء كـ ﴿ٱلۡفَآئِزُونَ﴾ [التوبة: ٢٠] والقاف كـ ﴿ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢] والكاف كـ ﴿ٱلۡكَرِيمُ﴾ والميم كـ ﴿مَّرِيدٖ﴾ والهاء كـ ﴿هَادِيَ﴾ والواو كـ ﴿ٱلۡوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤] والياء كـ ﴿ٱلۡيَمِينِ﴾ [ق: ١٧] وهي الحروف المسماة بالحروف القمرية تشبيهًا للام بالنجم أيضًا وللذي تدغم فيه بالقمر فإنه، وإن غلب نوره على نور النجم إلا أن نور النجم يبقى معه فكذلك اللام لا تخفى عند وجود هذه الحروف، وأما الألف[1] فلا تدغم ولا يدغم فيها أصلًا ولا يظهر عندها أيضًا لاستحالة حرف ساكن قبلها ويلحق بها هنا أيضًا الواو والياء المديتان كما هو ظاهر وما تقرر من إدغام اللام وإظهارها المذكورين إنما هو باعتبار الحروف الأصول، أما باعتبار الحروف الفروع الخمسة فتدغم في حرفين منه وهما المشم نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، واللام المغلظة كلفظ الله إذا كان بعد فتح أو ضم، وأما الثلاثة الباقية فلا تكون اللام قبلها إلا مدغمة

---

(١) عند: وأما الألف: مطلب الألف لا تدغم ولا يدغم منها أصلاً ولا يظهر عندها، ويلحق بها هنا الواو والياء المدين من: ط، ق.

لا مظهرة لأن ألف الإمالة والتفخيم ساكنان كالألف المنتصبة والهمزة المسهلة قريبة من الساكن ، والساكن لا يدغم فيه ولا يكون قبله ساكن للإظهار .

السادس : إذا التقى الحرفان وأريد إدغام الأول منهما في الثاني فعلى ما في هذه المقدمة لا يخلو إما أن يكونا مثلين أو متجانسين فإن كانا مثلين والأول ساكن ففيه عمل واحد وهو إدراج الأول في الثاني ، وإن كانا متجانسين والأول ساكن ففيه عملان قلب الأول من جنس الثاني وإدراج الأول في الثاني ؛ لأنه لا يمكن إدغام الأول في الثاني إلا إذا كان ساكنًا مثليًا ثم عطف قائلًا :

باب الضاد والظاء[1]

وَالضَّادَ : بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ ، وَكُلُّهَا تَجِي

إن الناظم – رحمه الله – ذكر جميع ما في القرآن العظيم من الظاء المشالة في سبعة أبيات تسهيلًا على القارئ ، من حيث إنه إذا قرأ كلمة من الكتاب المجيد واشتبهت عليه هل بالضاد المعجمة أو الظاء المشالة فيعرضها على هذه الأبيات ، فإن وجدها فيها كانت بالظاء المشالة وإلا فبالضاد المعجمة .

فِي الظَّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عُظْمُ الْحِفْظِ أَيْقِظْ وَانْظِرْ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

أي : من الكلمات الواقعة فيها الظاء المشالة لفظ « الظعن » وهو بمعنى السفر ولم يأت منه في القرآن العظيم إلا موضع واحد ، وهو قوله تعالى : ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل : ٨٠] في سورة النحل ومنها لفظ « الظل » ويقال له ظل في أول النهار فإذا رجع يقال له فيء ووقع منه في القرآن العزيز اثنان وعشرون موضعًا أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ﴾ [البقرة : ٥٧] ، ومنه « الظلة » ووقع منه في القرآن المجيد موضعان قوله تعالى : ﴿كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف : ١٧١] ، في سورة الأعراف . وقوله تعالى : ﴿يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ [الشعراء : ١٨٩] في سورة الشعراء ، ومنها لفظ « الظهر » بضم الظاء وهو انتصاف النهار ولم يأت منه في القرآن المبجل إلا موضعان في سورة النور

(١) زيادة من المحقق .

قوله تعالى : ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [النور : ٥٨] ، وفي سورة الروم قوله تعالى : ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم : ١٨] ، ومنها لفظ « العظم » بمعنى العظمة ووقع منه في القرآن الممجد مائة وثلاثة مواضع أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة : ٧] ، ومنها لفظ « الحفظ » وهو ضد النسيان ووقع منه في القرآن المعظم اثنان وأربعون موضعًا أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، ومنها لفظ « أيقظ » من اليقظة ضد النوم ولم يأت منه في القرآن المجيد إلا قوله تعالى : ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾ [الكهف : ٨] في سورة الكهف ومنها لفظ « أنظر » من الإنظار وهو التأخير والمهلة ووقع منه في الكلام الممجد اثنان وعشرون موضعًا أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة : ١٦٢] ، ومنها لفظ « العظم » سواء أكان مفردًا أم جمعًا ووقع منه في القرآن العزيز أربعة عشر موضعًا أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، ومنها لفظ « الظهر » بفتح الظاء من الآدمي وغيره ووقع منه في الكتاب المجيد أربعة عشر موضعًا أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة : ١٠١] ، ومنها لفظ : « اللفظ » بمعنى التلفظ لم يأت منه في القرآن المجيد إلا قوله تعالى : ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق : ١٨] ، في سورة قاف ثم كمل فقال :

ظَهِرْ لَظَى شُوَاظُ كَظْمٍ ظَلَمَا اغْلُظْ ظَلَامَ ظُفْرِ انتَظِرْ ظَمَا

أي : ومنها لفظ « ظاهر » ضد الباطل ووقع منه في القرآن العظيم ستة مواضع ، أولها سورة الأنعام قوله تعالى : ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ [الأنعام : ١٢٠] وبمعنى الإعانة ووقع منه في القرآن العزيز ثمانية مواضع أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [البقرة : ٨٥] ، وبمعنى العلو ووقع منه في القرآن المجيد ستة مواضع أولها في سورة التوبة قوله تعالى : ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة : ٣٣] ، وبمعنى الظفر ووقع منه في الكتاب المبين ثلاثة مواضع في سورة التوبة قوله تعالى : ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة : ٨] ، وفي سورة الكهف قوله

تعالى : ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ﴾ [الكهف : ٢٠] ، وفي سورة التحريم قوله تعالى : ﴿وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [التحريم : ٣] ، وبمعنى الظهار ووقع منه في الكتاب المجيد ثلاثة مواضع في سورة الأحزاب قوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب : ٤] ، وفي سورة المجادلة قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم﴾ [المجادلة : ٢] ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [التحريم : ٣] ، ومنها لفظ « لظى » وهو من أسماء النار ووقع منه في القرآن المبجل موضعان في سورة المعارج قوله تعالى : ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج : ١٥] ، وفي سورة الليل قوله تعالى : ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل : ١٤] ، ومنها لفظ « شواظ » بضم الشين وكسرها : لهب لا دخان معه ولم يأت منه في القرآن المجيد إلا موضع واحد سورة الرحمن قوله تعالى : ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن : ٣٥] ، ومنها لفظ « الكظم » وهو تجرع الغيظ وترك المؤاخذة به ووقع منه في القرآن المجيد ستة مواضع أولها في سورة آل عمران قوله تعالى : ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ [آل عمران : ١٣٤] ، ومنها لفظ « الظلم » وهو وضع الشيء في غير موضعه ووقع منه في القرآن العظيم مائتان واثنان وثمانون موضعًا أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة : ٣٥] ، ومنها لفظ « أغلظ » من الغلاظة ووقع منه في القرآن المجيد ثلاثة عشر موضعًا أولها في سورة آل عمران قوله تعالى : ﴿غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ومنها لفظ « الظلام » ضد النور ووقع منه في الكتاب المكرم مائة موضع أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة : ١٧] ، ومنها لفظ « الظفر » بإسكان الفاء مخففًا من ضمها بمعنى الظلف ولم يأت منه في القرآن المكرم إلا في سورة النعام قوله تعالى : ﴿حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام : ١٤٦] ، ومنها لفظ « انتظر » من الانتظار بمعنى الارتقاب ووقع منه في القرآن المجيد أربعة عشر موضعًا أولها في سورة الأنعام قوله تعالى : ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، ومنها لفظ « الظمأ » بمعنى العطش ، ووقع منه في القرآن العظيم ثلاثة مواضع في سورة التوبة قوله تعالى : ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ [التوبة : ١٢٠] ، وفي سورة طه ﷺ قوله

تعالى : ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا﴾ [طه : ١١٩] ، وفي سورة النور قوله تعالى : ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾ [النور : ٣٩] ثم كمل فقال :

أَظْفَرَ ، ظَنًّا كَيْفَ جَا ، وَعِظْ سِوَى عِضِينَ ، ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا

أي : ومنها « أظفر » من الظفر بفتح الظاء والفاء بمعنى النصر ولم يأت منه في الكتاب المبين إلا في سورة الفتح قوله تعالى : ﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح : ٢٤] ، ومنها لفظ « الظن » كيف تصرف وهو بمعنى الشك وقد يأتي بمعنى العلم ووقع منه في الكتاب العزيز سبعة وستون موضعًا أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة : ٤٦] ، أي يعلمون ومنها لفظ « الوعظ » بمعنى التخويف من عذاب الله والترغيب في ثوابه وقال الخليل : هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب ، ووقع منه في القرآن العظيم سبعة مواضع أولها في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة : ٦٦] ، ثم إن الناظم - رحمه الله تعالى - استثنى منه لفظ « عضين » الواقع في سورة الحجر من قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر : ٩١] فإنه بالضاد وهو جمع عضة أي : فرقة ، أي : متفرقين فيه فقال بعضهم : سحر ، وقال بعضهم : شعر ، وقال بعضهم : كهانة ، وآمن بعضهم ببعضه ، وكفر ببعضه ، وعلى هذا فالاستثناء في كلام الناظم - رحمه الله تعالى - منقطع لأن عضة ليس من الوعظ ومنها لفظ « الظل » بفتح الظاء بمعنى الدوام ، ووقع منه في القرآن المكرم تسعة مواضع وقد عددها الناظم - رحمه الله تعالى - فأخبر أن أولها وثانيها في سورتي النحل والزخرف وهما متساويان لفظًا وهو قوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل : ٥٨، الزخرف : ١٧] ثم كمل فقال :

وَظَلْتَ ، ظَلْتُمْ ، وَبِرُوم ظَلُّوا كَالْحِجْرِ ، ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ

أي : والثالث في سورة طه عليه الصلاة والسلام قوله تعالى : ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه : ٩٧] ، والرابع في سورة الواقعة قوله تعالى : ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة : ٦٥] ، والخامس في سورة الروم قوله تعالى : ﴿لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾

[الروم: ٥١] والسادس في سورة الحجر قوله تعالى: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]، والسابع في سورة الشعراء قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، وقوله تعالى: ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١]، ثم كمل فقال:

يَظْلَلْنَ، مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ وَكُنتَ فَظًّا، وَجَمِيعَ النَّظَرِ

أي: التاسع في سورة الشورى قوله تعالى: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣]، ومنها لفظ «محظورًا» والمحتظر من الحظر وهو المنع ولم يأت منه في القرآن المجيد إلا موضعان في سورتي الإسراء والقمر فالأول قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، والثاني قوله تعالى: ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١]، ومنها لفظ «فظًا» من الفظاظة بمعنى الغلظة ولم يأت منه في القرآن العظيم إلا في سورة آل عمران قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ومنها لفظ «النظر» بمعنى الرؤية ووقع منه في القرآن العزيز ستة وثمانون موضعًا أولها في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٠]، ثم استثنى الناظم - رحمه الله تعالى - منه ثلاثة مواضع فإنها بالضاد لا بالظاء ذكرها في قوله:

إِلَّا بِـ: وَيْلٌ، هَلْ، وَأُولَى نَاضِرَهْ وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ

أي: الأول من الثلاثة المستثناة في سورة المطففين قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤]، والثاني في سورة الإنسان، قوله تعالى: ﴿نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]، والثالث وهو الموضع الأول سورة القيامة وهو قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] ومنها لفظ «الغيظ» بمعنى الحنق والحقد وشدة الغضب ووقع منه في الكتاب العزيز أحد عشر موضعًا أولها في سورة آل عمران قوله تعالى: ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ثم إن الناظم - رحمه الله تعالى - نفى أن يكون من ذلك موضعان فقط وهما في سورة الرعد قوله تعالى: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ [الرعد: ٨]، وفي سورة هود عليه الصلاة والسلام قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] فإنهما بالضاد وهما من «الغيض» بمعنى

النقص ثم كمّل فقال :

وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ وَفِي ظَنِينٍ الْخِلَافُ سَامِي

أي : ومنها لفظ « الحظ » بمعنى النصيب ووقع منه في القرآن المكرم سبعة مواضع أولها في سورة آل عمران قوله تعالى : ﴿أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [آل عمران : ١٧٦] ، ثم نفى الناظم – رحمه الله تعالى – أن يكون منه لفظ واحد وهو الحض على الطعام في ثلاثة مواضع أولها وثانيها في سورة الحاقة والماعون قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الحاقة : ٣٤]، والثالث في سورة الفجر قوله تعالى : ﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الفجر : ١٨] ، فإن هذه الثلاثة بالضاد لا بالظاء وهي من الحض بمعنى الحث على الشيء ، ومنها لفظ « ظنين » ووقع منه في القرآن المجيد في موضع واحد وهو في سورة التكوير قوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير : ٢٤] ، وقد اختلف في كونه بالضاد أو بالظاء فقرأه ابن كثير وأبو عمر والكسائي بالظاء المشالة بمعنى متهم وقرأه نافع وابن عامر وعاصم وحمزة بالضاد بمعنى بخيل ، وهذا معنى قوله الخلاف سامي ، أي : عال مشهور .

تنبيه : هذه الكلمات المذكورة في الأبيات السبعة المتقدمة بعد لفظ « الظعن » مجرورة بالعطف على لفظ الظعن إما لفظًا أو محلًا بعاطف مذكور ومقدر وبعضها مجرور بالإضافة وبعضها منصوب على الحكاية أو بعامل قبله ثم كمل فقال :

وَإِنْ تَلَاقِيَا الْبَيَانُ لَازِمُ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ، يَعَضُّ الظَّالِمُ

أي : ومما يجب على القارئ ويلزمه بيان الضاد المعجمة من الظاء المشالة إذا التقيا نحو ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح : ٣] و﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان : ٢٧] لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو يبدل أحدهما بالآخر في النطق ثم كمل فقال :

وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ وَصَفٌّ هَا : جِبَاهُهُمْ عَلَيْهِمُ

أي : ويلزم القارئ أيضًا بيان الضاد المعجمة من الطاء المهملة من نحو قوله تعالى : ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة : ١٧٣] ومن التاء الفوقية من نحو قوله تعالى : ﴿فَإِذَآ

أَفَضْتُم﴾ [البقرة: ١٩٨]، وكذا يلزمه أيضًا بيان الظاء المعجمة من التاء الفوقية من قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، في سورة الشعراء ولا ثاني له وكذا يلزم القارئ أيضًا إخلاص الهاء وبيانها نحو ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] خصوصًا إذا تكررت نحو ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]؛ لأنها حرف خفي فيجب التحفظ بإخراجها وتوفيتها حقها ومستحقها خصوصًا إذا سكنت نحو: ﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿العهن﴾ [القارعة: ٥]، ولاسيما إذا شددت نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٨٦]، فكم من مقصر في إخراجها يخرجها كالمزوجة بالكاف ولاسيما إذا كسرت نحو: ﴿إِلَيْهِم﴾ [الممتحنة: ١]، ولولا الهمس والرخاوة اللتان فيها لكانت همزة وقصر الناظم - رحمه الله تعالى - لفظها للوزن، ثم عطف قائلًا:

باب الميم والنون المشددتين والميم الساكنة[1]

وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ ... مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا، وَأَخْفِيَنْ
الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى ... بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا
وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي الأَحْرُفِ ... وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

أمر الناظم - رحمه الله تعالى - ببيان صفة الغنة من النون ولو تنوينًا والميم المشددتين لأن الغنة فيهما حينئذ كما يأتي أتم وأكمل إذا المشدد بمنزلة حرفين، ومن المعلوم أن ما كان بمنزلة حرفين كانت غنته أكثر من غنة الحرف المخفف الذي هو حرف واحد ثم أمر الناظم - رحمه الله تعالى - القارئ بإخفاء الميم الساكنة بغنة إذا أتى بعدها ياء موحدة سواء كان سكون الميم أصليًا نحو ﴿أَم بِظَٰهِرٍ﴾ [الرعد: ٣٣] أم عرضيًا نحو: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١] وذلك على مختار حذاق أهل الأداء كالإمام أبي عمرو الداني وغيره من المحققين.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -: وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام

---

(١) زيادة من المحقق.

والأندلس وسائر البلاد الغربية . انتهى . وذهب جماعة كالإمام أبي الحسن بن المنادى[1] إلى إظهار الميم الساكنة عند الباء الموحدة إظهارًا تامًا .

قال الناظم - رحمه الله تعالى - : وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية ثم قال : والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب . انتهى[2] أي : عند قلب النون ميمًا عند الباء من نحو : ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ [البقرة : ٥٢] فإنه لم يختلف في إخفاء الميم هناك وذهب بعضهم إلى إدغام الميم الساكنة في الباء الموحدة وهو ضعيف جدًّا وغالب المصنفين لم يذكره كذلك ثم أمر الناظم - رحمه الله تعالى - القارئ بإظهار الميم الساكنة عند بقية الحروف في كلمة نحو ﴿تُمۡسُونَ﴾ [الروم : ١٧] ، وفي كلمتين نحو ﴿ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ﴾ [البقرة : ٥٤] ، ثم حذر الناظم - رحمه الله تعالى - القارئ من إخفاء الميم الساكنة عند الواو والفاء لئلا يسبق لسانه إليه لاتحاد المخرج مع الواو وقربه مع الفاء وذلك نحو ﴿عَلَيۡهِمۡ وَلَا﴾ [البقرة : ٦٢] و﴿هُمۡ فِيهَا﴾ [البقرة : ٨١] .

تنبيه : اعلم أن الغنة صفة ذاتية لازمة لموصوفها كما تقدم تحركًا أو سكونًا ظاهرين أو مخفيين أو مدغمين وهذا معنى قول الداني : وأما الميم والنون فيتجافى بهما اللسان إلى موضع الغنة من غير قيد وبرهانه في سد الأنف ، وهي في الساكن أكمل منه من المتحرك ، وفي المخفى أزيد من المظهر ، وفي المدغم أوفى من المخفى عند مثبتها قاله الإمام الجعبري - رحمه الله تعالى - فإن قلت يلزم من ذلك أن يكون الخيشوم مخرجًا لموصوفها دائمًا فالجواب أن الغنة لما كانت ضعيفة في موصوفيها حالتي التحريك والسكون للإظهار نزلت حينئذ لضعفها منزلة العدم وجعل لموصوفها مخرج غير الخيشوم وقد تبين مما أفاده الجعبري - رحمه الله تعالى - أن الغنة في موصوفها على أربعة أقسام كاملة فيهما وذلك حالة إخفائها نحو ﴿عِندَ﴾ و« غفور شكور »

---

(١) هو أحمد بن جعفر إمام متقن في القراءات ، وغيرها ت ٣٣٦ هـ . غاية النهاية (١/ ٤٤) .

٢) النشر (٢٢٢/١) .

﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٧] وأكمل ذلك حالة تشديدهما نحو: ﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ٦] و﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] وناقصة وذلك إذا سكنا للإظهار نحو ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١] وأنقص: وذلك إذا تحركا نحو «مَنَّ» وإنكار بعضهم الغنة في حالتي الإسكان للإظهار والتحريك مردود لما تقدم ويظهر برهان ذلك كما تقدم بسد الأنف عند النطق بهما ففي حالتي التحريك والإسكان للإظهار فيهما غنة لكنها خفية ليست كحالتي التشديد والإخفاء.

تنبيه آخر:

علم مما تقرر أن للميم الساكنة ثلاثة أحكام الأول: إدغامها في مثلها وذلك معلوم من قول الناظم - رحمه الله تعالى - فيما تقدم «وأولي مثل وجنس إن سكن أدغم».

الثاني: إخفاؤها بغنة عند الباء الموحدة على المختار كما سلف

الثالث: إظهارها عند بقية الحروف غير الألف لما تقدم أن الألف لا يكون قبلها ساكن وغير النون أيضًا؛ لأنه لم يقع ذلك في القرآن العظيم ولو وجد ذلك لأدغمت الميم فيها للتجانس ومثاله من غير القرآن المجيد «لهم ناصر» فتحصل أن الحروف التي تظهر عندها الميم خمسة وعشرون حرفًا الهمزة، والتاء الفوقية، والثاء المثلثة، والجيم، والحاء، والخاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء، والأمثلة ظاهرة لمتقن ما سبق فلا نطيل بذكرها ثم انتقل إلى أحكام النون الساكنة والتنوين فقال:

باب أحكام النون الساكنة والتنوين[1]

وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى إِظْهَارٌ، إِدْغَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَا

أي: كما تقدم للميم ثلاثة أحكام كذلك يوجد للتنوين والنون الساكنة عند

(١) زيادة من المحقق.

حروف الهجاء ما عدا الألف كما تقرر غير مرة أربعة أحكام الإظهار[1] والإدغام والإقلاب والإخفاء وإنما قيدنا النون بالسكون دون التنوين ؛ لأنه دائمًا يكون ساكنًا بخلاف النون وحد التنوين وأقسامه مذكورة في كتب النحو اضربنا عنها خوف الإطالة فإن قلت قد ذكر النحاة أن التنوين نون ساكنة فلأي شيء لم يكتف الناظم - رحمه الله تعالى - بذكر النون الساكنة عنه ؟ فالجواب : أنه وإن كان نونًا ساكنة إلا أنه لا يثبت خطأ ولا وقفًا فلم تشمله النون الساكنة فلذلك ذكر .

تنبيه : هذه الأحكام المذكورة للنون وللميم أيضًا تكون فيهما من كلمة ومن كلمتين وأما التنوين فلا يكون فيه إلا من كلمتين فكلما كان من كلمة فالحكم فيه وصلًا ووقفًا ، وكلما كان من كلمتين فالحكم فيه مختص بحال وصل الكلمتين بالأخرى ثم شرع في تفصيل الأحكام فقال :

فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهِرْ ، وَأَدَّغِمْ فِي اللَّامِ وَالرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ

أي : الحكم الأول إظهار التنوين والنون الساكنة عند حروف الحلق الستة وهي الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء المهملتان ، والغين ، والخاء المعجمتان ، والناظم - رحمه الله تعالى - أفرد حرف الحلق وأراد به الجنس فمثال التنوين عند الهمزة ﴿لَكَبِيرَةٌ إِلَّا﴾ [البقرة : ٤٥] والنون عندها ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة : ٦٢] ﴿وَيَنْهَوْنَ﴾ [الأنعام : ٢٦] والتنوين عند الهاء ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف : ٣٠] والنون عندها ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد : ٣٣] ﴿وَمِنْهُمْ﴾ [البقرة : ٢٥٣] والتنوين عند العين ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال : ١٧] والنون عندها ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [ص : ٦٩] و﴿أَنْعَمْتَ﴾ والتنوين عند الحاء ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور : ٥٩] والنون عندها ﴿مِنْ حَكِيمٍ﴾ [فصلت : ٤٢]

---

(١) في هامش النسخ : ينقسم الإظهار إلى ثلاثة أقسام : أعلى وأدنى وأوسط ، أعلى عند الهمزة والهاء ، وأدنى عند الغين والخاء ، وأوسط عند العين والحاء ، وينقسم الإدغام كذلك إلى ثلاثة أقسام : أعلى وأدنى وأوسط ، أعلى عند الياء والراء ، وأدنى عند الواو والنون ، وأوسط عند الميم واللام وكذلك الإخفاء ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أعلى وأدنى وأوسط ، أدني عند القاف والكاف ، وأوسط عند الجيم والشين والضاد ، وأعلى عند باقي حروف الإخفاء والله أعلم .

﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] والتنوين عند الغين ﴿عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨] والنون عندها ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣] و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] والتنوين عند الخاء ﴿نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣] والنون عندها ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ٣] ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣].

ثم ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - الحكم الثاني: وهو إدغام التنوين والنون الساكنة في ستة أحرف ذكر في البيت الذي بعده منها أربعة وذكر في هذا البيت الاثنين الأخيرين وهما اللام والراء فأمر بإدغام التنوين والنون الساكنة فيهما بغير غنة لزومًا أي: وجهًا واحدًا عن جميع القراء السبعة فمثال التنوين عند اللام ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] والنون عندها ﴿فَإِن لَّمْ﴾ [البقرة: ٢٤] والتنوين عند الراء ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النساء: ٢٥] والنون عندها ﴿مَن رَّبُّ﴾ [الحاقة: ٤٣]. ثم كمل فقال:

وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي: يُومِنُ إِلَّا بِكِلْمَةٍ كَـ: دُنْيَا عَنْوَنُوا

أي: أدغم أيها القارئ التنوين والنون الساكنة بغنة في حروف «يومن» الياء التحتية والواو والميم والنون وهذه الأحرف الأربعة بقية حروف الإدغام الستة المتقدم ذكرها فمثال التنوين في اليـاء ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠] والنون فيها ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٧]، والتنويـن في الواو ﴿جَنَّتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥] والنون فيها ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] والتنوين في الميم ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] والنون فيها ﴿مِّن مَّالِ﴾ [النور: ٣٣] والتنوين في النون ﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾ [البقرة: ٥٨] والنون فيها ﴿مِّن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤].

ثم ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - أن إدغام النون الساكنة فيما ذكر مشروط بأن يكون من كلمتين، أما ما كان من ذلك في كلمة فالإدغام فيه ممتنع فالواو نحو ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، والياء نحو ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ وذلك لئلا يلتبس ويشتبه بالمضاعف وهو ما تكرر أحد أصوله فإنه لو أدغم ﴿صِنْوَانٌ﴾ لاشتبه بنحو صوان جمع صاين ولو أدغم نحو ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ لاشتبه بنحو: «الديان» وهو الله - تعالى - فإن قلت لأي

شيء لم يجعلوا الغنة فارقة بين ﴿صِنْوَانٌ﴾ وصوان و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ و« الديان » وحينئذ فلم يبق اشتباه ولا التباس فالواجب أن الغنة إنما لم يجعلوها هنا فارقة ؛ لأنها ضعفت وخفيت بذهاب معظمها مع موصوفها المدغم فلم يكن حينئذ فيها قوة تفرق بين ما ذكر فإن قلت لفظ ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ إذا أدغم لا يصير مشتبهًا بلفظ « الديان » ؛ لأن لفظ « الديان » آخره نون ولفظ ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ لا . فالجواب : أن لفظ « الدنيا » وإن لم يكن آخره نون إلا أنه حال الإدغام لا يصير له معنى فربما يتوهم أن بعض الكلمة مُحْذوف وهو النون وأما اللام والراء فقال بعضهم : لم يوجد لها مثال من كلمة في الكتاب العزيز ومثالهما من غيره إذا بنيت الكلمة على وزن (فنعل) من علم وعرف فتقول عنلم وعنرف بالإظهار لأنه لو أدغم التبس بفعل المضاعف . انتهى . بمعناه . وفيه نظر من حيث اللام فإن كان النون واقعة مثلها في القرآن العظيم من كلمة واحدة وهي مدغمة فيها وجهًا واحدًا وذلك في نحو ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ [هود : ١٤] في سورة هود عليه الصلاة والسلام و﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُمْ﴾ [الكهف : ٤٨] في سورة الكهف وغيرهما مما رسم متصلًا فإن قلت النون في هذين اللفظين وما اشبههما .

لم تجتمع مع اللام في كلمة واحدة ؛ لأن لفظ أن كلمة وما بعدها كلمة أخرى ؟ فالجواب أن مثل ذلك كلمة واحدة في اصطلاح أئمة القراءة والتجويد .

(مطلب تعريف الكلمة عند علماء القراءة والتجويد ما هي)[1].

لأن الكلمة عندهم هي ما يصح الابتداء بأوله والوقف على آخره وإن كان كلمات عديدة عند غيرهم كالنحاة ألا يرى أن نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة : ٦] كلمة واحدة كما هو ظاهر وعند النحاة أربع كلمات : همزة الإستفهام والفعل الماضي والضمير البارز الذي هو الفاعل وضمير الجماعة المذكرين ، وأما الراء فلم أقف لها الآن على مثال في الكتاب المجيد ولعله كما قال ، وأما الميم فقال ذلك البعض أيضًا ليس لها مثال في القرآن العظيم من كلمة ومثالها من غيره « شاة زنما » إلا إنها يظهر

---

(١) ليست في : ط .

عندها تارة وذلك إذا حصل الإلتباس المذكور نحو انمحى انتهى بمعناه أيضًا ، وفيه نظر أيضًا فإن النون واقعة مثلها في القرآن العظيم من كلمة واحدة وهي مدغمة فيها وجهًا واحدًا نحو ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١] المرسوم متصلًا أيضًا أما الشق الأول وهو ما إذا حصل الالتباس بالإدغام كـ « شاة زنما » فإنه غير موجود في القرآن المجيد ، وأما النون مع النون في كلمة واحدة فإدغام الأولى في الثانية واجب نحو ﴿إِنَّ﴾ كما علم من قول الناظم – رحمه الله تعالى – فيما سبق ، (وأولي مثل وجنس إن سكن أدغم) ، فتبين بذلك بطلان قول ابن جبارة في شرح الحرز حيث جعل فيه الإظهار .

تنبيهات : الأول : اختلف الأئمة في عد النون من حروف الإدغام الستة المذكورة فكان الحافظ أبو عمرو الداني ممن يذهب إلى عدم ذكرها معهم .

قال في جامعه : والقراء من المصنفين يقولون تدغم النون الساكنة والتنوين في ستة أحرف فيزيدون النون نحو ﴿مِن نَّارٍ﴾ [الحج : ١٩] و﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية : ٨] وذلك غير صحيح إذ لا معنى لذكرها معهم لأنها إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بد من إدغامها فيها ضرورة وكذلك التنوين كسائر المثلين إذا التقيا وسكن الأول منهما . انتهى . ملخصًا ، وذهب غيره إلى عدها معهم قال الناظم – رحمه الله تعالى –: والتحقيق في ذلك أن يقال إن أريد بإدغام النون في غير مثلها فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه فلابد من ذكر النون في ذلك ، ولا شك أن المراد هو هذا لا غير فيجب حينئذ ذكر النون فيها وعلى ذلك بنى الداني في تيسيره ، والله أعلم . انتهى .

الثاني : اتفق أهل الأداء على أن الغنة الظاهرة حال إدغام النون الساكنة والتنوين في النون سببه المدغم فيه وهو النون المتحركة المدغم فيها ، واتفقوا أيضًا على أن الغنة الظاهرة حال إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء غنة المدغم وهو النون الساكنة والتنوين ، واختلفوا في الغنة الظاهرة حال إدغام النون الساكنة في الميم هل هي غنة المدغم وهو النون الساكنة والتنوين أو غنة المدغم فيه فذهب إلى الأول ابن

كيسان النحوي[1] وأبو بكر بن مجاهد المقرئ[2] وغيرهما وذهب الجمهور إلى الثاني وهو الصحيح .

الثالث : بقدر ما يبقى من صفة المدغم ينقص التشديد من المدغم فيه فلذلك كان إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء غير كامل من أجل وجود الغنة وإدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء إدغام كامل إن كانت الغنة صفة المدغم فيه وهو الصحيح كما مر وناقص إن كانت الغنة صفة المدغم

(مطلب الإدغام محقق ومقدر)[3].

الرابع : الإدغام محقق ومقدر فالأول ما كان أصله الإظهار ثم عرض له الإدغام وهو قسمان : ما جاز إظهاره وما امتنع كـ ﴿مِن مَّالِ﴾ و﴿عَمَّ﴾ وهذا بحسب اللفظ وأما بحسب الرسم فقسمان : أيضًا ما فيه للمدغم صورة كـ ﴿ٱلشَّمۡسَ﴾ و﴿مِن مَّالِ﴾ وما ليس له صورة كـ ﴿عَمَّ﴾ وألا يقولوا والمقدر ما ليس كذلك بأن يكون الحرف موضوعًا أصلًا ولفظًا مشددًا كان وتم ، ولذا لم يكن فيه للمدغم صورة أصلًا فهو قسم واحد لفظًا ورسمًا والتشديد أصلي حيث كان الإدغام مقدرًا وغير أصلي حيث كان محققًا وهو قسمان : لازم كـ « الشمس » ، وغير لازم كـ « من مال » والشيء قد يكون لازمًا وعارضًا باعتبارين فهنا نحو : ﴿ٱلشَّمۡسَ﴾ [يونس : ٥] عارض بحسب الأصل ولازم بحسب اللفظ .

مطلب تعريف التشديد والشدة بفتح الشين وكسرها[4] .

الخامس : الإدغام والتشديد كل منهما لازم للآخر خلافًا لبعضهم حيث فرق بين المشدد والمدغم فجعل نحو ﴿لِّمَا﴾ [الطارق : ٤] و﴿إِنَّ﴾ مشددًا وليس مدغمًا

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم من أئمة اللغة والقراءات ت ٢٩٩ هـ . الأعلام (٦/ ١٩٧) .

(٢) هو مجاهد بن أحمد بن موسى بن العباس أول من سبع السبعة ومن أئمة القراءات ت٣٢٤ هـ غاية النهاية (١/١٣٩ - ١٤٢) ، الأعلام (١/ ٢٤٦) .

(٣) ليست في : ط ، ت .

(٤) ليست في : ط ، ت .

وجعل نحو ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٨٢] و﴿مِّن نَّذِيرٍ﴾ [السجدة: ٣٠] مشددًا ومدغمًا .

قال العلامة عبد الدايم الأزهري في شرح هذه المقدمة : وفيه نظر فإن المشدد كله مدغم فإنه حرفان سكن الأول منهما وأدغم في الثاني . انتهى . واعلم أنه تقدم تعريف الإدغام ، وأما التشديد فحقيقته حبس الصوت بالحرف المشدد عند النطق به بحيث يثقل اللفظ به وينزل منزلة حرفين أولهما ساكن فالتشديد صفة قائمة مقام الحرف الساكن المقدر ، والشدة بفتح الشين هي سنن الشين الثلاثة التي هي علامة على التشديد وبكسرها صفة الحرف المشدد ثم كمل فقال :

وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِغُنَّةٍ ، كَذَا الإِخْفَا لَدَى بَاقِي الحُرُوفِ أُخِذَا

أي : الحكم الثالث الإقلاب وهو أن يقلب كل من التنوين والنون الساكنة ميمًا ويخفى الميم بغنة عند الباءالموحدة سواء تطرفت النون نحو : ﴿مِنۢ بَعْدِ﴾ أم توسطت نحو : ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ ولا يكون التنوين إلا في الطرف نحو ﴿عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] ثم إن الناظم – رحمه الله تعالى – ذكر الحكم الرابع وهو الإخفاء فأخبر أن التنوين والنون الساكنة يخفيان بغنة عند بقية الحروف وهي خمسة عشر حرفًا ، وعلم أن هذا الإخفاء يكون بالغنة من تشبيه الناظم – رحمه الله تعالى – بالقلب عند الباء بالغنة بقوله : كذا سواء تطرفت النون أم توسطت والتنون لا يكون إلا في الطرف كما تقدم والخمسة عشر هي التاء الفوقية نحو ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ [الحاقة: ١٨] ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟﴾ [النساء: ٢٥] و﴿كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] والثاء المثلثة نحو ﴿مِن نُّطْفَةٍ * ثُمَّ﴾ [السجدة، ٧، ٨] ﴿أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤] و﴿وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢٧] والجيم نحو ﴿رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥] و﴿مَن جَآءَ﴾ [الأنعام: ١٦٠] ﴿وَأَنجَيْنَا﴾ [الأنعام: ٦٣] والدال نحو ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ ، و﴿ان دعوا﴾ [مريم: ٩١] و﴿أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] والذال نحو ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠] و﴿مَن ذَا ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٥٥] و﴿لِّيُنذِرَ﴾ [الأحقاف: ١٢] والزاي نحو ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠] ، و﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ [البقرة: ٢٠٩] و﴿نَزِيلًا﴾

[غافر: ١] والشين نحو ﴿جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٣٢] و﴿فَمَن شَهِدَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿أنشره﴾ [عبس: ٢٢] والصاد نحو ﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [فصلت: ٢١] ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ [الشورى: ٤٣] ﴿وَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] والضاد نحو ﴿قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦] و﴿مَّن ضَلَّ﴾ [المائدة: ١٠٥] و﴿مَّنضُودٍ﴾ [هود: ٨٢] والطاء نحو ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ [إبراهيم: ٢٤] و﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، و﴿ٱنطَلِقُوٓا۟﴾ [المرسلات: ٢٩] ، والظاء نحو ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧] و﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النمل: ١١] و﴿ٱنظُرْ﴾ [الإسراء: ٢١] والفاء نحو ﴿عَاقِرًا فَهَبْ لِى﴾ [مريم: ٥] ﴿وَإِن كَانُوا۟﴾ [المائدة: ١٧٦] و﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٤] والقاف نحو ﴿خَفِيًّا * قَالَ﴾ [مريم، ٣، ٤] و﴿مِن قَبْلِهِم﴾ [الرعد: ٦] و﴿يَنقَلِبُ﴾ [الملك: ٤] والكاف نحو ﴿كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩] و﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ [الكهف: ٢٧] و﴿فَٱنكِحُوا۟﴾ [النساء: ٣] .

تنبيه: تقدم تعريف الإظهار ، والإدغام ، وأما الإقلاب في اصطلاحهم فهو : عبارة عن إخفاء ميم مقدرة فيها غنة قبل الباء الموحدة ، والإخفاء لغة : الستر ، واصطلاحًا : اتيان الحرف نطقًا بحالة بين الإظهار والإدغام من غير تشديد مع بقاء الغنة ، فقوله إتيان الحرف عند النطق به بحالة بين الإظهار ، والإدغام فيه رد على من زعم أن حقيقة الإخفاء ذهاب ذات النون الساكنة والتنوين وإبقاء الغنة ؛ لأن الغنة صفة لازمة لموصوفها لا تنفك عنه أصلًا كغيرها من الصفات الذاتية فلو ذهب موصوفها يلزم من ذهابه ذهابها كغيرها من الشدة والجهر وغيرهما ، وقولهم من غير تشديد فيه رد على الأهوازي[1] وصاحب المصباح[2] حيث ذهبا إلى أن فيه تشديدًا يسيرًا .

وعبارة الأهوازي : كما أن المظهر مخفف والمدغم مشدد كذلك المخفى بين

---

(١) هو الحسن بن علي أبو علي إمام كبير في القراءات والحديث ت ٤٤٦ هـ غاية النهاية (١/ ٢٢٠ - ٢٢٢) .

(٢) هو المبارك بن الحسن من أئمة القراءات ت ٥٥٠ هـ . النشر (١/٩٠) .

التشديد والتخفيف ؛ لأنه رتبة بينهما وغلط من قال المخفى : مخفف . انتهى .

قال صاحب الإقناع[1] : ولا أرى الأهوازي إلا واهمًا ؛ لأنّ التشديد إنما وجب في الإدغام لما أرادوا أن يكون رفع اللسان بالمثلين واحدًا ولا تماثل في الإخفاء ، ألا ترى أن مخرج النون المخفاة غير مخارج هذه الحروف التي تخفى عندها ؟ فيجب أن يكون حكمها من التخفيف حكم الإظهار . انتهى .

تنبيه آخر : كون أحكام النون الساكنة والتنوين أربعة هو ما عليه إجماع الأئمة المعتبرين الضابطين ولا نظر إلى عد بعضهم لها ثلاثة بإسقاط الإقلاب محتجًا بأنه إذا قلبت النون الساكنة أو التنوين ميمًا أعطي الحكم للميم وكان إخفاء نظير إخفائها في نحو ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ لأن هذه الميم عارضة وأصلها النون الساكنة أو التنوين بخلافها في نحو ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ فإنها أصلية .

توجيه : وجه الإظهار عند الستة الأحرف المتقدمة بعد النون الساكنة والتنوين عن مخارج الستة المذكورة ووجه الإدغام عند الستة أحرف المتقدمة أيضًا القرب في المخارج ووجه إخفائها عند الأحرف الخمسة عشر توسط حالهما من جهة المخارج ووجه الإقلاب مجانسة الميم المنقلبة للباء الموحدة من حيث المخرج وللنون الساكنة والتنوين من حيث الغنة ، ووجه عدم بقاء الغنة مع اللام والراء الخفة فإن بقاءها معهما يثقلها ، ووجه إبقائها مع الواو والياء عدم الثقل مع أنه لم يقصد في ذلك مبالغة التخفيف ثم انتقل إلى أحكام المد فقال :

باب المد والقصر[2]

وَالْمَدُّ : لَازِمٌ ، وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ ، وَهْوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

إعلم أن المد في اللغة : الزيادة ، واصطلاحًا : عبارة عن إطالة الصوت بأحد الحروف الثلاثة زيادة على المد الطبيعي والقصر لغة : الحبس ، واصطلاحًا : إثبات

---

(١) هو أبو جعفر علي بن خلف بن البادش ت ٥٤٠ هـ غاية النهاية (١/ ٨٣) .

(٢) زيادة من المحقق .

ذات حرف المد ، وترك الزيادة عليه وهذا هو الأصلي إذ المد قسمان : أصلي وهو الإثبات المذكور وإنما كان أصليًا لأنه لا يتوقف على سبب يقتضيه ، وفرعي : وهو الزيادة على ذات حرف المد وإنما كان فرعيًا ؛ لأنه يتوقف على سبب يقتضيه ، ثم اعلم أن للمد سببًا ، وشرطًا ، ومانعًا ، فسببه همز أو ساكن وشرطه وجود حرفه لفظًا وخطًا نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة : ٤] و﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة : ١٤] و﴿فِيٓ أَنفُسِهِم﴾ أو لفظًا فقط نحو ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة : ٢٧٥] و﴿بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾ [هود : ٥٧] ، ومانعه فقد شرطه نحو ألف أو سببه نحو : ﴿طه﴾ لكن توقفه على الشرط أقوى من توقفه على السبب بدليل أنه إذا فقد الشرط امتنع المد وإذا فقد السبب جاز المد ولم يمتنع كما يأتي وحروفه كما تقدم ثلاثة : الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها وإذا تقرر ذلك فالمد ثلاثة أقسام : لازم وواجب وجائز فالأولان : يجب مدهما ويمتنع قصرهما والثالث يجوز مده وقصره والناظم – رحمه الله تعالى – شرح في بيان كل واحد فقال :

فَلَازِمٌ : إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّ سَاكِنُ حَالَيْنِ ، وَبِالطُّولِ يُمَدّ

أي : المد اللازم هو أن يقع بعد حرف المد في كلمته ساكن لازم حالتي الوصل والوقف وهو : كلمي وحرفي وكل منهما مثقل ومخفف فالكلمي المثقل كـ ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ والكلمي المخفف كـ ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس : ٥١، ٩١] واجتمع الحرفي المثقل والمخفف في ﴿الٓمٓ﴾ وسمي لازمًا للزوم سببه في كل حال أو لأنه يلزم في المد لجميع القراء قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفحاش ولا خروج من منهاج العربية وقدره الناظم – رحمه الله تعالى – بخمس ألفات وإليه الإشارة بقوله « وبالطول يمد » ثم كمل فقال :

وَوَاجِبٌ : إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةِ

أي : المد الواجب ويسمى متصلًا أيضًا وهو أن يجتمع حرف المد والهمز في كلمة واحدة ويتأخر الهمز نحو ﴿شَآءَ﴾ [التوبة : ٢٨] و﴿سُوٓءَ﴾ [يوسف : ٥١] ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] وقد أجمع القراء على مده لكن اختلفوا في قدر المد فذكر

حذاق الأئمة كالإمام أبي عمرو الداني إلى أنه أربع مراتب : الأولى : بقدر خمسة ألفات لحمزة وورش الثانية بقدر أربع ألفات لعاصم ، الثالثة : بقدر ثلاثة ألفات لابن عامر والكسائي ، الرابعة : بقدر ألفين لابن كثير وأبي عمرو وقالون وهذا هو المذهب الصحيح المنصور الذي عليه الأئمة الضابطون المحققون فلا عبرة حينئذ بتقدير بعضهم له بأرباع الألفات وأنصافها لأن تقدير المد بالألفات الكوامل وناقش فيه بأنه لا يتحقق كل مرتبة في كل مرة كالتي قبلها كما هو مقرر في كتب الخلاف فما بالك المد بأنصاف الألفات وأرباعها واعلم أن سبب المراتب المذكورة اختلاف القراء في القراءة من التحقيق ، والتدوير ، والحدر ، ثم كمل فقال :

وَجَـائِـزٌ : إِذَا أَتَـى مُـنْـفَـصِـلَا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفًا مُسْجَلَا

أي : المد الجائز قسمان أحدهما : ما كان سببه همزًا منفصلًا عن حرف المد في كلمة أخرى نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ و﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [التحريم : ٦] و﴿فِيٓ أَنفُسِهِم﴾ ويسمى هذا النوع مدًا متصلًا أيضًا والثاني ما كان سببه ساكنًا عارضًا نحو ﴿ٱلۡحِسَابِ﴾ [الرعد : ٢١] و﴿ٱلۡمُفۡلِحِينَ﴾ [القصص : ٦٧] ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ويسمى هذا النوع عارضًا للسكون أيضًا وإذا تقرر ذلك فاتفق ورش وحمزة وعاصم وابن عامر والكسائي على مد القسم الأول واتفق ابن كثير والسوسي[1] على قصره وجوز مده وقصره قالون والدوري عن أبي عمرو ومراتب من مده كمراتبه في المتصل وقد تقدم ذلك لكن يزيد هنا مرتبة خامسة وهي القصر الذي هو إثبات ذات حرف المد وأما القسم الثاني فاتفق القراء على إجراء ثلاثة أوجه فيه ، وهي المد بمقدار خمسة ألفات لأنه الأصل في المد لأجل الساكن ، والقصر بقدر ألف لعروض السبب ولا يضر اجتماع الساكنين حينئذ على غير مده لأن اجتماعهما في الوقف مغتفر والتوسط بقدر ثلاثة ألفات رعاية للجانبين فإن قلت لأي شيء كان التوسط بقدر

---

(١) هو صالح بن زياد بن عبد الله ت ٢٦١ هـ ، أحد الذين اشتهرا بالرواية عن أبي عمرو البصري غاية النهاية (١/ ٣٣٢ ، ٣٣٣) .

ثلاثة ألفات ولم يكن ألفين ونصف لأنها نصف الخمسة فالجواب أن المد الذي بقدر خمسة ألفات منه ألف واحدة هي المد الطبيعي وأربعة هي الزيادة عليه فنصف هذه الزيادة ألفين فإذا ضمتا إلى الألف التي هي المد الطبيعي صار المجموع ثلاثة وهو التوسط فعلم بذلك أن المراد بالتوسط نصف الزيادة مع المد الطبيعي ؛ لأن المراد نصف جميع الألفات وقوله : « مسجلا » أي : مطلقًا أي : سواء كان السكون محضًا أم مع إشمام بخلاف الوقف بالروم فإنه كالوصل لوجود بعض الحركة إذ البعض كالكل .

تنبيهات : الأول : حمل أهل الأداء الواو والياء اللينتين إذا أتى بعدهما ساكن عارض نحو : « خوف » و« بيت » وقفًا على الواو والياء المديتين في نحو : ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ و﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وقفًا فأجروا فيهما الأوجه الثلاثة أيضًا .

الثاني : إنما كانت المراتب في المد إذا كان سببه الهمز دون ما إذا كان سببه الساكن اللازم ؛ لأن الساكن أقوي من الهمز في السببية بدليل ما قالوه من أنه لا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمد ولا كذلك الهمز وإنما قلنا الساكن ولم نقل السكون وإن كان السكون هو السبب لنسلم مما أورد على ذلك من أن الهمز ذات والسكون عرض وكيف يكون العرض أقوي من الذات وما ذكرناه سالم من ذلك لأن الساكن ذات أيضًا وهو الحرف الساكن ؟

الثالث : إذا اجتمع الهمز والسكون نحو ﴿شَآءَ﴾ وقفًا فالسبب هو الهمز لا السكون لأن السكون طارئ على الهمز هنا فلا يجوز القصر لأجل السكون العارض بل السكون مقو للهمز حينئذ مع بقاء المرات المتقدمة لا يقال تقوية السكون للهمز تخرجه لحالة من المراتب فيجب فيه الإشباع وإلا فلا فائدة من تقويته له لأنا نقول هو وإن كان مقويًا له لا يخرجه عن كونه مدًا متصلًا ، وتقدم أن القراء مختلفون في مراتبه .

الرابع : إذا تغير السبب الأصلي كـ ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ وصلًا بتحريك الميم جاز في حرف المد حينئذ المد نظرًا إلى أن الأصل السكون والقصر نظرًا إلى الحالة الراهنة

ولم يجز التوسط لعدم الرواية به وخرج بقولنا الأصلي السبب العارض كـ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وقفًا فإنه إذا تغير سكونه بالروم مثلًا لم يجز المد والتوسط لعدم السبب المقتضى لذلك ولا نظر إلى السكون المقدر ؛ لأنه عارض وعود الحركة يوجب الرجوع إلى الأصل وهو القصر .

الخامس : إنما قدروا الزيادة في المد بالألفات دون الواوات والياءات ؛ لأن الألف هي الأصل في حروف المد وأيضًا فلو قدروه بالواوات والياءات لربما توهم أنها ولو كانت محركة وإن كانت القرينة مخصصة فالتقدير بالأصلي حينئذ أولى .

السادس : تقدير المد بالألفات في حروف المد مبني على أصل محقق وهو المد الطبيعي وفي نحو في اللين على أصل تقديري وذلك أن حرفي اللين فيهما من المد قدر يسير ذاتي كالطبيعي في حروف المد إلا أنه لا يسمى مد الخفاء به ولا يبلغ القدر الذي في حروف المد فيقدر حينئذ فيهما زيادة يسيرة على ذلك القدر اليسير حتى يبلغ مجموع القدر اليسير والزيادة قدر المد الطبيعي في حروف المد فيصير ذلك مدًا أصليًا في حرفيه ثم يزاد عليه لمن يزيد كما تقدم في حروف المد وإنما لم يعتبر ذلك القدر اليسير مدًا أصليًا بحسب التقدير ؛ لأنه غير منضبط فلا ينضبط المفرع عليه بالأولى بخلاف حروف المد فإنها منضبطة من حيث تقدير كل حرف بحركتين .

السابع : انفصال السبب مضعف للمد ألا ترى أنه يجوز في المنفصل المد والقصر ولا يجوز في المتصل إلا المد وكما أن سبب المد قوي وضعيف كذلك شرطه فحرف المد قوي وحرف اللين ضعيف .

الثامن : السكون العارض المجوز للتثليث في حرف المد الذي قبله هو ما ثبت في حالة دون أخرى كـ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ فإنه ثابت وقفًا لا وصلًا أو يقال ما ثبت في حالة دون أخرى وجاز رومه وإشمامه حال الوقف عليه فخرج نحو ﴿دَآبَّةٍ﴾ فإنه وإن كان عارضًا بالنسبة إلى أن أصله دابية ثم ادغم إلا أنه ثابت في الحالين ويمتنع رومه وإشمامه .

التاسع : ما تغير سببه بالإدغام اللازم لفظًا نحو ﴿دَآبَّةٍ﴾ لا يجوز قصره لوجود عوضه وهو التشديد فإنه قائم مقامه في السببة لا يقال نحو ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران : ١، ٢] وصلًا : الحركة قائمة مقام السكون فلم لا ويجب المد معها لأنا نقول الشيء إذا ناب عن الآخر لابد أن يكون بينهما مناسبة ولو في الجملة بالتشديد فإنه مناسب للسكون من حيث حبس الصوت مع كل منهما عند النطق بمجلهما بخلاف الحركة مع السكون فإنه ليس بينهما مناسبة أصلًا بل هي ضده كما يأتي آخر المقدمة في الكلام على الوقف إن شاء الله تعالى .

العاشر : حرف المد إذا لقيه ساكن بعدي سواء كان حرف المد أصليًا أم عارضًا وسواء كان ذلك السكون لارتقاء أم عارضًا فإن كان حرف المد ليس بآخر كلمة فيثبت ويمد لأجل الساكن كـ ﴿دَآبَّةٍ﴾ و﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة : ٥] وقفا وإن كان حرف المد آخر كلمة فيحذف للساكنين نحو ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ﴾ و﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النحل : ١٥] فإن قلت لأي شي لم يمد حرف المد إذا كان آخر كلمة ويكون ذلك من قبيل الفصل بين الساكنين كما إذا اجتمع حرف المد والساكن في كلمة نحو ﴿دَآبَّةٍ﴾ فالجواب أن السكون طارئ علي حرف المد فيما إذا اجتمع معه في كلمة واحدة نحو : ﴿دَآبَّةٍ﴾ فلا يحذف الأصلي الذي هو حرف المد لأجل السكون الطارئ عليه بخلاف ما إذا كان حرف المد آخر كلمة والسكون أول كلمة أخرى نحو : ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ﴾ فحرف المد طارئ علي السكون فيحذف حينئذ لذلك .

الحادي عشر : إذا اجتمع سببان بعديان مثليان فالسبب أسبقهما كـ ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾ وصلًا و﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ وقفًا بالسكون فإن السبب هو الهمز الأول في المثال الأول والسكون المقدر في المثال الثاني فإن كانا معيين مختلفين فالهمز هو السبب لأنه هو السبب في الحالة الأصلية وهي الوصل ففي الحالة الفرعية وهي الوقف بطريق الأولي .

الثاني عشر : إذا تغير الشرط بأن كان حرف لين مع لزوم السبب نحو (عين) من فاتحتي سورة مريم عليها السلام والشورى جاز المد نظرًا للأصل والتوسط لانحطاط مرتبة حرف السين عن حرف المد ولم يجز القصر للزوم السبب .

الثالث عشر : قدر أهل الأداء ألفان النطق بحرف المد بقدر زمن النطق بفتحتين أو واوًا فبضمتين أو ياء فبكسرتين وإنما قدروا ذلك كذلك لأجل الضبط في النطق بالمد الفرعي ونهايته إلى حرف المد المتقدم .

الرابع عشر : كل من المد اللازم والمتصل يمد في حال وصل كلمته بما بعدها وفي حال الوقف عليها ، وأما المنفصل فلا يمد إلا إذا وصلت كلمته بما بعدها أما إذا وقف عليها فلا مد فرعي حينئذ ، وأما العارض فلا يمد إلا إذا وقف على كلمته أما إذا وصلت بما بعدها فلا مد فرعي حينئذ أيضًا .

مطلب المد ليس بحرف ولا حركة وإنما هو صفة قائمة بحروفها[1] .

الخامس عشر: المد ليس بحرف خلافًا لبعضهم ؛ لأنه ليس من الحروف الأصول ولا الفروع المجمع علي أنه ليس لنا حروف غيرها وليس المد حركة خلافًا لبعضهم ؛ أيضًا لأن الحركة تحل موصوفها نطقًا والمد لا يحل حروفه نطقًا وإنما حروفه متوقفة على حرف متحرك قبلها يحلها نطقًا كما هو ظاهر وإنما المد صفة قائمة بحروفها كغيرها من الصفات .

السادس عشر : تقدير مراتب المد بما تقدم من الألفات إنما هو بحسب الغرض والتقدير أما بحسب التحقيق فإنما ذلك ألف واحدة إن كان حرف المد ألفًا أو واوًا واحدة إن كان حرف المد واوًا أو ياء واحدة إن كان حرف المد ياء وإن طال زمنهن ولو يومًا مثلًا ولذا سئل بعضهم عن الجمع بين ألفين فاخذ بمد صوته فقيل له لو مددت إلي الغد إنما هي ألف واحدة نعم ربما يقال على التحقيق أن الزيادة على كل مرتبة ما تميزها عن التي قبلها من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية كما مر .

---

(١) ليست في : ط .

السابع عشر : ما قاله بعضهم من أن الحركة سبب للقصر كما أن السكون سبب المد مردود ؛ لأن القصر هو الأصل وقد تقرر أن الأصل لا يحتاج إلى سبب يقتضيه ولئن سلمنا ذلك للزم منه القصر الذي هو أحد الأوجه الثلاثة وقفًا بغير الروم لفقد سببه وهو الحركة ولا قائل به .

توجيه : وجه المد للوزان حروف المد ضعيفة وخفية والهمز قوي فإذا التصق حرفًا خفيًا خف من تطرق الخفاء إليه فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالهمز وجه القصر أنه الأصل ووجه المد للساكنين الحجز بين الساكنين اللذين هما حرف المد والساكن الذي بعده إذ الأصل في اجتماعيهما تحريك الأول لكن لما تعذر تحريك الألف واستثقل علي أختيها زيد في المد ليتمكن من النطق بالساكن الثاني فهو بمنزلة الحركة فإن قلت يلزم على هذا تعطيل المد لأن الزيادة الألفات أو واوات ياءات ولن سواكن أيضًا وإذا كان كذلك فيلزم عليه التسلسل ، وما أدى إلى التسلسل يبطل من أصله ، فالجواب : أن لزوم التسلسل إنما أن يؤتى بزيادة أخرى يفصل بينهن وبين الساكن الذي بعدهن وهلم جرا ويكون في الأمور المحققة ، وأما المد فتقرر غير مرة أنه تقديري لأنه إذا حقق المناط لم يكن هناك إلا ألفًا واحدة فقط وكون الزيادة خمسة ألفات مثلًا أمر اعتباري وتقريبي كما مر وحينئذ فلا يلزم تعطيل المد وليس هناك تسلسل صل ثم لما فرغ الناظم – رحمه الله تعالى – من الكلام علي المد أخذ في الكلام علي الوقف والابتداء فقال :

باب الوقف والابتداء[1]

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَابُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
وَالِابْتِدَاءِ ، وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ثَلَاثَةً : تَامٌّ ، وَكَافٍ ، وَحَسَنْ

أي : بعدما أتقنت أيها القارئ مخارج الحروف وصفاتها والإدمان في تجويدها وكيفية النطق بها لابد من معرفة الوقف والابتداء واعلم أن لهما حالتان :

---

(١) زيادة من المحقق .

الأولى : معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به وهذه الحالة هي التي يتكلم عليها الناظم – رحمه الله تعالى – هنا . الثانية : معرفة كيفية الوقف وكيفيه الابتداء وهذه الحالة يأتي الكلام عليها آخر المقدمة إن شاء الله – تعالى – وجمع الناظم – رحمه الله تعالى – الوقف باعتبار أنواعه المنقسم إليها التام والكافي وغيرهما ثم اعلم أن الوقف في اللغة : الكف عن القول والفعل ، وفي الاصطلاح : قطع الصوت على آخر الكلمة الوضعية زمانًا يتنفس فيه عادة فقولنا : قطع الصوت جنس يشمل الوقف والسكت والقطع ، وقولنا : على آخر الكلمة فصل اخرج قطعه على بعضها ، وقولنا : الوضعية قيد أدخل الكلمات الموصولة نحو كلما أخرها وضعًا الألف ، وقولنا : زمانًا يتنفس فيه فصل آخر أخرج السكت فإنه قطع الصوت **إما من غير** تنفس والزمان يزيد على الآن ، وقولنا : عادة فصل آخر أخرج القطع فإنه الإعراض عن القراءة بالكلية والسبب الداعي إلى معرفة الوقف والابتداء كما قاله الناظم – رحمه الله تعالى – إنه لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة والقصة في نفس واحد ولم يجز النفس بين كلمتين حالة الوصل بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار وقف التنفس والاستراحة وتعيين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة وتحتم ألا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم اذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته كما قدمنا عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – لما سئل عن قوله تعالي : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ فقال الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ، وروينا عن ابن عمر – رضي الله عنهما – أنه قال : لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها وآمرها وزاجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها ، ففي كلام علي – رضي الله عنه – دليل على وجوب تعلمه وفي كلام ابن عمر – رضي الله عنهما – برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة – رضي الله عنهم – ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيزين لا يجيز أحدًا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء ثم اعلم أيضًا أن

الوقف ثلاثة أقسام اختباري بالموحدة ومتعلقه الرسم كبيان المقطوع من الموصول والمجرور من المربوط ويأتي الكلام عليه إن شاء الله – تعالى – قريبًا واختياري بالمثناة النحتية وينقسم إلى تام وكاف وحسن ، والثالث الاضطراري وهو المسمى بالقبيح والناظم – رحمه الله تعالى – بينها في قوله :

وَهْيَ لِمَا تَمَّ : فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقُ – أَوْ كَانَ مَعْنىً – فَابْتَدِي
فَالتَّامُ ، فَالْكَافِي ، وَلَفْظًا : فَامْنَعَنْ إِلَّا رُءُوسَ الْآيِ جَوِّزْ ، فَالْحَسَنْ

أي : إذا وقف القارئ في محل لا تعلق له بما بعده البتة أي : لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فهو الوقف المسمى بالتام لتمامه المطلق فيوقف عليه ويبتدي بما بعده وأكثر ما يوجد ذلك في رءوس الآي وانقضاء القصص نحو ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة : ٥] ومن غير رءوس الآي نحو ﴿أَذِلَّةٌ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل : ٣٤] فإن آخر كلام بلقيس ثم قال الله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ وإذا وقف القارئ في محل ليس له تعلق بما بعده من جهة اللفظ ولكن له تعلق به من جهة المعنى فهو الوقف المسمى بالكافي للاكتفاء به واستغناؤه عما بعده واستغناء ما بعده عنه وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده ويكون في رءوس الأي وغيرها نحو ﴿يُنفِقُونَ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة : ٤] ومن غير رءوس الآي نحو : ﴿قَوْلُهُمْ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس : ٦٥] وإذا وقف القارئ في محل له تعلق بما بعده من جهة اللفظ والمعنى فهو الوقف المسمى بالحسن ؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز اختيار أكثر أهل الأداء والابتداء بما بعده لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة – رضي الله عنها – أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ، ثم يقف ثم يقول : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثم يقف ثم يقول : ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾

رواه أبو داود وغيره . قال الناظم – رحمه الله تعالى –: هذا حديث حسن وسنده صحيح ولذلك عد بعضهم الوقف على رءوس الآي في ذلك سنة وقال أبو عمرو : وهو أحب إليَّ واختاره أيضًا البيهقي[1] في شعب الإيمان وغيرهم من العلماء وقالوا الأفضل الوقوف على رءوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها وقالوا هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى . انتهى كلام الناظم – رحمه الله تعالى – والحسن يكون في رءوس الآي وغيرها فمن رءوس الآي ما تقدم ومن غيرها نحو : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ من قوله تعالى : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : ٧] وأما عكس القسم الثاني وهو أن يتعلق بما بعده في اللفظ دون المعنى فلم يوجد ذلك إذ يلزم من التعلق باللفظ التعلق بالمعنى .

تنبيهات : الأول : قد يكون الوقف تاما على إعراب وغير تام على إعراب آخر نحو الوقف على قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فانه وقف تام على أن ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس ومسعود وعائشة[2] وأبي حنيفة[3] والكسائي والأخفش وغيرهم ، وغير تام عند من جعل ما بعده معطوفًا عليه كابن الحاجب والوقف عنده على قوله تعالي : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ ، وقد يكون الوقف تامًا على قراءة وغير تام على أخرى ؛ نحو الوقف على قوله تعالي : ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة : ١٢٥] فإنه تام على قراءة من كسر خاء ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ وكاف على قراءة من فتحها أي غير تام وقد يكون الوقف كافيًا على إعراب غير كاف على آخر نحو الوقف على قوله – تعالى –: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة : ١٠٢] فإنه كاف إذا أعرب لفظ ﴿مَآ﴾ التي بعده نافية أما إذا أعربت موصولة كان حسنًا أي : غير كاف فلا يبتدأ بما بعده وقد يكون الوقف كافيًا على قراءة غير كاف على أخرى نحو الوقف

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله صاحب السنن الكبير في الحديث ، فقيه ، محدث ، السير (١١/ ١٨٤- ١٨٦) ، الوافي (٥/١٥٩) ، معجم المؤلفين (٤/٢٥٥) .

(٢) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق – رضي الله عنها – زوج النبي ﷺ ومن علماء الصحابة مناقبها كثيرة جدًا . (ت ٥٨هـ) .

(٣) هو النعمان بن ثابت بن زوطا فقيه العراق صاحب المذهب ت ١٥٠ هـ . غاية النهاية (٢/ ٣٤٢) .

على قوله تعالي ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩] فإنه كاف على قراءة من قرأ ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] بالخطاب وتام على قراءة من قرأ بالغيب أي: غير كاف وقد يكون الوقف حسنًا على إعراب غير حسن على آخر نحو الوقف على قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فإنه حسن على إعراب ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ نعتًا ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وكاف على إعراب ﴿ٱلَّذِينَ﴾ منصوب بفعل محذوف أو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف وتام على إعراب ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ و﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ خبره أي: غير حسن.

الثاني: المراد بالتعلق المعنوي أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى كالإخبار عن حال المؤمنين أو تمام القصة والمراد بالتعلق اللفظي أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث الإعراب ككون المتأخر صفة للمتقدم أو معطوفًا عليه أو صفة له أو مضافًا إليه ونحو ذلك.

الثالث: لا ينبغي أن يعتمد في الوقف إلا على ما يرتضيه المتقنون من أهل العربية ويتناوله المحققون من الأئمة فليس كل ما يتسفه بعض المقرئين أو يتكلفه بعض القراء أو يتناوله محرف من أهل الأهواء والمخطئين يعتمد الوقف عليه كأن يقف القارئ على نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾ [الروم: ٤٧] ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بمعنى لازم لنا أو واجب ونحو ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١١٣] ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾ على معنى القسم ونحو ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ﴾ ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -: فإن ذلك وما أشبهه تمحل وتحريف للكلم عن مواضعه ويعرف أكثره بالساق والسياق .. انتهى الجزء.

الرابع: لابد من معرفة أصول مذاهب القراء في الوقف والابتداء ليعتمد القارئ في قراءة كل واحد مذهبه فنافع ورد النص عنه أنه كان يراعي محاسن الوقف

والابتداء بحسب المعنى ، وابن كثير قال الناظم – رحمه الله تعالى – : روينا عنه نصا أنه كان يقول إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وعلى قوله : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] وعلى ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه ، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي[1] أنه كان يراعي الوقف على رءوس الآي مطلقًا ولا يعتمد في أوساط الآي وقفا سوى هذه الثلاثة المتقدمة انتهى . وأبو عمرو روي عنه أنه كان يراعي حسن الابتداء وذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الوقف وروي عنه الناظم – رحمه الله – أنه كان يعتمد الوقف على رءوس الآي ويقول هو أحب إلي وعاصم والكسائي ذكر الخزاعي[2] أنهما كانا يطلبان الوقف من حيث يتم المعنى وحمزة ورد النص عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس من أجل أن القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفًا معينًا .

قال الناظم – رحمه الله تعالى – ثم أخذ في بيان الوقف الاضطراري وهو المسمى بالقبيح كما مر :

وَغَيْرُ مَا تَمَّ : قَبِيحٌ ، وَلَهُ الْوَقْفُ مُضْطَرًّا ، وَيَبْدَا قَبْلَهُ

أي : يمتنع على القارئ أن يقف على موضع لم يتم الكلام فيه ولم ينقطع عما بعده لا لفظًا ومعنى ، ولا معنى فقط وذلك كأن يقف على المبتدأ دون خبره نحو ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ ويبتدأ بـ ﴿لِلَّهِ﴾ وعلى الفعل دون فاعله نحو ﴿فَمَا رَبِحَت﴾ [البقرة: ١٨] ويبتدئ بـ ﴿تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ ، وعلى الناصب دون منصوبه نحو ﴿ٱهْدِنَا﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ ، وعلى الجار دون مجروره نحو ﴿عَلَىٰ﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ ، وعلى الجازم دون مجزومه نحو ﴿فَإِن لَّمْ﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿تَفْعَلُوا۟﴾ ،

---

(١) هو أحمد بن أبي سريج الرازي المقرئ من تلاميذ الشافعي ، توفي بعد الأربعين ومائتين ، طبقات الشافعية (٢٢٩/١ – ٢٣٠) ، تهذيب التهذيب (٣٢/١) .

(٢) هو أبو الفضل الخزاعي مقرئ من آثاره كتاب الإبانة في الوقف والابتداء ، كان حيًا سنة ٥٢٠هـ . معجم المؤلفين (٦٧/٨) .

وعلى الموصول دون صلته نحو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿ءَامَنُوا۟﴾ ، وعلى القسم دون جوابه نحو ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، ويبتدئ بـ ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ ، وعلى الموصوف دون صفته نحو ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ ، وعلى المضاف دون المضاف إليه نحو ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿ٱلْفَلَقِ﴾ ، وعلى الفاعل دون المفعول نحو ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ ، وعلى الظرف دون عامله نحو ﴿لَهُم﴾ ، ويبدي بـ ﴿مَّغْفِرَةً﴾ ، وعلي المعطوف عليه دون المعطوف نحو ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة : ٧] ، ويبتدي بـ ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ ، وعلى اسم إن وأخواتها دون خبرها نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾، ويبتدي بـ ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾ ، وعلى اسم كان وأخواتها دون خبرها نحو ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾، ويبتدي بـ ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ، وما أشبه ذلك كالوقف على التمني والشرط والاستفهام والأمر والنهي دون أجوبتها ، وعلى المفسر دون مفسره ، وعلى ذي الحال دونها ، وعلى المستثنى منه دون المستثنى ، وعلى المشار به دون المشار إليه ، وعلى المؤكد دون المؤكد ، وعلى المبدل منه دون البدل ، وعلى أحد مفعولي ظننت دون الآخر فالوقف على ذلك كله ، وما أشبهه قبيح منهي عنه وعن الابتداء بما بعده الا إنهم أجازوا الوقف على مثل ذلك للقارئ ، إذا اضطر وانقطع نفسه لكن الزموا بالابتداء بما قبله لما يترتب عليه من فساد المعني كما إذا وقف على قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء : ١١٠] لأنه يصير المعني أن الأبوين بشاركان البنت في النصف وليس كذلك وإنما المراد أن النصف مختص بالبنت ثم استأنف الله تعالى حكم الأبوين مع الولد ، وأقبح منه الوقف على قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ﴾ [البقرة : ٢٦] ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران : ٦٢] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾ [الأنعام : ١٤٤] و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ﴾ [النحل : ٦٠] ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون : ٤] والابتداء بما بعد ذلك

تنبيهات : الأول : إذا اضطر القارئ ووقف علي نحو ذلك فإنه يلزمه الابتداء بما

قبله بشرط ألَّا يكون الابتداء بما قبله قبيحًا أيضًا فإن كان كذلك فيجب الابتداء حينئذ بما قبل قبله ، وذلك نحو الوقف على قولـه تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة : ٣٠] ، ونحو : ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ فإنه يمتنع الابتداء بـ ﴿ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ ويمتنع الابتداء أيضًا بـ ﴿عُزَيْرٌ﴾ و﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ ويجب الابتداء بقوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ وبقوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى﴾ فإنه كما يكون الوقف قبيحًا وحسنًا وتامًا وكافيًا كذلك يكون الابتداء أيضًا قبيحًا وحسنًا وتامًا وكافيًا ومن أتقن ما مر سهل عليه معرفه ذلك

الثاني : قال الناظم – رحمه الله تعالى – في نشره : قول أئمة الوقف يوقف علي كذا معناه أن يبدأ بما بعده إذ كلما أجازوا الوقف عليه اخروا الابتداء بما بعده ، وقد أكثر السجاوندي[1] من هذا القسم وبالغ في كتابه والمعنى عنده لا تقف وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده وأكثره يجوز الوقف عليه وقد توهم من لا معرفه له من مقلدي السجاوندي أن منعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح أي : لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده وليس كذلك بل هو من الحسن يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده فصاروا إذا اضطرهم النفس يتركون الوقف على الحسن الجائز ويتعمدون الوقف على القبيح الممنوع فتراهم يقولون ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ﴾ ثم يقولون ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ويقولون ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ﴾ ثم يبتدئن ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ فيتركون الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وعلى ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ الجائزين قطعًا ويقفون على ﴿غَيْرِ﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ تعمد الوقف عليهما قبيح بالإجماع إلا أن الأول مضاف ، والثاني موصول وكلاهما ممنوع من تعمد الوقف عليه وحجتهم في ذلك قول السجاوندي : لا فليت شعري إذا منع من الوقف عليه هل أجاز الوقف على ﴿غَيْرِ﴾ أو ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فليعلم أن مراد

---

(١) هو محمد بن طيفور القذنوني مفسر ، مقرئ ، نحوي . غاية النهاية (٢/١٥٧) ، الأعلام (٦/١٧٩) ، معجم المؤلفين (١٠/١١٢) .

السجاوندي بقوله لا أي : لا يوقف عليه على أن الابتداء بما بعده كغيره من الأوقاف فمن المواضع التي منع السجاوندي الوقف عليها وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ويجوز الابتداء بما بعده نحو قوله تعالى : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ منع الوقف عليه قال : لأن الذين صفتهم وقد تقدم جواز كونه تامًا وكافيًا وحسنًا ومن ذلك ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة : ٢٠] منع من الوقف عليه ؛ لأن الذي صفة للرب تعالى وليس بمتعين أن يكون صفة للرب كما ذكر ذلك بل يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي وحسن القطع فيه لأنه صفة ومثل ذلك كثير في وقوف السجاوندي فلا يغتر بكل ما فيه بل نتبع فيه الأصوب ونختار منه الأقرب . انتهى ملخصًا[1] .

الثالث : يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك ما لا يغتفر في غيره فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده للضرورة من أجل أن القدرة البشرية لا تقدر على قراءة الفاصلة كلها في نفس واحد غالبًا وذلك نحو قوله تعالى : ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة : ١٧٧] فيجوز الوقف على ﴿قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ وعلى ﴿النَّبِيِّينَ﴾ وعلى ﴿وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ وعلى ﴿عَاهَدُوا﴾ والابتداء بما بعد ذلك ثم كمل فقال :

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبْ ... وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبْ

أي : ليس في القرآن المجيد وقف واجب يلزم القارئ الوقوف عليه حتى إذا لم يقف عليه يأثم ، ولا حرام يلزم القارئ عدم الوقف عليه حتى إذا وقف عليه أثم إلا ما كان له سبب يقتضي وجوب الوقف عليه أو منع الوقف عليه ، فمن ما وجب الوقف

---

[1] المنثور (ص١/٣٣٤) .

عليه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لئلا يقوهم أن ذلك من قولهم ، ومما يحرم تعمد الوقف عليه نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ والابتداء بقوله تعالى : ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ .

تنبيه : قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه ولا على الفعل دون الفاعل إلى نحو ما ذكروه وبسطوه من ذلك وأنه يجب الوقف على كذا ويحرم الوقف على كذا ليس معناه الوجوب الذي عند الفقهاء حتى يعاقب على تركه والحرام الذي يعاقب على فعله كما توهمه بعضهم ، بل إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي وهو الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة ولا يريدون بذلك أيضًا أنه لا يوقف عليه البتة فإنه إذا اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع النفس أو نحوه من تعليم أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف عن أحد منهم ثم يعتمد في الابتداء إلى ما قبل فيبتدئ به كما مر فعلم من ذلك أن الوقف على مثل ذلك كما قال الناظم – رحمه الله تعالى – ليس بحرام ولا مكروه ولا يأثم به مرتكبه إلا أن يكون له سبب يقتضي ذلك كأن يقصد القارئ بذلك تحريف المعنى الذي أراده الله تعالى والعياذ بالله فإنه حينئذ يحرم عليه ذلك ويجب ردعه وزجره بحسب ما تقتضيه الشريعة المطهرة والله – تعالى – أعلم ولما كان القارئ يحتاج إلى معرفة المقطوع والموصول وغير ذلك بينه الناظم – رحمه الله تعالى – بقوله :

باب المقطوع والموصول[1]

وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

أي : اعرف أيها القارئ حكم المقطوع والموصول وتاء التأنيث التي كتبت تاء مجرورة لا هاء مربوطة على ما هو مرسوم في المصحف الإمام .

---

(١) زيادة من المحقق .

مطلب في فائدة معرفة الرسم[1] .

واعلم أن فائدة معرفة الرسم في ما ذكر أن القارئ قد ينقطع نفسه فيقف على ما يجوز قطعه دون ما لا يجوز إلا وصله وأيضًا فإن القارئ قد يختبر في ذلك فيقال له كيف تقف على نحو : ﴿لَا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ مثلًا من حيث القطع والوصل ويقف على لفظ أن ولا يقف على لفظ لا لأنه مقطوع فلو كان موصولًا نحو : ﴿أَن لَّا نَعْبُدُوٓاْ﴾ الموضع الأول من سورة هود عليه الصلاة والسلام وقف على لفظ لا ويمتنع وقفه على لفظ أن لأنه موصول واللام في قول الناظم – رحمه الله تعالى – لمقطوع زائدة للتأكيد خلافًا لبعضهم وإنما قدم الناظم – رحمه الله تعالى – القطع على الوصل قالوا لأن القطع هو الأصل وقدم المقطوع والموصول على تاء التأنيث لإجماع القراء عليهما بخلافها فإنها بحسب مذاهبهم ، فبعضهم يقف عليها بالهاء وبعضهم يقف عليها بالتاء ثم شرع في تفصيل ذلك فقال :

فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ : أَن لَّا مَعْ : مَلْجَأَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا

أخبر الناظم – رحمه الله تعالى – أن المصاحف اتفقت على قطع ﴿أَن﴾ الناصبة للفعل عن ﴿لَا﴾ النافية أي : رسمت مفصولة ﴿أَن لَّآ﴾ في عشرة مواضع الموضع الأول في سورة التوبة قوله تعالى : ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة : ١١٨] الموضع الثاني في سورة هود عليه الصلاة والسلام قوله تعالى : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود : ١٤] .

تنبيه : استغنى الناظم – رحمه الله تعالى – عن أن يذكر سورة كل من اللفظين المذكورين بتقييده ما بالكلمات التي بعدهما وهما « ملجأ » و« لا إله إلا هو » وكذلك يقال في بعض ما سيأتي فلا نطيل بإعادته (في كل)[2] موضع ثم كمل فقال :

وَتَعْبُدُواْ يَاسِينَ ، ثَانِي هُودَ ، لَا يُشْرِكْنَ ، تُشْرِكْ ، يَدْخُلَنْ ، تَعْلُواْ عَلَى

---

(١) ليست في : ط .

(٢) مكررة في : ت .

أي : الموضع الثالث في سورة يس ﷺ قوله تعالى : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس : ٦٠] ،الموضع الرابع في سورة هود - عليه الصلاة والسلام - في الموضع الثاني من قصة نوح - عليه الصلاة والسلام - وذلك قوله تعالى : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود : ٢٦] الموضع الخامس في سورة الممتحنة قوله تعالى : ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة : ١٢] الموضع السادس في سورة الحج قوله تعالى : ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ [الحج : ٢٦] الموضع السابع في سورة القلم قوله تعالى : ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ﴾ [القلم : ٢٤] الموضع الثامن في سورة الدخان قوله تعالى : ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الدخان : ١٩] .

ثم كمل فقال :

أن لَّا يَقُولُواْ ، لَا أَقُولَ إِن مَّا بِالرَّعْدِ . والْمَفْتُوحَ صِلْ . وَعَن مَّا

أي : الموضع التاسع والعاشر كلاهما في سورة الأعراف قوله : ﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف : ١٦٩] وقوله تعالى : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف : ١٠٥] .

تنبيه : ظاهر النظم أن ما عدا هذه العشرة مواضع متفقة على وصله نحو : ﴿أَلَّا يَرْجِعُ﴾ مع أن الإمام الشاطبي رحمه اللّه تعالى ذكر في عقيلته أن في الذي في سورة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - خلافًا وهو قوله تعالى : ﴿أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] وربما يجاب عن الناظم - رحمه الله تعالى - بأنه وضع بهذه المقدمة للمبتدئين الذين لا يصلون إلى مثل ذلك ولكن ببركته نفع الله بها وخدمها العلماء والأعلام أعاد الله علينا من بركاتهم في الدنيا والآخرة وإلا فالناظم - رحمه الله تعالى - ذكر ذلك في غالب كتبه وعبارته في نشره : واختلفت المصاحف في قوله تعالى : في سورة الأنبياء ﴿أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ﴾ ، ففي أكثرها مقطوع وفي بعضها موصول ثم لما فرغ الناظم - رحمه الله تعالى - من الكلام على ﴿أَن لَّا﴾ أخذ في الكلام على أن ما فذكر أن المصاحف اتفقت على وصل ما جاء من ذلك

مكسور الهمزة أو مفتوحها نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨] و﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣] إلا موضعًا واحدًا وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ [الرعد: ٤٠] الذي في سورة الرعد فإن المصاحف اتفقت على قطع لفظ إن عن لفظ ما ثم لما فرغ من الكلام على أن ما أخذ في الكلام على من ما فذكر أن جميع ما وقع من ذلك في جميع القرآن العظيم موصول في جميع المصاحف نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ إلا موضعًا واحدًا اتفقت المصاحف على قطعه فقد ذكر في قوله:

نُهُوا اقْطَعُوا . مِن مَّا : بِرُومٍ وَالنِّسَا خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ . أَم مَّنْ : أَسَّسَ

أي: الموضع الذي اتفقت المصاحف على قطعه هو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦] في سورة الأعراف ثم لما فرغ من الكلام على عن أخذ في الكلام على من ما فذكر أن المصاحف اتفقت على وصل لفظة ﴿مِّن﴾ بلفظة ﴿مَآ﴾ نحو ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ إلا موضعين فاتفقت المصاحف على قطعهما وهما قوله تعالى: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥] في سورة النساء وقوله تعالى: ﴿لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ﴾ [الروم: ٢٨] في سورة الروم وإلا موضعًا ثالثًا فاختلفت المصاحف فيه وفي بعضها مقطوع وفي بعضها موصول وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [المنافقين: ١٠] في سورة المنافقين ثم لما فرغ من الكلام على ما أخذ في الكلام على ﴿أَم مَّن﴾ فذكر أن المصاحف اتفقت على قطعها في أربعة مواضع الموضع الأول في سورة التوبة ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٩] ثم كمل فقال:

فُصِّلَتِ ، النِّسَا ، وَذْبِحٍ . حَيْثُ مَا وَأَن لَّمِ الْمَفْتُوحَ . كَسْرُ إِنَّ مَا

أي: الموضع الثاني في سورة « فصلت » قوله تعالى: ﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠] الموضع الثالث في سورة النساء قوله تعالى: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩] الموضع الرابع في سورة الصافات قوله تعالى: ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [الصافات: ١١] واتفقت المصاحف على وصل ما عدا نحو ﴿أَمَّن لَّا

يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥] ثم انتقل إلى الكلام على ﴿حَيْثُ﴾، فذكر أن المصاحف اتفقت على قطع لفظة ﴿حَيْثُ﴾ عن لفظة ﴿مَآ﴾ كيف ما وقع وفاقًا للإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى - في عقيلته وأما الإمام الداني فنص في مقنعه على قطع موضعي البقرة فقط وهما قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤] في الموضعين ولعله مراد الناظم والشاطبي - رحمهما الله تعالى - ثم انتقل إلى الكلام على ﴿أَن لَّمْ﴾ فذكر أن المصاحف اتفقت على قطع ﴿أَن﴾ المفتوحة الهمزة المصدرية عن لفظة ﴿لَمْ﴾ الجازمة نحو ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٦]، ثم انتقل إلى الكلام على ﴿إِنَّمَا﴾ المكسورة الهمزة، وبيّن ذلك بقوله:

الْأَنْعَامَ. والْمَفْتُوحَ: يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفُ الأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

أي: اتفقت المصاحف على قطع لفظة ﴿إِنَّ﴾ المكسورة الهمزة الشديدة النون عن لفظ ﴿مَآ﴾ المصدرية الذي في سورة الأنعام وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] واتفقت المصاحف على وصل ما سواه نحو ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] ثم انتقل إلى الكلام على ﴿وَأَنَّ مَا﴾ المفتوح الهمزة الثقيلة النون فذكر أن المصاحف اتفقت على وصل ذلك نحو ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢] إلا أربعة فاتفقت المصاحف على قطعها الموضع الأول في سورة الحج قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] الموضع الثاني في سورة لقمان قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠] فإن قلت من أين يعلم أن المراد بالموضعين ما ذكرته وغايته أن الناظم - رحمه الله تعالى - نص على موضعين ولا يلزم أن يكونا موضعي الحج ولقمان؟ الجواب: أن التقييد بيدعون قرر ذلك لأنه لم يوجد في القرآن العظيم لفظ ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ مفتوح الهمزة إلا في هذين الموضعين الموضع الثالث في سورة الأنفال قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: ٤١] الموضع الرابع في سورة النحل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥] لكن في هذين الموضعين وهما الثالث

والرابع خلاف ففي بعض المصاحف مقطوعان وفي بعضها موصولان وعطف الناظم – رحمه الله تعالي – النحل على الأنعام فيه نظر من حيث أن الذي في النحل مكسور الهمزة لا مفتوحها وربما يجاب بما تقدم وهو أن مثل هذه المقدمة لا يعترض بمثل ذلك على ناظمها في بعض ألفاظها لأنه رحمه الله تعالي جعلها للمبتدئين الذين لا يصلون بمثل هذا الاعتراض ولكن وخلوص نيته وحسن طويته خدمها العلماء الأعلام أعاد الله تعالى علينا وعلى المسلمين من بركاتهم أجمعين.

تنبيه : ظاهر النظم أن الخلاف في سورتي الأنفال والنحل على حد سواء والذي قاله الإمام الداني – رحمه الله تعالى – في المقنع أن الوصل اثبت من القطع ثم عطفا قائلًا :

وَكُلٌّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ، وَاخْتُلِفْ رُدُّواْ . كَذَا قُلْ بِئْسَمَا ، وَالْوَصْلَ صِفْ
خَلَقْتُمُونِي وَاشْتَرَوْاْ . فِي مَا اقْطَعَا : أُوحِي ، أَفَضْتُمُ ، اشْتَهَتْ ، يَبْلُو مَعَا
ثَانِي فَعَلْنَ ، وَقَعَتْ ، رُومٌ ، كِلَا تَنزِيلٍ ، شُعَرَا ، وَغَيْرَهَا صِلَا

أي : واتفقت المصاحف على قطع كلمة كل من لفظ ما في موضع واحد وهو في سورة إبراهيم – عليه الصلاة والسلام – قوله تعالى : ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم : ٣٤] وعلم قطع ذلك من عطفه كالذي قبله على قوله انهوا اقطعوا ثم ذكر الناظم – رحمه الله تعالى – أنه قد اختلف في لفظ آخر وهو في سورة النساء قوله تعالى : ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾ [النساء : ٩١] ففي بعض المصاحف مقطوع وفي بعضها موصول.

تنبيه : ظاهر النظم أن ما عدا ذلك موصول مع أن الإمامان الداني والشاطبي رحمهما الله تعالى ذكرا أنه وقع الخلاف في ثلاثة مواضع أخرى أولها في سورة الأعراف قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف : ٣٨] ثانيها في سورة المؤمنون قوله تعالى : ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون : ٤٤] ، ثالثها في سورة الملك قوله تعالى : ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾ [الملك : ٨] ففي بعض المصاحف مقطوعة وفي

بعضها موصولة وربما يجاب عن الناظم - رحمه الله تعالى - بما تقدم في شرح البيت السابق أو لعدم شهرة قطع هذه المواضع الثلاثة كشهرة وصلها فإنه قال في « النشر » بعد ما ذكر خلاف في هذه المواضع الثلاثة : والصحيح الوصل . انتهى[1] .

تتمة : نبه الزجاجي[2] في كتابه العجالة أن ﴿كُلَّمَآ﴾ إن كانت طرفًا فتكتب موصولة وإلا فمفصولة حينئذ كلما لم نحتمل الظرفية فمقطوعة كقوله تعالى : ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ وما يحتمل الظرفية وعدمها ففيها وما تعين فيه الظرفية فموصول بلا خلاف[3] كقوله تعالى : ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء : ٥٦] ثم انتقل إلى الكلام على ﴿بِئْسَمَا﴾ فاخبر انه وقع الخلاف أيضًا في بئس ما الذي قبله لفظة قل وذلك في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ ففي بعض المصاحف مقطوع وفي بعضها موصول ثم أخبر أن المصاحف اتفقت على وصل ﴿بِئْسَمَا﴾ الذي بعده ﴿خَلَفْتُمُونِى﴾ و﴿ٱشْتَرَوْا۟﴾ وهما قوله تعالى : ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ﴾ [الأعراف : ١٥٠] في سورة الأعراف وقوله تعالى : ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة : ٩٠] في سورة البقرة وما عدا ذلك فقد أتفق فيه على قطع بئس عن لفظ ما .

قال الأئمة كالناظم في النشر والجعبري في كنز المعاني والشاطبي في العقيلة ولعله تابع للداني أيضًا وذلك خمسة مواضع الأول في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة : ١٠٢] والثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس في سورة المائدة قوله تعالى : ﴿وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ ، و﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ ، و﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ ، و﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ .

---

(١) النشر (٢/١٤٩) .

(٢) هو الإمام عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد ، أديب عالم بالنحو ، واللغة ، والتصريف ، وغيرها ، ت٦٦٠هـ ، بقية الوعاة (٣١٨) ، معجم المؤلفين (٦/٨١٦) .

(٣) في هامش النسخ : الخلاف كهذه المواضع الأربعة التي تقدم ذكر الخلاف فيها .

وقال عبد الدائم الأزهري في شرح هذه المقدمة : واتفقوا أيضًا على قطع قوله : ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران : ١٨٧] في موضعي آل عمران ، فصار جملة المتفق على قطعها سبعة مواضع انتهى وكذلك ذكر ابن المصنف[1] فانظر كيف ذلك في غاية الأشكال وذلك أن الأئمة حصروا المختلف فيه في حرف واحد وحصروا المتفق على قطعه في خمسة أحرف فظاهر أنه ليس في غير هذه المواضع الثمانية مع أن الشيخ عبد الدائم وابن المصنف أيدا موضعين آخرين غير الثمانية المتقدمة وإذا كان كذلك فهل هذان الموضعين متفق على قطعهما حكمًا ذكر الشيخ عبد الدائم ، وابن المصنف أم متفق على وصلهما ليس في عبارتهم ما يوضح ذلك اللهم إلا أن يقال قطعهما متفق كما قال الشيخ عبد الدائم ، وابن المصنف ، ويكون حصرهم المقطوع في خمسة أحرف فيما إذا تقدم لفظ اللام فإن الخمسة المتقدمة كلها في أولها اللام والله اعلم ثم انتقل إلى الكلام على ﴿فِيمَا﴾ ، فأخبر أن المصاحف اتفقت على قطع (في عن ما) الموصولة في أحد عشر موضعًا أولها في سورة الأنعام قوله تعالى : ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] ثانيها في سورة النور قوله تعالى : ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤] ، ثالثها في سورة الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – قوله تعالى : ﴿فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٢] ، رابعها في سورة المائدة قوله تعالى : ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] ، خامسها في آخر سورة الأنعام : ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥] وإليهما أي : الرابع ، والخامس بالإشارة بقول الناظم – رحمه الله تعالى – « يبلوا معًا » سادسها في سورة البقرة وهو الموضع الثاني قوله تعالى : ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] وأما الموضع الأول فإنه موصول اتفاقًا وهو قوله تعالى : ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ولا يقال لأي شيء وصل الأول وقطع الثاني مع أن لفظهما واحد لأنا نقول مثل ذلك لا يسأل عنه ؛ لأن الرسم إتباعي لا ابتداعي قال بعضهم شيئان يحفظان ولا

---

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري . غاية النهاية (١/ ٢٣٠) ، كشف الظنون (٢/ ٦٤٤، ٦٤٥) .

يقاس عليهما الشعر ، وخط المصحف سابعها في سورة الواقعة قوله تعالى : ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة : ٦١] ثامنها في سورة الروم قوله تعالى : ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الروم : ٢٨] تاسعها وعاشرها في سورة الزمر قوله تعالى : ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر : ٣] وقوله تعالى : ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر : ٤٦] وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم - رحمه الله تعالى - « كلا تنزيل » حادي عشرها في سورة الشعراء قوله تعالى : ﴿فِي مَا هَٰهُنَا آمِنِينَ﴾ [الشعراء : ١٤٦] ثم أخبر الناظم - رحمه الله تعالى - أن ما عدا ذلك اتفقت المصاحف على وصله نحو : ﴿فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ هذا تقدير النظم وأما الإمامان الداني والشاطبي فذكرا أن في ذلك خلافًا ففي بعض المصاحف مقطوع وفي بعضها موصول ما عدا الحرف الأخير وهو حرف الشعراء فإنه مقطوع في جميعها لكن نقل ابن جبارة في شرح العقيلة عن المقنع أن في حرف الشعراء خلافًا أيضًا وكلام الشيخ زكريا في شرح المقدمة صريح فيه فيجاب عن الناظم - رحمه الله تعالى - بمثل ما تقدم على أنه مشى على الخلاف أيضًا في النشر ونقل القطع عن أكثر المصاحف إلا أنه جزم في حرف الشعراء بالقطع وهو في ذلك كله تابع للعلامة الجعبري في كنز المعاني ، وغيره وما ذكره الشيخ زكريا : من أن ذكر حرف الشعراء مع ما قبله من جملة المتفق على قطعه سهو ليس في محله ربما يقال : أن ذكر الخلاف فيه سهو فإنا ما وجدنا أحدًا ذكر الخلاف فيه إلا ابن جبارة كما تقدم فقط ولم نر نقل ذلك لغيره فليعلم ثم كمل فقال :

فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ : صِلْ ، وَمُخْتَلِفْ فِي الشُّعَرَا الْأَحْزَابِ وَالنِّسَا وُصِفْ

أي : اتفقت المصاحف على وصل لفظ ابن بلفظ ما الذي أول حروفه ألف وهو في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١١٥] . واعلم أنه قد اتفقَ على وصل الحرف المذكور كما اتفق على وصل الذي في سورة النحل وهو قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل : ٧٦] واختلف في ثلاثة مواضع الموضع الأول في سورة الأحزاب قوله تعالى : ﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُوا﴾ [الأحزاب : ٦١] ،

الموضع الثالث في سورة النساء قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] ، واعلم أن الخلاف في موضعي الشعراء والأحزاب مستوى الطرفين وأما موضع النساء فالقطع فيه أرجح من الوصل كما نقل ذلك عن الإمامين الداني والشاطبي – رحمهما الله تعالى – وما عدا ذلك فقد اتفقت المصاحف على قطعه نحو ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟﴾ [البقرة: ١٤٨] و﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] ثم عطف قائلًا :

وَصِلْ : فَإِلَّمْ هُودَ . أَلَّن نَّجْعَلَ نَجْمَعَ كَيْلَا تَحْزَنُوا۟ تَأْسَوْا۟ عَلَى
حَجٌّ ، عَلَيْكَ حَرَجٌ . وَقَطْعُهُمْ عَن مَّن يَشَاءُ ، مَن تَوَلَّى . يَوْمَ هُمْ

أي : واتفقت المصاحف على وصل فإن الشرطية بلم الجازمة من لفظ فإلم الواقع في سورة هود – عليه الصلاة والسلام – أي : كتابة ذلك بغير نون وهو قوله تعالى : ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ وفصل ما سواه نحو ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ أي : كتابته بالنون لكن قال الإمام الجعبري في كنز المعاني : ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ﴾ [القصص: ٥٠] بالقصص مختلف فيه وتعقبه الناظم في النشر حيث قال : ووهم من ذكر وصل موضع القصص انتهى . وكذلك اتفقت المصاحف على وصل أن المصدرية بأن الناصبة من لفظ لن أي كتابه ذلك بغير نون بين الهمزة واللام الواقع في سورة الكهف قوله تعالى : ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] ، وفي سورة القيامة قوله تعالى : ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣] ، وما سوى ذلك مقطوع نحو ﴿أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥] لكن نقل ابن جبارة في شرح العقيلة أن أبا عمرو الداني قال في المقنع : أن في الذي في سورة المزمل وهو قوله تعالى : ﴿أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠] خلافًا والناظم – رحمه الله تعالى – تبع في ذلك الإمام الشاطبي ثم أخبر أن المصاحف اتفقت على وصل ياء كي بلا في أربعة مواضع الموضع الأول في سورة آل عمران قوله تعالى : ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣] ، الموضع الثاني في سورة الحديد قوله تعالى : ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] ، الموضع الثالث في سورة الحج قوله تعالى : ﴿لِّكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥] ، الموضع

الرابع في سورة الأحزاب قوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب : ٥٠] وهو الموضع الثاني وأما الموضع الأول منها وهو قوله تعالى : ﴿زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب : ٣٧] فمقطوع . قال الناظم - رحمه الله تعالى - : والقول بأن الأول موصول ليس بصحيح انتهى . وما عدا ذلك نحو : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر : ٧] فمقطوع قال الناظم - رحمه الله تعالى - : إن المصاحف اتفقت على قطع لفظ « عن » الجارة من لفظ « من » الموصولة في موضعين الأول في سورة النور قوله تعالى : ﴿وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ﴾ [النور : ٤٣] ، الثاني في سورة النجم قوله تعالى : ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى﴾ [النجم : ٢٩] .

قال الإمام الجعبري : وليس في القرآن غيرهما ثم أخبر أن المصاحف اتفقت على قطع لفظ يوم عن لفظ هم في موضعين أيضًا الأول في سورة غافر قوله تعالى : ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف : ٨٣، الذاريات : ٦٠] ، والثاني في آخر سورة الذاريات ، وعلم أن مراد الناظم - رحمه الله تعالى - بالموضعين المتقدمين موضعي غافر والذاريات من السورة وألا في النظم ما يدل عليه ثم انتقل يكمل فقال :

وَمَالِ هَذَا ، الَّذِينَ ، هَؤُلَا تَحِينَ فِي الْإِمَامِ صِلْ ، وَوُهِّلَا

أي : اتفقت المصاحف على قطع لام الجر عن مجرورها في أربعة مواضع الأول : في سورة الكهف قوله تعالى : ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الكهف : ٤٩] ، الموضع الثاني : في سورة الفرقان قوله تعالى : ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان : ٧] ، الموضع الثالث : في سورة المعارج قوله تعالى : ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج : ٣٦] ، الموضع الرابع : في سورة النساء قوله تعالى : ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء : ٣٦] واتفقت المصاحف على وصل ما سوى ذلك نحو ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [الليل : ١٩] في سورة الليل ثم أخبر الناظم - رحمه الله تعالى - أن بعضهم وهو أبو عبيد القاسم بن سلام[1] أسند

---

(١) هو القاسم بن سلام ، محدث ، حافظ ، مقرئ ، فقيه ، عالم بعلوم القرآن . تاريخ الإسلام (١/٢٥ - ٢٧) ، معجم المؤلفين (٨/١٠١ ، ١٠٢) .

عن المصحف الإمام أنه كتب فيه قوله تعالى : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص : ٣] الذي في سورة ص موصول التاء الفوقية بلفظ حين ثم إنه ضعفه بقوله « ووهلا » أي : غلطه الأئمة بأن ذلك لم يوجد في المصحف الإمام والموجود فيه إنما هو كتابة لات مقطوعة عن حين لكن الناظم - رحمه الله تعالى - انتصر لأبي عبيد في النشر فإنه بعد ما ساق الكلام في هذه الكلمة عن أبي عبيد وغيره قال : وهو أي : أبو عبيد مع ذلك إمام كبير وحجة في الدين وأحد المجتهدين مع إني أنا رأيتها أيضًا مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان[1] - رضي الله عنه - لا مقطوعة والتاء موصولة بحين ورأيت به أثر الدم وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك وهذا المصحف هو اليوم بالمدينة الفاضلة من القاهرة المحروسة[2] . انتهى ثم عطف قائلًا :

وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنَ : الْ ، وَيَ ، وَهَ ، لَا تَفْصِلِ

أي : اتفقت المصاحف على وصل لفظي كالوا ووزنوا بلفظ هم الواقعين في سورة المطففين وذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين : ٣] ومعنى وصل ذلك عدم كتابة الألف بين الواو والهاء ثم إن الناظم - رحمه الله تعالى - نهاك أيها القارئ عن فصل ثلاث كلمات عما بعدها الأولى (أل) المعرفة نحو المؤمنون والكتاب الثانية (ها) الواقعة حرف تنبيه نحو ﴿هَٰؤُلَآءِ﴾ [البقرة : ٣١] وهذا و﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران : ٦٦] ومعنى وصلها بما بعدها حذف ألفها وكتابتها متصلة بما بعدها الثالثة يا الواقعة حرف نداء نحو ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [النمل : ٩] ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة : ٢١] ، ومعنى وصلها يقال فيه كالكلمة التي قبلها واعلم أن الشراح يذكرون هنا كلمات تركها الناظم - رحمه الله تعالى - لئلا يطول به الكلام فلتطلب من المطولات كالمقنع وغيره لأبي عمرو الداني - رحمه الله تعالى - .

---

(١) عثمان بن عفان رضي الله عنه هو ثالث الخلفاء الراشدين ، أحد كتاب الوحي ، نسب إليه المصحف شهرة مناقبه كثيرة لا يمكن حصرها ت ٣٥هـ . غاية النهاية (٥٠٧/١) ، صفة الصفوة (٢٩٤/١) .

(٢) النشر (١٥١/٢) .

تنبيه : هذه الكلمات المذكورة في الأربعة عشر بيتًا المتقدمة من قوله فاقطع بعشر كلمات أن لا إلى هنا منصوبة بالعطف على لفظ أن لا إما لفظًا أو محلًا بعاطف مذكورًا ومقدر وبعضها مجرور بالإضافة وبعضها منصوب بعامل قبله وبعضها مجرور على الحكاية ثم عطف قائلًا :

باب التاءات[1]

وَرَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّا زَبَرَهْ الأَعْرَافِ رُومٍ هُودِ كَافِ الْبَقَرَهْ

لما كانت تاء التأنيث ترسم تارة في المصاحف بالتاء الفوقية المجرورة وتارة بالهاء المربوطة بين الناظم – رحمه الله تعالى – كلا منها نذكر من ذلك لفظة « رحمت » وذكر أنها مرسومة بالتاء الفوقية في سبعة مواضع الأول والثاني في سورة الزخرف قوله تعالى : ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف : ٣٢] وقوله تعالى : ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ ، الموضع الثالث : في سورة الأعراف قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، الموضع الرابع في سورة الروم قوله تعالى : ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم : ٥٠] ، الموضع الخامس في سورة هود عليه الصلاة والسلام قوله تعالى : ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [هود : ٧٣] ، الموضع السادس في سورة مريم عليها السلام قوله تعالى : ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم : ٢] وهو المشار إليه بقوله كاف وسميت السورة بذلك لقوله تعالى : ﴿كهيعص﴾ [مريم : ١] ، الموضع السابع في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٢١٨] وقوله « زبره » أي : كتبه والضمير إلى ذكر النعمة فقال :

نِعْمَتُهَا ، ثَلَاثُ نَحْلٍ ، إِبْرَهِيمْ مَعًا .. أَخِيرَاتٌ ، عُقُودُ الثَّانِ : هَمّ

لُقْمَانُ ، ثُمَّ فَاطِرٌ ، كَالطُّورِ عِمْرَانَ . لَعْنَتَ : بِهَا ، وَالنُّورِ

أي : ومن جملة ألفاظ تاء التأنيث لفظ « نعمت » فذكر أنها رسمت في المصاحف بالتا الفوقية المجرورة في أحد عشر موضعًا الأول في سورة « البقرة » قوله

---

(١) زيادة من المحقق .

تعالى : ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣١] وإلى ذلك الإشارة بقوله : « نعمتها » فالضمير للبقرة المذكورة في آخر البيت الذي قبل هذا ، الثاني والثالث والرابع في سورة النحل قوله تعالى : ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢] وقوله تعالى : ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤] الخامس والسادس في سورة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨] وقوله تعالى : ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤] وقوله « أخيرات » عائد إلى النحل وإبراهيم - عليه الصلاة والسلام - أي : الأخيرات من السورتين وهما اللتان تقدم ذكرهما الموضع السابع في سورة العقود أي : المائدة قوله تعالى : ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١] وهو الموضع الثاني منها ، الموضع الثامن منها في سورة « لقمان » قوله تعالى : ﴿تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٣١] ، الموضع التاسع في سورة فاطر قوله تعالى : ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] ، الموضع العاشر في سورة الطور : ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [الطور: ٢٩] ، الموضع الحادي عشر في سورة آل عمران قوله تعالى : ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] ثم انتقل إلى لفظ « لعنت » فذكر أنها تكتب بالتاء المجرورة في موضعين الأول في سورة آل عمران قوله تعالى : ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١] ، الثاني في سورة النور قوله تعالى : ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النور: ٧] ثم انتقل إلى لفظ امرأت فقال :

وَامْرَأَتٌ : يُوسُفَ ، عِمْرَانَ ، الْقَصَصْ تَحْرِيمُ . مَعْصِيَتْ : بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّ

اعلم أن المرأة إذا ذكرت مع زوجها فإنها ترسم في جميع المصاحف بالتاء الفوقية المجرورة وجاء من ذلك في الكتاب المجيد سبعة مواضع الأول كالثاني في سورة يوسف عليه الصلاة والسلام قوله تعالى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف:

٣٠] وقوله تعالى : ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف : ٥١] ، الموضع الثالث في سورة آل عمران قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران : ٣٥] ، الموضع الرابع : في سورة القصص : ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص : ٩] ، الموضع الخامس والسادس والسابع في سورة التحريم قوله تعالى : ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم : ١٠] ، ﴿ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم : ١١] ثم انتقل إلى لفظ «معصية» فذكر أنه رسم في جميع المصاحف بالتاء الفوقية المجرورة في موضعي قد سمع أي : سورة المجادلة وذلك قوله تعالى : ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [المجادلة : ٨] .

ثم كمل فقال :

شَجَرَتُ : الدُّخَانِ . سُنَّتْ : فَاطِرٍ كُلًّا ، وَالانْفَالِ ، وَأُخْرَى غَافِرِ

أي : ومن جملة ما يرسم بالتاء الفوقية المجرورة لفظ ﴿شَجَرَتَ﴾ الواقع في سورة الدخان في قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان : ٤٣] ثم انتقل إلى لفظ ﴿سُنَّتَ﴾ فذكر أنها رسمت في جميع المصاحف بالتاء الفوقية المجرورة في خمسة مواضع الأول كالثاني والثالث في سورة فاطر قوله تعالى : ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر : ٤٣] وهي الأخيرة من السورة المذكورة ، الموضع الرابع في سورة الأنفال قوله تعالى : ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال : ٣٨] ، الموضع الخامس في سورة غافر قوله تعالى : ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ﴾ [غافر : ٨٥] وهو الموضع الثاني منها وعلم ذلك على الشهرة

تنبيه : ما قررت به النظم هو ما قاله الإمامان الداني والشاطبي والعلامة الجعبري وشراح العقيلة والناظم في النشر أيضًا قوله فلا يغتر بما فهمه بعضهم من النظم من أن جميع ما في سورتي فاطر وغافر ترسم بالتاء المجرورة ثم تمم :

قُرَّتُ عَيْنٍ . جَنَّتٌ : فِي وَقَعَتْ فِطْرَتْ . بَقِيَّتْ . وَابْنَتٌ . وَكَلِمَتْ

أَوْسَطَ الاعْرَافِ . وَكُلُّ مَا اخْتُلِفْ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ : بِالتَّاءِ عُرِفْ

أي : وكذلك أجمعت المصاحف على ألفاظ أخر بالتاء الفوقية المجرورة منها ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩] في سورة القصص ومنها ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٩] في سورة الواقعة ومنها ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] في سورة الروم ومنها ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هود: ٨٦] في سورة هود - عليه الصلاة والسلام - ومنها ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحريم: ١٢] في سورة التحريم ومنها ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣٧] في وسط سورة الأعراف .

ثم نبه الناظم - رحمه الله تعالى - على قاعدة مشهورة هي أن كل ما اختلف السادة القراء في إفراده وجمعه رسم بالتاء الفوقية المجرورة نحو قوله تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١٥٥] في سورة الأنعام وقوله تعالى : ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧] في سورة يوسف عليه الصلاة والسلام وفيها أيضًا قوله تعالى : ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠] وما أشبه ذلك إلا في موضعين نبه عليهما الإمام الجعبري وغيره فإن المصاحف اختلفت فيهما ففي بعضها رسما بالتاء المجرورة وفي بعضها بالهاء المربوطة وهما قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦] وهو الموضع الثاني من سورة يونس - عليه الصلاة والسلام - وقوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [غافر: ٦] في سورة غافر .

تنبيه : ما تقدم ذكره من عند قوله : « ورحمتا الزخرف » إلى هنا كله مرسوم بالتاء المجرورة كما تقرر وما عداه فإنه مرسوم بالهاء المربوطة وإنما تعرضنا لذلك هنا ولم نذكر كل شيء في موضعه اختصارًا .

تنبيه آخر : هذه الكلمات المذكورة في الأبيات السبعة المتقدمة من قوله « ورحمتا الزخرف » إلى هنا منصوبة بالعطف على لفظ «رحمت» إما لفظًا أو محلًا بعاطف مذكور ومقدر وبعضها مرفوع على الحكاية .

ثم عطف قائلا :

باب همزة الوصل[1]

وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمّ

أي : إذا ابتدأت أيها القارئ الكلام فإما أن يكون المبدوء به فعلًا أو غيره فإن كان فعلًا وثالثه مضموم ضمًا لازمًا وثانيه ساكن فائت بهمز الوصل مضمومًا لأجل أن تتوصل إلى النطق بالساكن ، ومن ثم سمى همز الوصل وقد سماه الخليل : سلم اللسان مثال ذلك انظروادع وانصر .

تنبيه : قولنا لازمًا قيدًا دخل نحو : «اعزى يا هند » لأن كسر ثالثه عارض فإن أصله اغزوى نقلت كسرة الواو إلى الذي بعد تقدير سلبها الحركة فالتقى ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأخرج نحو ﴿ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦] ؛ لأن ضم ثالثه عارض فإن أصله « امشيوا » نقلت ضمة الياء إلى الشين المعجمة بعد تقدير سلبها الحركة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم كمل فقال :

وَاكْسِرْهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، وَفِي الاسْمَاءِ غَيْرَ اللَّامِ كَسْرُهَا ، وفِي ابْنٍ ، مَعَ ابْنَتٍ ، امْرِئٍ ، اثْنَيْنِ وَامْرَأَةٍ ، واسْمٍ ، مَعَ اثْنَتَيْنِ

أي : وابدأ أيها القارئ بهمز الوصل مكسورًا ومفتوحًا نحو : ﴿ٱضْرِب﴾ و﴿ٱذْهَبْ﴾ وإنما كان همز الوصل مضمومًا مع الثالث المضموم ومكسورًا مع الثالث المكسور للمناسبة في كل واحد منهما وإنما كان مكسورًا مع الثالث المفتوح حملًا له على المكسور كنظيره في إعراب المثنى والجمع ثم ذكر الناظم – رحمه الله تعالى – أن همز الوصل يكسر إذا ابتدآ بسبعة أسماء وهي (ابن) و(ابنة) و(امرئ) و(اثنن) و(امرأة) و(اسم) و(اثنتن) ويلحق بذلك اسمان آخران لم يذكرهما في النظم وهما إست وأصله سنة لجمعه على إستاه وابنم بمعنى ابن زيدت فيه الميم تأكيدًا ثم إن الناظم – رحمه الله تعالى – ذكر أن همز الوصل يكون مفتوحًا مع لام التعريف لكثرة دورها

---

(١) زيادة من المحقق .

نحو الإنسان واستثناء لام التعريف في النظم منقطع ؛ لأنها حرف لا اسم ثم عطف قائلًا :

وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَهْ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَهْ
إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ ، وَأَشِمّ إِشَارَةً بِالضَّمِّ : فِي رَفْعٍ وَضَمّ

أي : احذر أيها القارئ من الوقف على الحرف المتحرك بالحركة التامة وقف عليه بالسكون المحض سواء كان السكون حيًا وهو ما كان للعضو فيه عمل كالميم من نحو ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ أو ميتًا وهو بخلافه كحروف المد إلا إن أردت أن تقف بالروم فإنه والحالة هذه يجوز لكل أن تقف به وهو كما في النظم بعض الحركة لا كلها وقدر أهل الأداء ذلك البعض بثلث الحركة وحينئذ فالذاهب أكثر من الباقي فإن قلت : تقدم أن الحركة عرض للحرف محله نطقًا ومعلوم أن الأعراض لا تتبعض فما بالهم بعضوها هنا فالجواب أن الأعراض تتبعض إذا تبعض محلها كما هنا ثم إن الناظم – رحمه الله تعالى – استثنى الحرف المفتوح والمنصوب فذكر أنهما لا يدخلان الروم فعلم منه أن الروم يدخل المضموم والمرفوع والمكسور والمجرور ثم أمر الناظم – رحمه الله تعالى – القارئ بإشمام الحرف المضموم والمرفوع فعلم منه أيضًا أن الإشمام لا يدخل المفتوح والمنصوب ولا المكسور والمجرور والإشمام ضم القارئ شفتيه مشيرًا بهما إلى جهة الضم بعد سكون الحرف ، وأما الأمثلة فنحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ يجوز فيه السكون والروم والإشمام وحركته حركة إعراب وهي رفعه ومثال حركة البناء التي هي الضمة نحو قبل وبعد إذا قطعا عن الإضافة ونوى ثبوت المعنى فيجوز فيهما الروم والإشمام ومثال حركة البناء التي هي الكسرة نحو هؤلاء فيجوز فيه الروم دون الإشمام ومثال حركة الإعراب التي هي الجرة نحو ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ فيجوز فيه الروم دون الإشمام أيضًا ومثال حركة البناء التي هي الفتحة نحو كيف فلا يدخله لا روم ولا إشمام ومثال حركة الإعراب التي هي النصبة نحو ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ فلا يدخله لا روم ولا إشمام أيضًا واعلم أن الوقف ثلاثة أركان : واقف وهو القارئ وموقوف به وهو السكون والروم

والإشمام وموقوف عليه وهو الحرف والأصل في الوقف أن يكون بالسكون ؛ لأنه كما اختص الابتداء بالسكون الذي هو ضد الحركة فإنه عبارة عن عدم الحركة لكن الابتداء استحق الحركة من حيث الضرورة لعدم إمكان ضدها وهو السكون فيه ، وأما الوقف فإنه استحق السكون بطريقة المقابلة لا من حيث الضرورة ، فإن الحركة ممكنة فيه ، لكن منع من ذلك الرواية ، فمن ثم كان الابتداء ضدًا للوقف وبالعكس ، وأما الإشمام فهو أصلي في الوقف أيضًا ، لكن بالنسبة إلى الروم ؛ لأنه ضم الشفتين بعد السكون بخلاف الروم ، فإنه ليس فيه سكون أصلًا ، وإذا كان كذلك فينبغي للقارئ في التلاوة تقديم السكون المحض ثم الإشمام ثم الروم .

مطلب حسن :

اعلم أن الروم والإشمام وردت بهما الرواية عن أبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ، وأما نافع وابن كثير وابن عامر فلم ترد الرواية بهما عنهم ولكن استحبهما لهم أكثر عدد أهل الأداء ومشاهير النقلة فصارا (ج) مأخوذًا بهما لجميع القراء السبعة .

تنبيهات ؛ الأول : الروم والإشمام لا يدخلان في خمسة مواضع ؛ الأول : ما هو ساكن في الحالين نحو : ﴿فَلَا نَنْهَرْ﴾ ، الثاني : حرف المد نحو : ﴿بِمَا قَالُوٓاْ﴾ ، وفي الثالث ميم الجمع نحو : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، الرابع حركة التقاء الساكنين من كلمة نحو : ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و(ح) ومن كلمتين كـ ﴿أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ ، الخامس تاء التأنيث إذا وقف عليها بالهاء نحو : ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾ ، أما إذا وقف عليها بالتاء نحو : (بقيت) فإنها (ح) يدخلها الروم والإشمام ، وأما هاء الضمير ففيها خلاف فذهب كثير من أهل الأداء إلى جواز رومها وإشمامها مطلقًا ، وذهب إلى منع الإشمام والروم فيها مطلقًا وفصل آخرون فمنعوا رومها وإشمامها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسر أو تاء ساكنة وأجازوا رومها وإشمامها فيما عدا ذلك وذلك نحو منه وعنه وبه وإليه

الثاني : الاسم الذي لا ينصرف وهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو

إبراهيم لا يجوز رومه ؛ لأن الحركة التي يدخلها الروم إنما هي الكسرة أو الضمة وفتحة ميم إبراهيم ليست واحدة منهما وعكس ذلك الاسم المنصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو خلق الله السماوات فإنه يجوز رومه ؛ لوجود محله وهو الكسرة ولا يقال كما يجوز ذلك في المنوب عنه كذلك يجوز الباب في الأول وكما لا يجوز في المنوب عنه لا يجوز في النائب في الشق الأول وكما لا يجوز في المنوب عنه كذلك يجوز في النائب في الثاني لما تقرر.

الثالث : يتعين الوقف على المشدد المفتوح بالسكون المحض نحو ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦] ومن صد وكان فلا يغتر بما ابتدعه طائفة في ذلك فوقفوا عليه بالفتح وعللوا ذلك بالتقاء الساكنين.

قال الإمام الجعبري : وذلك فاسد ؛ لأن التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقًا. انتهى.

وقال الناظم – رحمه الله تعالى – : فكثير ممن لا يعرف التجويد يقف بالفتح من أجل الساكنين وهو خطأ لا يجوز بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد ، علل الجمع بين الساكنين ، إذ الجمع بينهما حال الوقف مغتفر مطلقًا. انتهى.

الرابع : قال الناظم – رحمه الله تعالى – : قالوا فائدة الإشارة في الوقف بالروم والإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته وأما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام ؛ لأنه غير محتاج أن يبين لنفسه وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع فإن كان السامع عالمًا بذلك علم صحة عمل القارئ وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل وإن كان القارئ متعلمًا ظهر عليه بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقره أو أخطأ فيعلمه وكثير ما يشتبه على المبتدئين

وغيرهم ممن لم يوفقه الأستاذ إلى بيان الإشارة أن يميزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ و﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرأون عليم وفقير حالة الوصل هل هو بالرفع أم بالجر وقد كان كثير من معلمينا يأمرنا فيه بالإشارة وكان بعضهم يأمرنا بالوصل محافظة على التعريف وذلك حسن لطيف والله أعلم .. انتهى .

الخامس : إذا كان الإشمام في الحرف المضموم والمرفوع دون المكسور والمجرور والمفتوح والمنصوب لأنه إشارة إلى الحركة كما تقدم ويتأتى ذلك مع المضموم والمرفوع بضم الشفتين ضمًا محكما وأما مع غير المضموم والمرفوع فلا يتأتى غالبًا إلا برفع الشفة العليا وحط السفلى فيوهم الفتح مع المكسور والمجرور والكسر مع المفتوح والمنصوب ، نبه على ذلك الإمام الجعبري – رحمه الله تعالى – وإنما لم يدخل الروم الحرف المفتوح والمنصوب ؛ لأن حركتهما خفيفة لا تكاد تتبعض فمنعوا رومها خوفًا من كمالها والله – تعالى – أعلم .

وَقَدْ تَقَضَى نَظِمْي المقدِّمه مني لِقَارئ القرآن تَقْدُمَه

أي: وقد تقضى مني وتم نظمي لهذه المقدمة المباركة الميمونة النافعة إن شاء الله – تعالى – مني لقارئ القرآن تحفة وهدية لتكون معينة له على قراءة القرآن وعلى الفوز بأجره فجزاه الله عنا كل خير ومتعه بالنظر إلى وجهه الكريم ويكفيه ما قيل إن من دل على خير وأعان عليه فله مثل أجر من عمل به والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ، وما ألطف ما قلت في الناظم – رحمه الله تعالى – جزى الله عنا الحبر خير الجزاء هو الجزري الشمس نجل محمد وأسعده القدوس فضلًا برحمة ، وأكرمه الباري بجاه مؤبد وشرفه الرحمن لطفًا بقربه وأدخله دار النعيم المخلد وأسكنه الفردوس ربي بجوده وتوجه تاج الكرامة في غدي لقد أتحف القارئ بحسن هديه وأتحف القارئ بدعوة أحمد .

والحمدُ للَّهِ لهَا خِتام ثم الصلاةُ بعد والسَّلام

أي: كما ابتدأ الناظم - رحمه الله تعالى - بالحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ كذا ختمها بهما ليرضى أنسانيها ويعم نفعها ولم يتيسر للناظم - رحمه الله تعالى - تسمية من صلى عليه ولا ذكر الصلاة على آله وأصحابه طلبًا للاختصار وقد ذكر الشيخ عبد الدائم الأزهري في بيت أردفه المقدمة فقال :

على النَّبِي المصْطَفى المختَار وآله وَصَحْبِهِ الأطْهَار

ونحن بحمد الله تعالى ثالثًا ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه وأصهاره وأنصاره ومحبيه وأحبابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين ، وهنا انتهى الأمر الذي أردناه وتم الغرض الذي قصدناه بحمد الله تعالى وحسن توفيقه وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة نفعنا الله - تعالى - والمسلمين بها نهار الثلاثاء لتسعة عشر يوما مضت من شهر جمادى الثاني من شهور سنة ١٠٢٥هـ على يد العبد الفقير زين الدين بن علاء الدين الشهير بنسبه المبارك بالكفيري كفر الله سيئاته وبارك في حسناته وختم له بالحسنى وعامله بالعفو والغفران وفعل مثل ذلك .. ومشايخه وأحزابه وأحبابه وسائر المسلمين أجمعين إنه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين .

* * *

فهرس الكتاب

الموضوع **الصفحة**

مقدمة فضيلة الشيخ : علي بن محمد أبو سلبة ٣

مقدمة التحقيق ٥

ترجمة العلامة المسعدي ١٢

صور المخطوط ١٣

مقدمة المصنف ١٧

مطلب حسن في الزاي ٢٣

مطلب تعريف الحروف الفروع ٢٤

باب مخارج الحروف ٢٧

مطلب الحروف المحققة والمقدرة المخرج ٢٩

مطلب : إذا أردت تعلم مخرج الحرف فسكنه وأدخل عليه

همزة الوصل ٣٠

مطلب في الفرق بين الاسم والمسمى ٣١

تعريف الصوت الساذج ٣٢

مطلب تعريف حروف المد ٣٤

مطلب عدة الأسنان ٣٨

باب صفات الحروف ٤٢

الفرق بين المجهورة والشديدة ٤٤

الموضوع	الصفحة

باب التجويد ٥٤

مطلب : من أحكم صحة التلفظ حالة التركيب فقد حصل

حقيقة التجويد ٥٦

مراتب التجديد ثلاثة : التحقيق ، والحد ، والتدوير ٦١

الفرق بين حق الحروف ٦٣

ما ابتدعه قراء زماننا في القراءة أشياء لا تحل ولا تجوز ٦٥

إذا كانت قراءة الشخص المتكلم على خلاف ما وصفنا ٦٦

باب في استعمال الحروف ٦٨

باب الراءات ٧٢

مطلب مفيد ٧٣

مطلب حرف الاستعلاء ٧٤

باب اللامات ٧٥

باب الإدغام والإظهار ٧٩

مطلب : الإدغام ليس بإدخال حرف ، بل الصحيح أن الحرفين

ملفوظ بهما ٨٠

باب الضاد والظاء ٨٣

باب الميم والنون والمشددتين والميم الساكنة ٨٩

باب أحكام النون الساكنة والتنوين ٩١

مطلب : تعريف الكلمة عند علماء القراءة والتجويد ما هي ٩٤

الموضوع	الصفحة

مطلب الإدغام محقق ومقدر ٩٦

باب المد والقصر ٩٩

مطلب : المد ليس بحرف ولا حركة وإنما هو صفة قائمة بحروفها . ١٠٥

باب الوقف والابتداء ١٠٦

مطلب في فائدة معرفة الرسم ١١٦

باب التاءات ١٢٧

باب همزة الوصل ١٣١

الخاتمة ١٣٥

فهرس الكتاب ١٣٧

من إصداراتنا

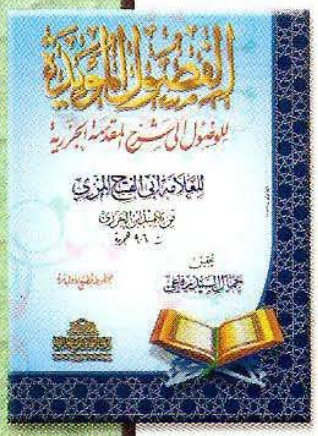

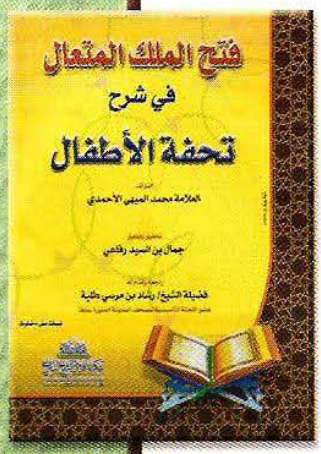

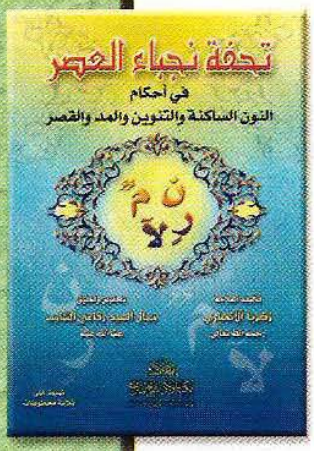

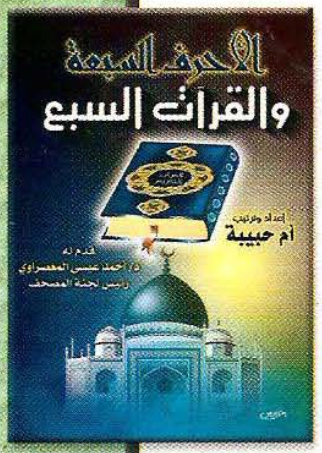

مكتبة أولاد الشيخ للتراث
الإسكندرية
٣٦ ش اليابان - عمرانية غربية - الهرم تليفون / ٥٦٢٨٣١٨
٤٢ ش إبراهيم عبد الله من ش المنشية - فيصل / ٧٤١٠٧٠٤